www.kassioun.org

1242

الاثنين 08 أيلول 2025

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

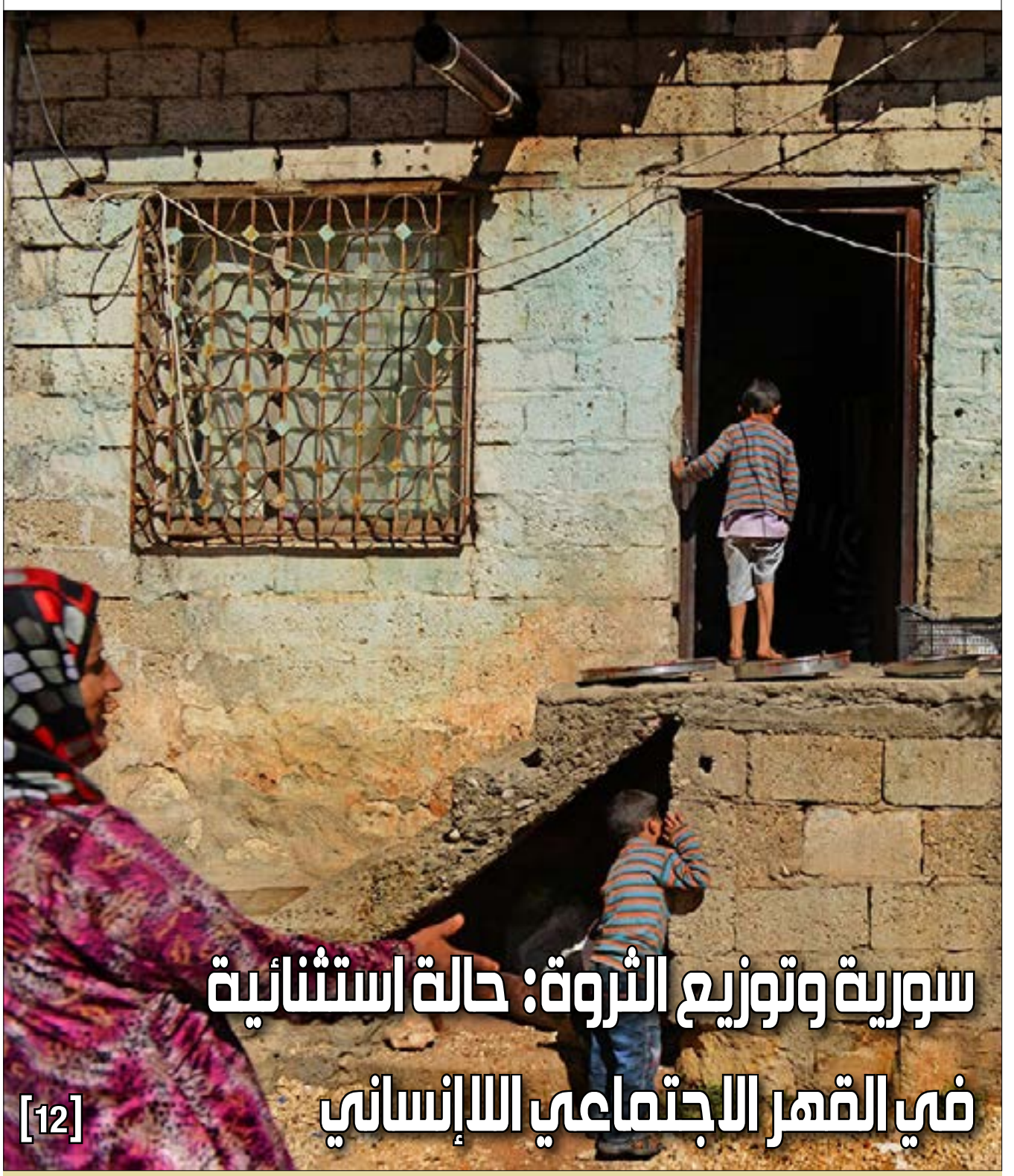

سورية وتوزيع الثروة: حالة استثنائية في القهر الاجتماعي اللاإنساني

[12]

الافتتاحية

قمّة شنغهاي: للشرق أنيابٌ أيضاً

هناك في تيانجين الصينية اجتمع ممثلون عن نصف العالم، ووقف على منصة واحدة قادة دول أوراسيا الذين يشكلون اليوم المركز الحقيقي للعالم، ويساهمون على أقل تقدير في ثلث الناتج الإجمالي العالمي، وكان من الممكن أن تكون هذه القمة كسابقاتها، لكن الصين ومن خلال العرض العسكري الذي تلا أعمال القمة قدّمت نفسها كمظلة عسكرية للقمة ومخرجاتها، وكشفت عن بنية عسكرية متطورة جرى تمويلها بميزانية توازي ربع الميزانية العسكرية الأمريكية، وأظهرت الجيش الأمريكي وكأنه ينتمي إلى عصرٍ سابق، وزاد من وزن هذا العرض وقوف كلٍ من الرئيس الروسي والرئيس الكوري الشماليّ إلى جانب الرئيس الصيني في لحظة نادرة غير مسبوقة وأشبه بإعلان عن تحالف ثلاثي.

أبعاد «شنغهاي» العميقة لا يجوز قراءتها من حدث واحد، بل هي في الحقيقة نقطة نوعية جديدة في تحول عالمي في ميزان القوى، وهو ما استشرفناه في وثائقنا قبل عقدين من الزمن، ووصلنا في 2006 للقول: إن «ميزان القوى بدأ بالتغيّر لغير الصالح الأمريكي على المستوى الكوني، رغم كل أسلحة البطش التي تمتلكها الولايات المتحدة» وقلنا أيضاً وفي العام نفسه: إن «الاقتراب المتوقع في المدى المنظور للخطر الأمريكي من حدود روسيا والصين سيضطرهما لاتخاذ مواقف أكثر جذرية من الأطماع الإمبريالية الأمريكية» ولأن الدلائل الملموسة على هذه الطروحات كانت لا تزال في شكلها الجنيني، لم تبد قابلة للتصديق بنظر الكثيرين، ولذلك كنا على قناعة بأن «هزيمة عسكرية واحدة جدية للإمبريالية الأمريكية تكفي لبروز كل مؤشرات الانهيار المتوقع» وهذا ما بات على وشك التحقق في أوكرانيا، وهو ما يفسر توقيت قمة شنغهاي.

في الوقت الذي وصف وزير الخزانة الأمريكي سكوت بيسنت المشاهد القادمة من قمة تيانجين بأنّها «استعراضية واحتفالية للصورة دون مضمون»، اعترف الآخرون بأنّها «نذير» بانتهاء الهيمنة الأمريكية، وهو ما ذهبت إليه مجلة «Week The» البريطانية التي عنونت غلافها: «شي، يتحدى الغرب بنظام عالمي جديد»، فالولايات المتحدة الأمريكية وأتباعها في الغرب عملوا طوال السنوات الماضية على تأخير هذا الاستحقاق، ولكنّهم وتحت تأثير أزمتهم العميقة المتفاقمة كانوا محكومين بسلوك عدائي تجاه الجميع، ما جعلهم يخسرون في مقابل تفاهمات أخرى عميقة تجري في الشرق، ولذلك رأينا رئيس الوزير الهندي للمرة الأولى منذ ثمانية سنوات يقف في الصين إلى جانب الرئيس شي جين بينغ والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في تحدٍ واضحٍ للتحذيرات الأمريكية، غير آبهٍ بتبعات ذلك العصيان العلني.

الدول التي تجمّعت في الصين تعلم أن خلاصها من النهب والبلطجة الأمريكية لن يكون إلا ببناء توافق بيني متين، يكون قادراً على لجم الولايات المتحدة، حتى وإن بالقوة، فلذلك ظهرت مخرجات هذه القمة واضحة، فمن جهة إعلانٌ عن بنك جديد لتنمية ومنح وتمويل وتعاون اقتصادي ومالي بين بنوك دول المنظمة، مع تأكيد جديد على إنهاء دور الدولار واستخدام العملات المحلية والعملة الصينية الإلكترونية لتنفيذ المعاملات التجارية، من جانب آخر التزمت دول «شنغهاي» بخطة عمل استراتيجية واحدة للسنوات العشر القادمة، وجددت التزامها بمبادئ «روح شنغهاي» التي يرون فيها أساساً كافياً لبناء عالم جديد، بعيد عن البلطجة الأمريكية، يسوده التفاهم والتعاون وتتحول فيه الحدود السياسية إلى شرايين لتبادل مقومات الحياة، بدلاً من الرصاص والقذائف.

إن إدراك الواقع الذي نعيش فيه وطبيعة التوازنات القائمة في العالم اليوم، ينبغي أن يكون نقطة انطلاق لتعافي سورية وانتقالها إلى بر الأمان، وإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني بالاستناد إلى رموز الفساد والاستبداد في سورية قد حمّلوا السوريين كل هذه العذابات فنحن اليوم أمام فرصة حقيقة وحاسمة، بأن نكون حيث ننتمي فعلاً، في الشرق، مركز العالم الجديد...

شؤون عمالية

المنحة لم تأتِ والبدائل غير مضمونة

02

ملف «سورية 2025»

3 نماذج من النخب الأمريكية

06

شؤون محلية

السياسة النقدية في سورية... التعويم المدار بين النظرية والتطبيق

08

شؤون عربية ودولية

«شنغهاي» والأساس المادي للعالم الجديد

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

الجوع كافر والقهر كافر

من المؤكَّد أنَّ البطالة وما ينتج عنها والأجور الضعيفة وما ينتج عنها من أكثر القضايا التي يجري تداولها على ألسنة من يبيعون قوّة عملهم، سواء العضلية منها أو الفكرية. فهنا لا فرق بين الاثنتين من حيث النتيجة النهائية، وهي ضرورة تحسين الوضع المعيشي، تحسيناً يتناسب مع غلاء الأسعار التي تقفز الآن قفزات متسارعة لا يمكن للأجور الحالية إدراكها، أو الوصول إلى حاله قريبة منها على الرغم من الزيادة الأخيرة على الأجور، مما يعني استمرار الحال على ما هو عليه من بؤس وحرمان للعاملين بأجر، ما يعني تعزيز انقسام المجتمع إلى فريقين أساسيين ناهبين ومنهوبين، يجري الصراع بينهما.

الفريق الأول مسلَّحٌ بكل الوسائل الضرورية التي تجعله مستمراً في تسلّطه واستغلاله، والفريق الآخَر مجرَّدٌ من وسائل تحقيق إمكانيّاته ومكبَّلةٌ طاقاته، والتي لا تجعله قادراً على الدفاع عن حقّه في الحياة، وحقّه في وطنه الذي يبنيه بعرقه ودمه، هذا الوطن الذي يعيش فيه بغربة، وكأنه مهاجر بين حدوده الجغرافية.

ويمكن أن نرى نموذجاً من صور معيشة بعض الناس، الذين أوصلتهم الأزمة ومن ضمنها السياسات الاقتصادية والاجتماعية السائدة إلى هذا الدرك من الضنك. أبو عمر عامل يقوم بإعالة ستة أطفال، أربعة منهم أطفاله ومن تبقى هم أطفال أخيه الذي فُقد في الأزمة ولم يظهر حتى هذه اللّحظة، ويبدو أنّه لن يظهر. أبو عمر يعمل حسب الطلب، فهو ينقل الرمل إلى الشقق في البنايات التي يجري أكساؤها، وينقل ما تيسَّر له من حمولات مختلفة، وهو يعيش كفاف يومه، فقد تحدّثنا طويلاً عن الظروف التي عاشها في الأزمة، مع أطفاله وبقية عائلته، والجوع الحقيقي الذي عاشوه في تلك الفترة العصيبة، واستمرت حالة الجوع تلك ولكن بأشكال أخرى، فهو يأكل وأطفاله ومن يعيلهم عندما يأتي من يطلبه للعمل، وهو عمل مؤقت ينتهي بانتهاء الطلبية. وهذا المواطن أبو عمر ليس الوحيد الذي يعيش بهذه الطريقة وهذا الشكل، بل في المنطقة التي رأيته بها عشراتُ الأفراد، ومنهم أطفال، وكذلك نساء يبحثن عمّا تبقى من الخضار في السوق لإطعام من يردْن إطعامه.

هذه أحوال بعض الناس من شعبنا الذين يشاهَدون في كل الأماكن، في الطرقات والحارات، يبحثون عن شيء ما يسدّ رمقهم ويسكتون به جوع أطفالهم الذين هم مثلهم يبحثون عن عمل. لا نعتقد، وهو اعتقاد جازم، أن السلطة الحالية، قد أدخلت في حسبانها أوضاعَ الفقراء من شعبنا، الذين يكتوون بنار الفقر والجوع والعوز، فسلوكها وسياساتها الفعليّة حتى الآن، ناهيك عن بعض الخطابات التي أدلت بها، تقول للفقراء، ومنهم أصحاب الأجور: اذهبوا وتدبروا أموركم. وكأنّ المطلوبَ هو أنْ يرتضي كلُّ الفقراء بأنْ ليس لدى السلطة حلولٌ لجوعهم، وليس لدى الحكومة طُرُقٌ تخفُّف بها آلامَهم، بذريعة أنّها منشغلة في قضايا أخرى، ولكن هذا الأمر كما يقال أملٌ إبليس في الجنّة، وللفقراء من شعبنا نقول: لا يحكُّ جلدَك سوى ظفرك.

المنحة لم تأتِ والبدائل غير مضمونة

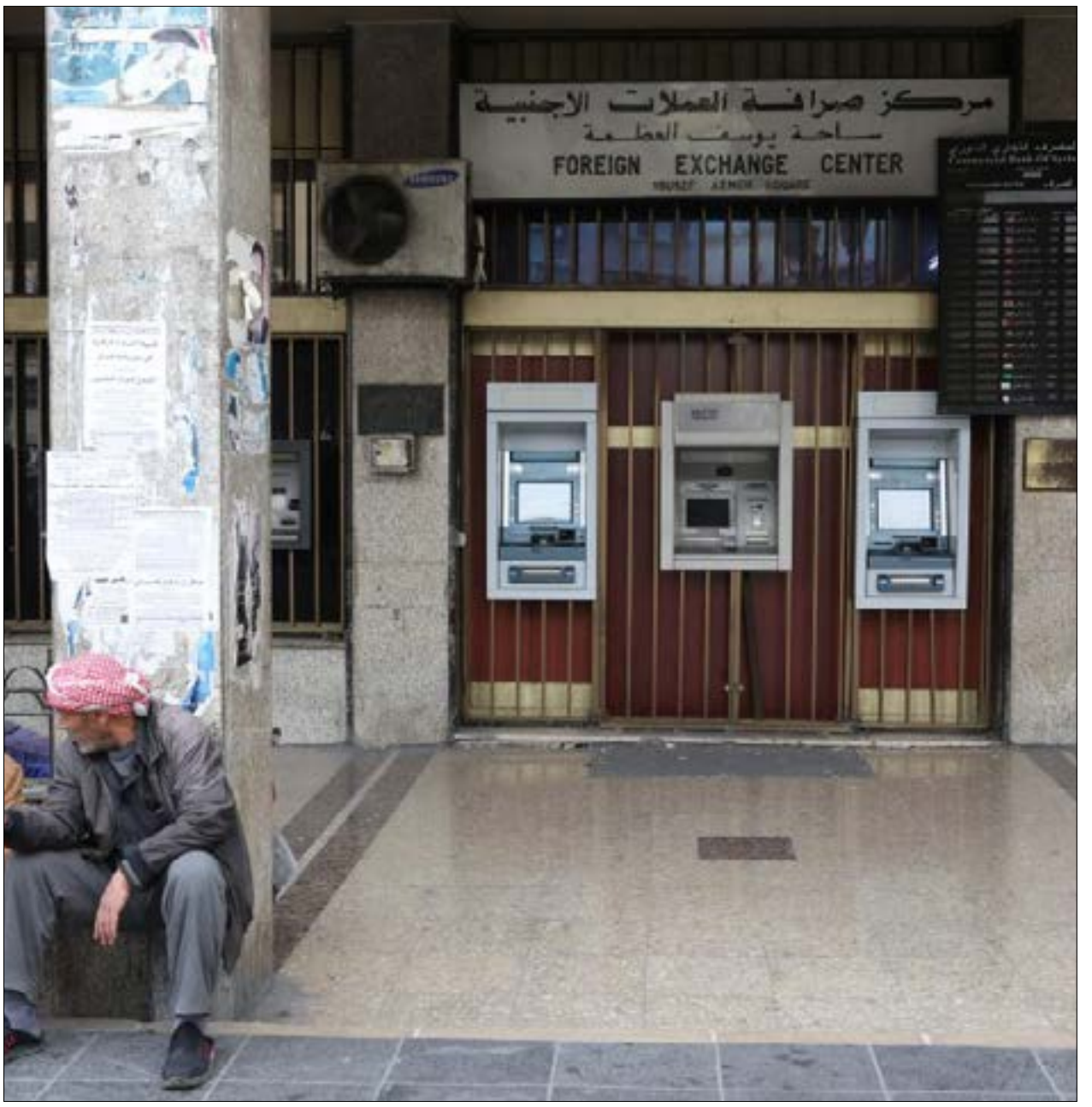

بعد التصريح الذي أدلى به السيد وزير المالية في مقابلة متلفزة على إحدى القنوات المحلية والذي نقتبس منه كما ورد «حتى اللحظة لم نتلقَّ أي منح، ربما تكون هناك منح قادمة لكن ليس هناك أي منح استلمناها من أجل الأجور والرواتب، اعتقد أنه في الأيام القادمة ستكون هناك منحة من قطر والسعودية كجزء بسيط من الرواتب، ما أود أن أقوله بأن الزيادة التي تمت في الرواتب زيادة من موارد ذاتية نتجت عن الإدارة الرشيدة للمال العام وتحسن الإيرادات الضريبية والذاتية» انتهى الاقتباس،

■ مراسل قاسيون

جعل الحديث ضمن أوساط عمال وموظفي القطاع العام والمتقاعدين عن مصير رواتبهم القادمة هو الحديث الأكثر تداولاً والذي لا يخلو من التخوف والقلق «من وين بدكم تجيبوا رواتبنا؟»، فوعود الزيادة التالية وتشميل فئات وشرائح جديدة كالمتقاعدين العسكريين وغيرها من الوعود كانت ترتكز على تصريحات سابقة مفادها بأن تمويلها قادم من منح ضجّ الإعلام المحلي والعربي به، وعلى لسان السيد الوزير فمن أين سيتم تمويل الأجور الحالية؟ وكيف سيتم الوفاء بوعود التشميل والزيادة ؟ وإن كان الاعتماد على الموارد الذاتية والإدارة الرشيدة فكيف سيتم ذلك؟ أم هل ستلجأ الحكومة إلى إجراءات جديدة من إنهاء الخدمة والعقود لتخفيف قيمة الكتلة المالية المخصصة للأجور أو عدم ترميم الملاكات تحت عنوان الإدارة الرشيدة للموارد البشرية وهذا ما يخشاه العمال بالذات.

منذ أن تولت الحكومة الجديدة مقاليد الأمور وعمال القطاع العام يأملون بالكثير خاصة أنهم صبروا على الحكومة التي قبلها وتحملوا ما تحملوه من قرارات عكس اتجاه الوعود تماماً فجرى التسريح التعسفي بالجملة والمفرق وأغلب القطاعات والوزارات والمديريات والمحافظات وانهوا عقوداً وأعطوا إجازات وعمت المظلومية كما عمت الفوضى بل وأكثر ورغم كل ذلك انتظروا الحكومة الجديدة واعدين أنفسهم برد المظالم وتحصيل الحقوق وتنفيذ الوعود وشهراً إثر شهر لم تجرِ معالجات عامة وشاملة لهذه الملفات المتراكمة، بل تمت معالجة بعض القضايا في هذه المديرية أو تلك لتأتي الزيادة لاحقاً كجزء من الوعد الذي صرح به وهو 400% والتي على ما يبدو كانت ترتكز على وعود المنح الخارجية و مفاد القول: إن عمال القطاع العام وموظفيه يتداولون تصريح الوزارة و«أيديهم على قلوبهم» فلا المنح أتت ولا ضمانات لاستلامها في القريب المنظور والوضع الاقتصادي والمعيشي في البلاد لا يخفى على أحد وموارد الدولة غير واضحة ولا معلومة وإن تم الحديث عن الترشيد والإدارة، إلّا أن ذلك يبقى حديثاً نظرياً لا أكثر ولطالما تعامل العاملون في الدولة مع أجورهم الشحيحة على أنها صمام الأمان المعيشي وهم حريصون عليه ويخشون فقدانه.

اقتصاد ينمو وأجور تزيد

إن الشعور المستمر بالقلق أصبح ملازماً لهذه الشريحة العمالية الواسعة سواء من حيث الوظيفة و استمرارها أو من حيث قيمة الأجور وزيادتها بما يتناسب مع الحد الأدنى من المعيشة وهذه مسؤولية الحكومة بالدرجة الأولى والتي من المفترض أن تضعهم بالصورة الحقيقية للأمور وتبث الطمأنينة في النفوس والعقول وذلك من خلال إجراءات واسعة تنطلق من مصالحهم بالذات وعلى رأسها العودة عن القرارات التي قضت بفصل وإنهاء عمل عشرات الآلاف من العمال ووضع البرنامج المجدي لاستنهاض القطاع العام بأركانه الإنتاجية والخدمية وتأمين الموارد المالية اللازمة من مراكز الفساد والناهبين القدماء والجدد بالدرجة الأولى ومن عائدات القطاعات الإنتاجية والاستفادة الأمثل من الموارد الطبيعية والبشرية، وهذا لن يتحقق بقرار أو مرسوم ولا بوعود وتفاهمات على استثمارات ومنح غير موجودة إلا على صفحات التواصل الاجتماعي والماكينات الإعلامية. والطبقة العاملة بشكل عام، والعاملون بالدولة بشكل خاص يعون ما يجري حولهم وهم الأكثر تفهّماً للعلاقة الموضوعية بين الأجور والموارد وهذا ما يجعلهم بشكل مستمر يطالبون بالحفاظ على القطاع العام واستنهاضه ومده بعوامل نجاحه والمضي بنهج اقتصادي وطني يعتمد بالدرجة الأولى على البلاد وخيراتها وعمالها وهذا كفيل باقتصاد ينمو وأجور تزيد.

علاقة العمل ومشاكلها

كثيرة هي المشاكل العمالية وهذه مسألة طبيعية فكل عمل ينتج عنه مشاكل ومن الطبيعي جداً أن تجد تلك المشاكل آذاناً مصغية لها واهتماماً خاصاً بها من أجل إيجاد الحلول لها وتذليل الصعوبات كافة، والتي تواجه العمال أثناء تأديتهم أعمالهم وهذه من مهام النقابات العمالية وما تمثله من وزن على الأرض من خلال استخدامها الأدوات النضالية لتفرض رؤيتها ووزنها في تنظيم علاقة العمل وإيجاد الحلول المناسبة، وفي هذه الحلول والاهتمام سوف تكون لها إيجابيات حتماً على طرفي علاقة العمل وهما العامل ورب العمل، لأن بناء علاقة عمل متوازنة يعني ذلك أن العامل سيؤدي عمله وبكامل طاقته ونشاطه مما يعطي إنتاجاً عالي المستوى، وبذلك يسير العمل بانسيابية وبالنتيجة تنصب تلك الفائدة لمصلحة رب العمل وهذه بمحصلتها النهائية تكون بمصلحة الدولة مما يدخل في عناصر تطور النمو الاقتصادي للدولة.

غير أنه لو كانت هناك مشاكل عمالية ولم يتم الاهتمام بها ولم تتم معالجتها بالشكل الصحيح وكذلك لم تكن هناك آذان مصغية تستمع إلى هذه المشاكل وتعمل على تذليلها فذلك يؤدي حتماً إلى تفاقم هذه المشاكل مما يؤثر سلباً على أداء العامل وبالنتيجة يؤثر سلباً على إنتاجه مما ينعكس سلباً على رب العمل وبالمحصلة سوف يكون هذا الحال ذا تأثير سلبي في عناصر التطور الاقتصادي للدولة ويعطل نموها بالكامل كما حصل في قضية الأجور والرواتب الهزيلة التي يتقاضاها العمال والتي أدت إلى شلل اقتصادي في البلاد وعطلت عجلة الإنتاج.

المشاكل العمالية بنوعيها سواء المفتعلة منها أو الطبيعية، يجب أن تلاقي حلولاً سريعة لضمان عدم استفحال المشكلة ومحاولة منع تطورها لتصبح ظاهرة مما يصعب السيطرة عليها لتكون بعد ذلك حجر عثرة أمام التطور التنموي للدولة.

وتناول موضوع المشكلة المفتعلة وهذه تعتبر الآفة التي تصيب واقع العمل بمقتل وهي على نوعين، النوع الأول: المشاكل التي يفتعلها رب العمل وذلك للضغط على العامل من أجل التنازل عن بعض حقوقه وهذا نعتبره الابتزاز العمالي ومن خلاله يحاول رب العمل أن يستنفد كل طاقات العامل بأقل الأجور.

وهذه المسألة بحد ذاتها تتنافى وقواعد الإنسانية والمعايير الدولية في التعامل مع العامل أو قد يفتعل رب العمل أي مسألة أو مشكلة من أجل التخلص من العامل بما يضمن ألّا يطالب بحقوقه التي ترتبت بذمة رب العمل نتيجة خدمته العمالية وقد يصل الموضوع إلى اتهام العامل بالسرقة أو خيانة الأمانة وغيرها من الجرائم محاولاً الضغط على العامل للتنازل عن حقوقه وغيرها من المشاكل المختلفة.

والنوع الثاني من المشاكل هي تلك التي يختلقها العامل ذاته لأسباب شخصية ومنها محاولته الانتقال إلى عمل آخر أو لإجبار رب العمل على زيادة أجره وغيرها من المشاكل.

وهذه قد تكون حالات ومن الممكن لو تم السكوت عنها من الممكن أن تصبح ظاهرة تصعب السيطرة عليها.

هذه المشاكل سواء الطبيعية منها أو المفتعلة لا بد من التصدي لها ومعالجتها، ففي الدول المتحضرة تعمل الحكومات على سن القوانين العمالية وفقاً للمعايير العالمية لغرض تنظيم شؤون العمالة وبشكل واضح ومعروف للجميع، وتكون هناك مراجعة دورية لهذه القوانين بين كل فترة زمنية للوقوف على المشاكل المستجدة ومحاولة التغلب عليها من خلال تعديل مواد في تلك القوانين. أو إضافة أخرى أو حذف بعضها أو إصدار قانون جديد إن استوجب الأمر. وهذه القوانين العمالية تأخذ على عاتقها وضع الحلول القانونية للمشاكل كافة مع احتواء تلك القوانين على البيانات والتعليمات العالمية الصادرة بشأن العمالة لمراعاة المعايير الدولية عندما يتم وضع قانون عمل في دولة ما.

غير أننا نجد أن حل المشاكل العمالية لا يكون في موضوع سن قانون جديد فقط، والإيتاء بالمعايير العالمية ضمن مضامينه، بل إننا نجد أنه مهما كانت صياغة القانون الجديد متينة ودقيقة ومهما تضمنت من معالجات عمالية وإنسانية فإن وضع المشاكل يبقى قائماً كما هو، بل يمكن أن يتطور رغم المعالجات القانونية لماذا؟ ...

لأن معالجة المشكلة لا تكمن في القانون وإنما في نظام الهيئات التي تنظر في النزاع القائم بين العامل ورب العمل أو العكس، وهي المحاكم العمالية والتي من المفترض أن تجد حلولاً للنزاعات العمالية بأسرع وقت ممكن وخلال أيام وليس خلال سنوات كما يحصل الآن، لأنه من غير الطبيعي أن تبقى علاقة العمل معلقة إلى سنين لنجد حلاً لها مما يعرقل عملية الإنتاج ويؤدي إلى توقفها.

الطبقة العاملة

إضراب عمال الكهرباء في فرنسا

نفذ عمال شركة الكهرباء الفرنسية «EDF» إضراباً عن العمل يوم الأربعاء الثالث من أيلول، في ظل إجراءات احتجاجية تتعلق بالمعاشات التقاعدية وزيادة الأجور بمجالي الطاقة والغاز في البلاد، وأدى إضراب عمال الشركة في انخفاض إنتاج الكهرباء بمقدار 2,7 غيغاوات. وتشير التوقعات إلى احتمالية اتساع نطاق الاحتجاجات خلال الأسابيع القادمة، حيث لا يزال تأثير الإجراءات الاحتجاجية محدوداً. وأشارت بعض البيانات إلى هبوط إنتاج الطاقة النووية بمقدار 2,1 غيغاوات، وتأثر أربع مفاعلات. إلى جانب انخفاض إنتاج الطاقة الكهرومائية بمقدار 630 ميغاوات. ويصل إجمالي حجم الطاقة النووية في فرنسا إلى 57 غيغاوات، وهو ما يكفي لتوليد نحو 70% من الطاقة الكهربائية السنوية للبلاد.

الولايات المتحدة... عمال فندق هيلتون أمريكاز-هيوستن يضربون

بدأ مئات من عمال فندق هيلتون أمريكاز–هيوستن إضرابهم يوم الثلاثاء 2 أيلول للمطالبة بزيادة الأجور. هذا وقد بدأ الإضراب المُخطط له لمدة تسعة أيام، من قبل نقابة تمثل عمال الضيافة في هيوستن، كان موظفو الفندق يتفاوضون على عقد جديد مع هيلتون منذ انتهاء العقد السابق في 30 حزيران، لكنهم لم يتوصلوا إلى اتفاق بعد. يطالب العمال بما لا يقل عن 23 دولاراً للساعة، و«بجداول عمل عادلة، وأعباء عمل عادلة، واحترام». قال: أحد المضربين أتقاضى 16,50 دولاراً في الساعة. هذا لا يكفي لدفع فواتير خدمات عامة، وقرض عقاري. كل شيء في ارتفاع. تكلفة المعيشة مرتفعة للغاية». ومن المقرر أن ينتهي الإضراب في 10 سبتمبر.

بريطانيا... إضراب عمال المختبرات الصحية

نفذ عمال الصحة في عدة مستشفيات رئيسية إضراباً لمدة ثلاثة أيام احتجاجاً على الأجور وظروف العمل، بدأ من الأربعاء 4 /9، شارك فيه أكثر من 570 عاملاً في المختبرات يعملون لدى شركات خارجية تقدم خدمات علم الأمراض لهيئة الخدمات الصحية الوطنية في شمال لندن. وفي مستشفى نورثويك بارك، أقام المضربون اعتصاماً جماهيرياً خارج المستشفى، وحظوا بتأييد واسع من الجمهور والمارة. كما وزع، منشورات توضح أسباب الإضراب. يعمل المضربون لدى مختبرات الخدمات الصحية ومختبر الأطباء، في سبعة مستشفيات رئيسية، بما في ذلك مستشفى رويال فري، ومستشفى جامعة كوليدج لندن، ومستشفى ويتينغتون، ومستشفى نورث ميدلسكس، ومستشفى بارنيت، ومستشفى إيلينغ. وقد دعي إلى الإضراب العمالي من قِبَل نقابة يونايت بعد عدة أشهر من المفاوضات مع الإدارة. بعد التصويت على الإضراب بنسبة 94,5% لصالح الإضراب

عمال حكومة كولومبيا البريطانية ينفذون إضراباً عن العمل

أصدر اتحاد عمال الحكومة في كولومبيا البريطانية، شعاراً بالإضراب يشارك فيه أكثر من 34,000 عامل. ومن بين الذين صوتوا لصالح الإضراب، صوت 92,7% منهم لصالح الإضراب. وصرّح رئيس اتحاد عمال الحكومة في كولومبيا البريطانية «BCGEU» بأنه سيتم إنشاء خطوط اعتصام في بعض مواقع العمل يوم الثلاثاء،2/ 9. يشمل الإضراب موظفي الإدارة الحكومية، والعاملين في مجال الصحة، ورجال الإطفاء، وموظفي السجون، وموظفي الحفاظ على البيئة، وموظفي المحاكم، وموظفي متاجر الخمور والقنب في كولومبيا البريطانية. وأساتذة كليات المجتمع وموظفي البلديات، بعد أن أعلنت النقابة أنه قد صوّت أعضاء نقابة موظفي الحكومة بأغلبية ساحقة لصالح الإضراب.

بعد صدور قرار إنهاء الإجازات..العمال بانتظار التنفيذ الكامل له

ما إن صدر قرار الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية – شؤون مجلس الوزراء قرار رقم 2533/ص - والذي تضمن توجيهاً إلى الجهات العامة كافة بقرارات وتعليمات عامة، طالب فيها الجهات بالاطلاع والتقيد بمضمونه، وذلك قبل صدور الإجراءات التنفيذية له، والتي من المفترض أن ترافق القرار

■ هاشم اليعقوبي

سارع العمال والموظفون لدى الجهات العامة لإنهاء إجازاتهم القسرية المأجورة، عملاً بالفقرة «ي» من القرار، ومفادها «توجه الجهات العامة بالإيعاز لمديري التنمية الإدارية لديهم لإبلاغ العاملين لديهم لإنهاء الإجازة المأجورة الممنوحة والعودة إلى العمل أصولاً من تاريخ 1-9 – 2025 ورغم عمومية القرار ومركزية صدوره، تم التعامل من قبل الجهات العامة بخصوصية غير واردة في متن القرار، أو حواشيه، بل مجرد اجتهاد لا يرتكز على قواعد قانونية، وغرد البعض خارج السرب تماماً، كما فعلت الشركة السورية للاتصالات، التي مددت الإجازة المأجورة بعد صدور القرار لمدة شهرين، أو كما فعلت الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية عبر مديرياتها بعدم استقبال الموظفين المطبقين للقرار، ومنعهم من الدخول لأماكن عملهم بحجة عدم ورود كتاب رسمي بذلك لتقوم لاحقاً بإجراء جديد لن تجد له أي مرتكز قانوني، بسابقة لم يعرف القطاع العام مثلها من قبل، بل كانت وما زالت من أساليب وإجراءات القطاع الخاص.

في تاريخ 1-9 -2025 أصدرت لجنة تسيير الأعمال في الشركة السورية للاتصالات قراراً ممهوراً بختمها وتوقيع رئيسها تحت الرقم 1/584 القاضي بتمديد الإجازة المأجورة للعاملين في الشركة السورية للاتصالات لمدة شهرين بدءاً من 1-9-2025 وإنهاء العقود المبرمة معهم مع نهاية هذه الإجازة لعدم حاجة الشركة لهم، وفق القوانين الضابطة لعمل الشركات والاتصالات والنظام الأساسي كما جاء في كتاب القرار، كونهم لا يخضعون لقانون العاملين الأساسي، بل لقانون الشركات وهذا ما استغلته الشركة وأتاح لها إزاحتهم عن عملهم ومصدر عيشهم وفق تأويلهم، علماً أنهم سابقاً كانوا يخضعون لقانون العاملين، ورغم ذلك تعاملت الشركة على أنها ليست جهة عامة رغم أنها كذلك، ولكن بنظامها الخاص الذي لا يخولها اعتبار نفسها جهة خاصة، وخارج القرار الصادر عن الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية، وبعيداً عن وضع نفسها خارج القرار، وغير ملزمة فيه، فهي قامت بقرارها الخاص بتعقيد وضع الشركة وعمالها بشكل كبير، وأطاحت بحقهم في العمل والأجر دون مبرر موضوعي، بل الاكتفاء بمقولة عدم الحاجة، مع العلم بأن الشركة غير مكتفية من ناحية الموارد البشرية، بالإضافة أن هذه ليست عقلية ومسؤولية جهة حكومية، بل عقلية رب عمل ينطلق من مصالحه الضيقة لا غير.

موظفو المنافذ وإشارات استفهام كبيرة؟

بالنسبة لموظفي المنافذ البرية والبحرية بمديرياتها ومؤسساتها، فإنها بالمرحلة الأولى لم تمضِ بتنفيذ القرار بذريعة عدم تبليغه لها بشكل مباشر، ومنعت الموظفين من إنهاء إجازاتهم والتحاقهم بوظائفهم ومنعت دخولهم إلى أماكن عملهم حتى الساعة، لكنها قامت بإعداد تعهد خطي دون ترويسة رسمية توضح الجهة القائمة عليه ومضمونه البيانات الشخصية والمديرية التابع لها والمسمى الوظيفي والإقرار بالأهلية القانونية والإرادة الحرة، وبأن الحضور شخصي وتحمل المسؤولية عن دقة البيانات إضافة إلى وضع نفسه تحت التصرف الكامل للجهة التابع لها، والتعهد بالالتزام بتوجيهاتها وتعليماتها الإدارية النافذة تحت طائلة المسؤولية، وفرض العقوبة القانونية والموافقة على النقل لأي جهة عامة، إذا اقتضت المصلحة العامة، وفق تقديرات الإدارة المختصة والتعهد بالموافقة على أي إجراء نقل تقوم به الجهة العامة، وفق نص المادة 136 من قانون العاملين الأساسي50 ويختم التعهد الخطي بأن الموقع عليه يدرك أن أي مخالفة قانونية للأنظمة والتعليمات المكتوبة والمعلنة سابقاً وليس فقط لمضمون التعهد ستعرضه للمسائلة الإدارية والقانونية، وفقاً للأنظمة واللوائح النافذة، وطبقاً للإجراءات القانونية الواجبة، وبذلك يكون هذا التعهد الخطي سابقة غير مسبوقة ويضع إشارات استفهام كبيرة حول الغاية منه ومسوغات تعميمه، علماً بأن جميع من تم اقصاؤهم من عملهم تم استبدالهم بموظفين آخرين، وهم على رأس عملهم دون بيانات وجداول رسمية وواضحة، ودون ملاك محدد، وهو ما يجعل لهذا القطاع بالذات خصوصية مجهولة المصدر والقرار.

إذا كان العامل من سكان الريف البعيد فسيطير الراتب كله وأصبحت الاستقالة خياراً أفضل له ونرجو ألّا تكون هي الغاية من وراء منع العمال من حق النقل

عمال مشاغل الوسيم مجبورون على التعهد

في مشاغل الخياطة التابعة لشركة الوسيم، ولعدم تطبيق القرار فور صدوره، قامت الإدارات هناك أيضاً بصياغة إقرار خطي شبيه بسابقه، يضع فيه العامل نفسه بتصرف الجهة التي يتبع لها، ويتعهد بتنفيذ إجراءاتها في النقل والندب، ومن يعرف مشاغل الوسيم يعلم تماماً بأنها مشاغل مناطقية، أي أنه إذا جرى نقل أو ندب عاملة ما من مشغل لآخر، أو لجهة عامة أخرى، فسيتعذر عليها الالتزام بالعمل بسبب المسافة، خاصة أن القرار الصادر من الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية أعطى الصلاحية بالنقل ضمن المحافظة نفسها، وبذلك قد يجري نقل موظف من ريف جنوبي لآخر شمالي ومن مدينة إلى أخرى، وهذا ما يجعل العمل غير مجدٍ وشاقٍ، وقد تعوقه ضرورات اجتماعية بالغة الصعوبة، كالسكن ومدارس الأولاد وأجور المواصلات ..الخ، ويأمل العاملون المعنيون أن يتم توضيح ذلك بالإجراءات التنفيذية للقرار، التي ما زالت غائبة حتى الآن، مما يجعل تطبيقه مرهوناً بعقلية هذه الجهة الحكومية أو تلك.

إيقاف المواصلات تقنين أم تطفيش؟

أما الجهات التي التزمت بالقرار فلدى عمالها مشاكلهم الخاصة أيضاً، فعشرات الجهات أوقفت المواصلات الخاصة بالعمال تحت بند تخفيض النفقات، وهذا بحد ذاته مصيبة، فأجور النقل من وإلى العمل ستأكل نصف الراتب، هذا إن كانت ضمن المدينة، أما إذا كان العامل من سكان الريف البعيد فسيطير الراتب كله، وأصبحت الاستقالة خياراً أفضل له، ونرجو ألا تكون هي الغاية من وراء منع العمال من حق النقل، وهناك من لم يجد له مكاناً يمارس عمله به، سواء كان غرفة أو مكتباً صغيراً، وهذا ينطبق على الموظفين بالقطاع الخدمي والإداري، وهنالك العمال المنتجون الذين أوقفت معاملهم، وإنهاء الإجازة بالنسبة لهم تحصيل حاصل، فلا عمل قائماً يعودون إليه، وبناء على ذلك كله، وريثما يتم إصدار الإجراءات التنفيذية للقرار، لا بد من الجهة المصدرة للقرار من متابعة كافة الجهات الحكومية المشمولة بالقرار، ورصد كل ما يخالف جوهر القرار ويمس بمصالح العمل والعمال.

حتى المصارف الكبرى في أمريكا... تدير ظهرها لسندات الخزانة وتتجه للذهب!

يبدو أحدث تقرير صادر عن مجلس الذهب العالمي أشبه بمراجعة سلبية على موقع «يلب» لسياسة النقد الأمريكية: «الطعام سيئ والخدمة أسوأ. سننتقل إلى المطعم المقابل».

■ موقع MarketWatch
تشارلي غارسيا*
ترجمة قاسيون

الدولار الأمريكي يعيش عاماً يُشبه حالة المريض الذي غُيّر دواؤه سراً — فقد تراجع بحوالي 10% منذ بداية 2025، في أسوأ أداء له منذ أن أطاح ريتشارد نيكسون بالمعيار الذهبي.

ففي عام 2024، أتمّت الصين وروسيا صفقات تجارية بقيمة 245 مليار دولار– أي أكثر من الناتج المحلي الإجمالي لعدد كبير من الدول– عبر نظام دفع جديد يسمى «المسار الصيني» يتجاوز نظام «سويفت» وشبكات المال الغربية كلياً. وقد اعتمد الطرفان على اليوان والروبل والذهب – أي على أيّ شيء سوى العملة التي يُفترض أنها تدير العالم. نحو 95% من هذه التعاملات جرت تسويتها باليوان والروبل بدلاً من الدولار. هذا لا يُعبّر عن مجرد تنويع تجاري، بل عن «طلاق علني» مع منظومة الدولار.

وفي الوقت نفسه، اشترت البنوك المركزية حول العالم 1,044 طناً من الذهب العام الماضي. أي أكثر من ألف طن في رسالة واضحة تقول: «لم نعد نثق بكم»، مصبوبة في سبائك صغيرة ولامعة. ولأول مرة منذ عام 1996، فضّلت البنوك المركزية «الحجارة» على سندات الخزانة الأمريكية. وعندما يبدأ صانعو النقود أنفسهم بتفضيل معدن لا يمكن طباعته، فالأمر لم يعد مجرد تحوّط بل حكم قاس.

أمّا الذهب فقد تجاوز عتبة 3,600 دولار للأونصة، مرتفعاً بأكثر من 35% منذ بداية العام. والفضة سجّلت أعلى مستوياتها منذ 14 عاماً، إذ إنّها تتحرك عادةً كـ «الأخ الأصغر المفعم بالكافيين» للذهب. في الوقت ذاته، يخطط 95% من البنوك المركزية لشراء المزيد من الذهب، تقرير مجلس الذهب العالمي الأخير يكرر نغمة المراجعة الساخرة: «الطعام سيّئ، الخدمة أسوأ. سنجرّب المطعم المقابل». لم يعد هذا الخطاب من قبيل «نظريات المؤامرة»، بل أصبح صادراً من رجال يرتدون بذلات «بروكس براذرز» ويحملون إيصالات من «تيفاني». الولايات المتحدة ما تزال تُقيّد الذهب في دفاترها بسعر 42,22 دولاراً للأونصة، لأنّ أي تعديل سيعني الاعتراف بأنّ نيكسون كان أكثر كذباً في شؤون المال مما كان عليه في فضيحة «ووترغيت».

الانتقال الفوضوي بين عملات الاحتياط

التحولات بين العملات الاحتياطية لا تتم عبر تسليم سلس. إنّها أشبه بعمليات طلاق طويلة وفوضوية تستمر لعقود.

الاعتقاد الشائع، هو أنّ نهاية هيمنة الدولار ستعني اعتلاء إمبراطور جديد العرش النقدي– كأن يرث اليوان الصيني المقام، فننحني جميعاً أمام سياسات بكين المالية.

لكن الصين، رغم سعيها الحثيث إلى مكانة عملة الاحتياط، لن تفتح حساباتها الرأسمالية، ولن تلتزم بسيادة القانون. لذا فالسيناريو غير مطروح.

أما اليورو، فقصته معروفة: عشرون دولة تتقاسم عملة واحدة، بينما تختلف على كل شيء آخر، والنتيجة تُشبه مجموعة من الناس تحاول طلب قطعة بيتزا واحدة: لا أحد يخرج راضياً.

ما نشهده هو ولادة فوضى نقدية عالمية. أشبه بعائلات المافيا المتصارعة، لكن بدلاً من النزاع على السيطرة على الأرض، تتصارع على «أي ورق نقدي يملك قيمة». الدولار لا يُستبدل بإمبراطور جديد، بل بـ «زعماء إقطاعيات» إقليميين يكرهون بعضهم بعضاً.

ونحن نتجه تحديداً إلى ذلك: كتل نقدية إقليمية، واتفاقيات تجارة ثنائية، والجميع يقتني الذهب وكأننا عدنا إلى 1929. فوضى نقدية على غرار عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي: الجنيه الإسترليني يترنّح، والدولار لم يثبت أقدامه بعد، والجميع يرتجلون سياسات فاشلة ويطلقون عليها اسم «إصلاحات».

انهيار الإسترليني أمام صعود الدولار استغرق حربين عالميتين ونصف قرن من الزمن. وخلال هذه المراحل الانتقالية، يتقلّص حجم التجارة، وتتكاثر النزاعات، ويكتشف الجميع أن الأنظمة النقدية المشتركة حالت دون اندلاع حروب أكثر مما فعلت الجيوش.

لماذا يُعتبر هذا الأمر مشكلتك أنت أيضاً؟

كل مدّخراتك التقاعدية مُقوّمة بالدولار، العملة التي يتخلى عنها الجميع. رهنك العقاري، مدّخراتك، راتبك، كلها مقوّمة بالدولار.

قد تقول لنفسك: «أنا لا أتاجر مع روسيا، ولا أملك يواناً. لماذا عليّ أن أهتم إذا كانت البنوك المركزية تكدّس الذهب كما يفعل المهووسون بنهاية العالم؟»

الجواب بسيط: لأنّ مدّخراتك التقاعدية ورهنك وادخارك ودخلك، كلّها مرتبطة بعملة تتعامل معها الاقتصادات الكبرى كما لو كانت هاتف «آيفون» قديماً: ما يزال يعمل، لكن الجميع يبحث بجدية عن بديل أحدث.

عندما تفقد عملة ما وضعها كعملة احتياط دولية، لا يحدث ذلك بهدوء. بريطانيا تعرف هذا الدرس جيداً. فقد كان الجنيه الإسترليني ملكاً حتى لم يعد كذلك، ومرحلة «لم يعد» ترافقت مع حربين عالميتين، وانهيار الإمبراطورية، وعقود من التراجع.

من الأمن إلى الإفلاس

بحلول عام 2027، ستنفق الولايات المتحدة على خدمة دينها أكثر مما ستنفق على قواتها المسلحة التي يُفترض أنها تجعل عملتها لا غنى عنها. الأمر أشبه بأن تدفع فواتير بطاقة ائتمان حارس شخصي بدلاً من دفع أجره.

هناك قانون في الجغرافيا السياسية بموثوقية الجاذبية: من يملك أكبر أسطول بحري، يملك حق طباعة العملة التي يستخدمها الجميع. سيطر الجنيه الإسترليني حين كانت البحرية الملكية تسيطر على البحار. وانتقلت القيادة إلى الدولار عندما صار بإمكان أمريكا نشر حاملة طائرات في «مسبحك» إن نظرت إليها نظرة لم تعجبها.

يمكن للصين وروسيا أن تلعبا لعبتهما بتسوية المعاملات باليوان والروبل كما تشاءان. لكن إلى أن يتمكن أحدهما من إبقاء مضيق هرمز مفتوحاً عندما تُثير إيران المشاكل، فهما لا يزالان مجرد «فرقة غنائية في كراج» شقيقك الأصغر: يُحدثان ضجيجاً بالتدريب، لكن لا أحد يشتري التذاكر.

لكن القوة العسكرية لا تستطيع إنقاذ عملة من الانتحار المالي. روما كانت تملك جحافل في كل مكان، لكنها أفرغت الدينار يوس من قيمته حتى أصبح بلا وزن. إسبانيا سيطرت على نصف الكوكب، ثم أعلنت إفلاسها أربع مرات.

وهنا نصل إلى مشكلة الدين الأمريكي البالغة 37 تريليون دولار. الولايات المتحدة تُسجّل عجزاً قدره تريليونَي دولار سنوياً، والدولار نفسه تراجع بنسبة 10% هذا العام، الأرقام كفيلة بجعل مُراب يذرف الدموع.

بحلول 2027، سَتدفع أمريكا على الفوائد أكثر مما تدفع على جيشها. تخيّل ذلك: ستنفق للحفاظ على ديونها أكثر مما تنفق على القوات المسلحة التي يُفترض أنها مصدر قوة الدولار. الأمر أشبه بأن تدفع فواتير بطاقة ائتمان حارسك بدلاً من دفع راتبه. وعندما تطبع أموالك بمعدل 7% سنوياً بينما عملتك تهوي كالحديد في البحر، فإنّ تخلّي الدول الأخرى عن الدولار ليس موقفاً «معادياً لأمريكا»، بل مجرّد خطوة صحية.

ما الذي يجب أن تفعله واشنطن الآن؟

عندما تستدين تريليونَي دولار سنوياً، فإنّ إلقاء محاضرات على الآخرين حول «الانضباط المالي» يُشبه سكيراً ينصح الناس بالاعتدال في الشرب.

الولايات المتحدة بحاجة إلى ضبط مالي «منذ البارحة». خفّضوا الإنفاق أو شاهدوا ثقة العالم تتبخّر أسرع من الوعود الانتخابية.

كما أنّ أمريكا بحاجة إلى تطوير أنظمة دفع أفضل من نظيراتها الصينية، لا مجرد أنظمة «مختلفة». الولايات المتحدة اخترعت الإنترنت، لكنها تركت لبكين الهيمنة على وسائل التواصل الاجتماعي. تكرار الخطأ نفسه في ميدان المال سيكون أشبه بخسارة مباراة شطرنج أمام لاعب يستخدم أحجار لعبة «الداما».

وعلى واشنطن أن تقبل بحقيقة التعددية القطبية القادمة، سواء أحب السياسيون ذلك أم لا. القضية ليست هل ستتنافس عملات أخرى مع الدولار، بل كيف سنتنافس نحن بدورنا. على الولايات المتحدة أن تصبح عملة يريد الآخرون الاحتفاظ بها، لا مجرد عملة يُجبرون على استخدامها. إمّا أن تقود المرحلة الانتقالية، أو أن تُسحق تحت أقدامها.

تشارلي غارسيا هو مؤسس R360، وهي شبكة عالمية تضم أفراداً وعائلات تفوق ثرواتهم الصافية 100 مليون دولار. يشغل منصب رئيس التحرير في مجلة Owl Night، وهي النشرة الحصرية لـR360 التي تقدم رؤى مغايرة حول الأسواق العالمية.

■ 4 أيلول 2025

عندما تستدين تريليونَي دولار سنوياً فإنّ إلقاء محاضرات على الآخرين حول «الانضباط المالي» يُشبه سكيراً ينصح الناس بالاعتدال في الشرب

3 نماذج من النخب الأمريكية التي

انطلقت عملية «طوفان الأقصى» في مثل هذا اليوم قبل 23 شهراً، تبعها رد عسكري هائل من قبل الكيان، لم يتوقف منذ ذلك الحين، بل استمر بالتصاعد في نطاقه ووحشيته إلى هذا اليوم، نتج عنه دمار واسع النطاق للبنية التحتية في قطاع غزة، وأكثر من 65 ألف ضحية وفق الأعداد الرسمية، والتي تكون دائماً أقل بكثير من الأعداد الحقيقية، بالأخص أن هناك مناطق تم تدميرها بشكل كامل ولم يكن متاحاً الوصول إليها لسحب الجثث، الغالبية العظمى من هذه الأعداد هي من المدنيين. وعلى الرغم من إدانات أولية من قبل الكثير من الدول لحماس، إلا أن عنجهية الكيان وتوسيع عملياته العسكرية والأمنية غير المشروعة وغير المبررة إلى الضفة الغربية وفلسطين المحتلة ودول الجوار ودول أخرى في المنطقة، كل ذلك دفع الكثير من الدول إلى إدانة الكيان ومطالبته بوقف العمليات العسكرية، واتخاذ قرارات وخطوات سياسية ودبلوماسية واقتصادية وقانونية تجاهه. الأهم من كل ذلك، كان الحراك الشعبي واسع النطاق في معظم دول العالم، في شكل احتجاجات وإضرابات ومقاطعات، بالأخص ضمن الفئات الشبابية والطلابية.

■ ريم عيسى

سنتناول في هذه المادة ثلاثة أمثلة عن نخب أمريكية من خلفيات متنوعة– عسكرية وسياسية واقتصادية– كنموذج لمدى ما وصلت إليه النخب في نظرتها للكيان، وهم: دوغلاس ماكجريجور وهو عقيد متقاعد في الجيش الأمريكي ومستشار في الدفاع والسياسة الخارجية، وجون ميرشايمر وهو عالم سياسي وباحث في العلاقات الدولية. وجيفري ساكس وهو خبير اقتصادي أمريكي بارز وخبير في السياسة العامة. وتستحق هذه الشخصيات المتابعة، ليس فقط انطلاقاً من مواقفها التي تعارض السياسات الأمريكية والصهيونية بشكل متصاعد، ولكن بالضبط لأنها تقدم رؤى واقعية لمجمل التطورات على الساحة العالمية، وتحاول أن تفهم الميزان الدولي الجديد كما هو حقيقة بعيداً عن الانحياز المسبق...

دوغلاس ماكجريجور

عقيد متقاعد في جيش الولايات المتحدة ومسؤول حكومي سابق ومستشار ومعلق سياسي. كان قائداً في معركة دبابات في حرب الخليج، وكان أحد كبار المخططين في قصف الناتو ليوغوسلافيا عام 1999. بعد تقاعده من الجيش عام 2004، نشط سياسياً بشكل أكبر، وفي تشرين الثاني 2020، خلال ولاية ترامب الأولى، تم تعيينه للعمل كمستشار أول لوزير الدفاع بالإنابة، وهو المنصب الذي شغله لمدة تقل عن ثلاثة أشهر، كما عينه ترامب في مجلس الأكاديمية العسكرية الأمريكية، لكن بايدن أنهى التعيين في عام 2021، عندما تولى الرئاسة بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية لعام 2020.

فيما يتعلق بالكيان، أدلى ماكجريجور بتصريحات مؤيدة لأحقية «إسرائيل» في الدفاع عن حدودها، ولضم مرتفعات الجولان، ولقرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، الأمور التي نوهت إليها مقالة في صحيفة «جيروزليم بوست» في 18 آب 2020، دفاعاً عن ماكجريجور عندما تم اتهامه بأنه «معاد للسامية»، حيث ورد في المقالة، «نحنُ ملتزمون بالحقيقة، ونعرف العقيد ماكجريجور محباً للسامية وصديقاً للدولة اليهودية. كلٌ منا تعامل مع ماكجريجور مهنياً، وكان بعضنا مقرّباً منه شخصياً. هناك العديد من الإسرائيليين الآخرين في الأوساط الأكاديمية والعسكرية والحكومية الذين يعرفونه أيضاً كصوت قويّ مؤيد لإسرائيل».

يتحدث ماكجريجور حول سعي نتنياهو لاحتلال غزة الأمر الذي يندد به ويصفه بالهمجي ويوضح أن ما يقوم يقوده طموحه للمشروع «الإسرائيلي» الأوسع والذي يذهب أبعد من غزة وفلسطين

قبل 2023 وبالتحديد قبل 7 تشرين الأول من العام ذاته، كان لماكجريجور تصريحات ناقدة، ولكن ليست بالضرورة للكيان بحد ذاته، ويمكن تلخيصها بنقاط رئيسية، أبرزها: انتقادات لتحالف الولايات المتحدة مع «إسرائيل»، حيث تكلم حول ارتباط واشنطن بشكل وثيق للغاية بمصالح «إسرائيل» الأمنية، وفي كثير من الأحيان على حساب أولويات الولايات المتحدة، وأشار إلى دور اللوبي «الإسرائيلي» – خاصةً لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية «AIPAC» – في تشكيل السياسات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وأن عدداً كبيراً من السياسيين الأمريكيين أثـروا أنفسهم بانحيازهم إلى المواقف «الإسرائيلية»، على حساب المصالح الوطنية الأمريكية. كما أنه كان معارضاً لربط حروب الولايات المتحدة في «الشرق الأوسط» مع الكيان، وكثيراً ما كان يصور هذه الحروب على أنها مدفوعة، جزئياً، بالمخاوف الأمنية «الإسرائيلية»، بينما لم تحقق سوى فائدة ضئيلة أو معدومة للجيش الأميركي أو دافعي الضرائب الأمريكيين. بكلام آخر، كان موقفه ضمن رؤيته لضرورة اتباع سياسة «ضبط النفس» وإعطاء الأولوية للمصالح الأمريكية الوطنية، بدلاً من أن تكون ضامناً عسكرياً للكيان.

لكن ذلك تغيّر بشكل واضح منذ 2023، لا سيما في عامي 2024 و2025، وتغيرت نبرته من «ضبط النفس والحذر الاستراتيجي» إلى انتقاد لما يقوم به الكيان في غزة، وصولاً إلى اتهام الكيان ورئيس وزرائه بارتكاب «إبادة جماعية» و«جرائم حرب» في عدوان «إسرائيل» الحالي في قطاع غزة. وفي العديد من المقابلات، ألقى باللوم على «إسرائيل» وحدها لعدم تحقيق السلام مع الفلسطينيين في «الضفة الغربية» وقطاع غزة، وكذلك اتهمها بجرّ الولايات المتحدة نحو حرب كارثية مع إيران. كما أنه يدعو وبشكل متزايد إلى قطع جميع المساعدات الخارجية عن «إسرائيل».

في مقابلة له قبل أقل من عشرة أيام، يتحدث ماكجريجور حول سعي نتنياهو لاحتلال غزة، الأمر الذي يندد به ويصفه بالهمجي. ويوضح أن ما يقوم به نتنياهو، يقوده طموحه للمشروع «الإسرائيلي» الأوسع، والذي يذهب أبعد من غزة وفلسطين، ليشمل أجزاء من دول المنطقة، بل دولاً بأكملها، الأمر الذي يهدد باشتعال أوسع في المنطقة وعدم استقرار، وترافق كل ذلك الصعوبات المتزايدة لتجنيد عناصر لجيش الكيان، الأمر الذي يشكل نقطة ضعف أساسية في استمرارية المشروع الاحتلالي، لولا الدعم الأمريكي الهائل وغير المشروط. ويتحدث ماكجريجور حول الجرائم التي ترتكبها «إسرائيل» واستهداف المدنيين والمرافق العامة، مثل: الضربة المزدوجة على المشفى والذي حصل مباشرة على الهواء. وينوه ماكجريجور إلى نزع الصفة الإنسانية عن العرب في المجتمع الأمريكي، حيث يشير إلى مواقف مُقلقة في المجتمع الأمريكي، ويُعزى هذا التجريد من الصفة الإنسانية إلى حد كبير إلى عقود من الدعاية الحكومية والروايات الإعلامية التي تُصوّر العرب كأعداء وتُبرّر العنف ضدهم، وهذه الصور النمطية والدعاية الحكومية تقف وراءها بشكل أساسي جهات، مثل: الخارجية الأمريكية، ووكالة الاستخبارات المركزية «CIA».

جون ميرشايمر

هو عالم سياسة أمريكي وباحث في العلاقات الدولية، اشتهر بتطويره نظرية الواقعية الهجومية، وهي نظرية تجادل بأن القوى العظمى تسعى دائماً إلى تعظيم حصتها من القوة العالمية لضمان بقائها في ظل نظام فوضوي. وهو أستاذ في جامعة شيكاغو، وله مؤلفات واسعة في السياسة الخارجية الأمريكية، وسياسات القوى العظمى،

تغرد خارج السردية الرسمية بما يخص فلسطين والتوازن الدولي...

ودراسات الأمن. وكان قد خدم سابقاً لفترة وجيزة في الجيش الأمريكي في سلاح الجو الأمريكي، قبل أن ينتقل إلى الجانب الأكاديمي. في بداياته الأكاديمية، لم يُركز ميرشايمر على «إسرائيل» بشكل كبير، حيث كان تركيزه الرئيسي على التنافس بين القوى العظمى، وخاصةً الحرب الباردة، وحلف شمال الأطلسي، والاستراتيجية النووية. كانت «إسرائيل» هامشيةً في نظرياته الرئيسية، مع أنه أقرّ عموماً بالتحالف الأمريكي «الإسرائيلي» كجزء من الالتزامات الأمريكية العالمية. ولكن في بدايات القرن، وبالتحديد بعد أحداث 11 أيلول والغزو الأمريكي للعراق، ازدادت انتقادات ميرشايمر لتأثير «اللوبي الإسرائيلي» على سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وجادل بأن دعم الولايات المتحدة للكيان غالباً ما يتعارض مع المصالح الاستراتيجية الأمريكية.

كانت أول نقطة تحول أساسية لدى ميرشايمر بعد 2006، عندما أصدر كتابه «اللوبي الإسرائيلي والسياسة الأمريكية الخارجية» والذي صدر في عام 2007. يتحدث هذا الكتاب عن الدعم الأمريكي المالي والعسكري والسياسي للكيان، ويبين بالحوادث والأرقام والأسماء نشاط اللوبي «الإسرائيلي» في الولايات المتحدة، وما يضم من أفراد ومنظمات ومؤسسات تعمل لتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية لمصلحة الصهاينة، وبطرق ضارة بالمصالح الوطنية للولايات المتحدة. وأشار الكتاب إلى أن من طرائق عمل اللوبي «الإسرائيلي» الضغط على الكونغرس الأمريكي وعلى السلطة التنفيذية من أجل دعم «إسرائيل»، والحيلولة دون تمكين التعليقات التي تنتقدها من اجتذاب آذان صاغية في الساحة السياسية، واستخدام تهمة «معاداة السامية» كسلاح لوصم كل من يتعرض لتصرفات الصهاينة. كما أشار في الكتاب إلى أن الدعم الأمريكي غير المشروط ساهم في تمكين «إسرائيل» من تنفيذ سياساتها الاحتلالية، وتدهور علاقات الولايات المتحدة مع العالم العربي والإسلامي. وتسبب نشره لهذا الكتاب بانتقادات وهجوم من اللوبي «الإسرائيلي» ومؤيديه.

بعد ذلك، أصبح ميرشايمر وبشكل متزايد، أكثر وضوحاً وصراحةً في انتقاده للكيان، بما في ذلك معاملة «إسرائيل» للفلسطينيين، حيث وصف الكيان بأنه يتجه نحو التحول إلى «دولة فصل عنصري». وانتقد الحملات العسكرية «الإسرائيلية» المتكررة في غزة والحماية الدبلوماسية الأمريكية للكيان في الأمم المتحدة. ووصف السياسات «الإسرائيلية» بأنها مُدمرة استراتيجياً ومُضرة أخلاقياً. وازداد موقفه حدةً، ويستمر بالقول: إن الدعم الأمريكي غير المشروط للكيان يشكل ضرراً استراتيجياً، ويساهم في عدم الاستقرار في الشرق الأوسط.

في محاضرة له قبل عشر سنوات، في آب 2015، تحدث ميرشايمر حول اللوبي «الإسرائيلي» والسياسة الخارجية الأمريكية، يقول فيها: إن «إسرائيل» هي أكبر متلقٍ للمساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية، على الرغم من كونها دولة غنية، ويكاد يكون دعم الولايات المتحدة لـ «إسرائيل» غير مشروط، بما في ذلك الدعم الدبلوماسي في المحافل الدولية والدعم السياسي شبه الإجماعي بين المرشحين الرئاسيين. ولكن، مبررات الدعم موضع تساؤل للأسباب التالية: لم يعد السياق الاستراتيجي للحرب الباردة ينطبق، ويمكن القول: إن الدعم غير المشروط يؤدي إلى تفاقم مشاكل الإرهاب الأمريكية وتعقيد دبلوماسية الشرق الأوسط؛ تتناقض معاملة «إسرائيل» للفلسطينيين ومواطنيها العرب مع القيم الديمقراطية الأمريكية ومعايير حقوق الإنسان؛ لا تتمتع «إسرائيل» ولا الفلسطينيون بسيادة أخلاقية، ولهما تاريخ من القسوة المتبادلة. وحول الموقف الأمريكي العام، والذي يضع اللوبي «الإسرائيلي» الكثير من الموارد للتأثير عليه من خلال التحكم بالسرديات في الإعلام، يقول ميرشايمر: في حين أن الأمريكيين عموماً ينظرون إلى «إسرائيل» بإيجابية، إلا أن غالبيتهم لا يؤيدون الدعم الأمريكي غير المشروط، وتشير الاستطلاعات إلى أن معظم الأمريكيين يفضلون موقفاً محايداً في الصراع «الإسرائيلي» الفلسطيني، ويؤيد العديد من اليهود الأمريكيين حل الدولتين.

في مقابلة له قبل شهر، يتحدث ميرشايمر حول حتمية هلاك «إسرائيل» في حال استمرارها بما تقوم به، ويسلط الضوء على إن الاعتراف الدولي المتزايد بالأفعال «الإسرائيلية» باعتبارها إبادة جماعية أو شبيهة بالمحرقة يؤدي إلى تآكل أي مكانة أخلاقية لـ «إسرائيل» ويجعل من الصعب إنكار أوجه التشابه مع الفظائع التاريخية، على الرغم من مقاومة الحكومة «الإسرائيلية» لتلك المقارنات، وبالأخص مع المحرقة «الهولوكوست»، الأمر الذي يُعتبر محرّماً، إلا أن عدداً متزايداً من الناجين من المحرقة يقومون باستخدام تلك المقارنة في توصيف ما تقوم به «إسرائيل» في غزة. كما ينوه إلى إن سلوك المواجهة الحالي للوبي المؤيد لـ «إسرائيل» في الولايات المتحدة يلحق الضرر بالقيم الديمقراطية الليبرالية، وهو سلوك غير قابل للاستمرار، مما قد يؤدي إلى تقويض الصحة السياسية الأمريكية. ويقول ميرشايمر: إن الخطأ الاستراتيجي الذي ارتكبه نتنياهو يكمن في الاعتماد المفرط على الدعم الغربي الثابت، والذي قد لا يصمد في ضوء الغضب الدولي إزاء الإجراءات العسكرية «الإسرائيلية».

جيفري ساكس

هو خبير اقتصادي أمريكي وخبير في السياسات العامة، يختص بأبحاث التنمية المستدامة والتنمية الاقتصادية، وهو أستاذ جامعي في جامعة كولومبيا. كما عمل ساكس مستشاراً أول للعديد من الأمناء العامين للأمم المتحدة، وهو مناصر لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ويشغل منصب رئيس شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة. ومن الجدير بالذكر بأن ساكس ينحدر من عائلة يهودية.

رغم أن ساكس تكلم دائماً وبشكل واضح حول السلام في الشرق الأوسط والسياسة الخارجية الأمريكية، إلا أنه لم يتطرق إلى التفاصيل سابقاً، أو بكلام آخر، لم يكن له موقف محدد حول اللاعبين في المنطقة، ضمناً الكيان، ولم يكن له موقف واضح مع أو ضد الكيان، على الأقل ليس من خلال تصريحاته، سوى بعض الانتقادات الخجولة، وذلك بشكل أساسي لأن أعماله ركزت بشكل أوسع على الدبلوماسية والتنمية الدولية والاقتصاد المستدام. إلا أن انتقاداته الصريحة للكيان ازدادت حدةً بعد 7 تشرين الأول والحرب التي تلتها في غزة، وانتقل من الدعوة إلى الدبلوماسية إلى وصف تصرفات «إسرائيل» علناً بأنها إبادة جماعية والتحذير من عزلتها الدولية المتزايدة.

منذ بدء العدوان «الإسرائيلي» على غزة، كان لساكس العديد من التصريحات، اتهم من خلالها «إسرائيل» بارتكاب فظائع في غزة، حتى أنه وصف الدعم الأمريكي بالتواطؤ في الإبادة الجماعية. ووصف غزة بأنها «سجن مفتوح» ودعا الولايات المتحدة إلى سحب الأسلحة لوقف العنف. كما أنه حذّر من أن رفض «إسرائيل» لحل الدولتين يُهدد وجودها نفسها، وحثّ الولايات المتحدة على دعم عضوية فلسطين في الأمم المتحدة، وتطبيق حل الدولتين بموجب القانون الدولي.

في مقطع فيديو انتشر على نطاق واسع، وصف ساكس رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو بأنه تلاعب بالسياسة الخارجية الأمريكية، وحرض على «حروب لا تنتهي»، كما وصف «إسرائيل» والولايات المتحدة بأنهما المحرضان الرئيسيان للصراع في الشرق الأوسط، مشيراً إلى أن نهجهما السياسي قوض جهود السلام عمداً. والنقطة المثيرة في الموضوع كانت أن ترامب نشر المقطع المشار إليه.

في مقابلة قبل سنة ونصف تقريباً، في آذار 2024، يقول ساكس: إن «الولايات المتحدة متواطئة في الإبادة الجماعية الإسرائيلية»، وينوه إلى أن حجم وطبيعة العنف في غزة يندرجان ضمن جرائم الحرب والإبادة الجماعية المحتملة بموجب القانون الدولي، مما يجعل تقاعس المجتمع الدولي مقلقاً للغاية. ويسلط ساكس الضوء على الموقف الأمريكي، قائلاً: إن تواطؤ حكومة الولايات المتحدة في جرائم الحرب «الإسرائيلية» من خلال إمدادات الأسلحة المستمرة يقوض أي سلطة أخلاقية أو سياسية للمطالبة بإنهاء العنف أو الدعوة إلى السلام. ويضيف إن العزلة الدبلوماسية الأمريكية بشأن القضية الفلسطينية تضعف مكانتها العالمية، حيث تدين كل دول العالم تقريباً تصرفات «إسرائيل» وتدعم حق الفلسطينيين في تقرير المصير، مما يكشف عن الولايات المتحدة باعتبارها دولة شاذة وحامية للسياسات «الإسرائيلية» وليست وسيطا نزيهاً.

في مقابلة له قبل حوالي الأسبوع، تحدث ساكس حول الإبادة الجماعية التي تقوم بها «إسرائيل» في غزة، وتداعيات كل ما يحصل على مصداقية الأمم المتحدة. في بداية المقابلة، يصف ساكس تصرفات «إسرائيل» الحالية في غزة بأنها إبادة جماعية وإجرامية، مع تصريحات صريحة من المسؤولين «الإسرائيليين» تهدف إلى القضاء على الدولة الفلسطينية. ويمكن تلخيص ما يقوله ساكس في المقابلة بالنقاط الرئيسية التالية: إن العجز الحالي للأمم المتحدة يعود إلى حد كبير إلى حق النقض الـ «ڤيتو» في مجلس الأمن ـ الفيتو الأمريكي ـ الذي منع عضوية فلسطين والتدابير ذات الصلة، على الرغم من اعتراف عدد كبير من الدول بفلسطين، بما فيها معظم الدول الأنجلو ساكسونية؛ إن عضوية فلسطين في الأمم المتحدة خطوة عملية وفورية يمكن أن تغير الديناميكيات الجيوسياسية بشكل جذري؛ إن القانون الدولي، كما أكدته مؤخراً محكمة العدل الدولية، يدعم حدود عام 1967 كأساس قانوني للعلاقات «الإسرائيلية» الفلسطينية؛ وقد يكون الرأي العام المحلي في الولايات المتحدة أكثر دعماً للاعتراف الفلسطيني مما هو متصور، على الرغم من تواطؤ الحكومة الأمريكية، أو بكلام آخر، هناك فجوة بين الرأي العام الأمريكي والسياسة الخارجية الأمريكية؛ إن السلام والأمن الحقيقيين يتطلبان الاعتراف بالدولة الفلسطينية ووقف الأعمال العسكرية «الإسرائيلية». وينتقد ساكس صراحة الزعماء السياسيين «الإسرائيليين» مثل: سموتريتش، وبن غفير ونتنياهو، بسبب إدامة «الوهم القاتل» بأن الكيان سيحافظ على السيطرة على الأراضي المحتلة إلى أجل غير مسمى، مما يسلط الضوء على الحاجة الملحة لتفكيك هذه السردية.

الاعتراف الدولي المتزايد بالأفعال «الإسرائيلية» باعتبارها إبادة جماعية أو شبيهة بالمحرقة يؤدي إلى تآكل أي مكانة أخلاقية لـ «إسرائيل»

السياسة النقدية في سورية... التعويم المدار بين النظرية والتطبيق

تشكل السياسة النقدية في الدول النامية، ولا سيما تلك التي تعاني من أزمات اقتصادية عميقة، محوراً أساسياً في تحديد مسارات الاقتصاد الكلي. وفي الحالة السورية، أعلن مصرف سورية المركزي اعتماده سياسة «التعويم المدار» للعملة المحلية، مع طرح مرتقب لعملة جديدة وحذف صفرين من الليرة السورية. غير أن المعطيات القائمة— من غياب الاحتياطي الأجنبي إلى الأدوات المستخدمة— تثير تساؤلات جدية حول مدى واقعية هذه السياسات وقدرتها على استعادة الاستقرار النقدي.

التعويم المدار في النظرية والتطبيق

بحسب الأدبيات الاقتصادية، يقوم التعويم المدار على ترك سعر الصرف يتحدد بالعرض والطلب، مع احتفاظ المصرف المركزي بحق التدخل في السوق لاحتواء تقلبات مفرطة. لكن نجاح هذا النظام مشروط بامتلاك احتياطي معتبر من العملات الأجنبية، يسمح بامتصاص الصدمات عبر عمليات البيع والشراء.

في التجربة السورية، اعترف المصرف المركزي بعدم توفر احتياطيات أجنبية كافية، ما يجعل التدخل الفعلي غير ممكن. وبذلك يصبح «التعويم المدار» في التطبيق أقرب إلى التعويم الحر، حيث يتحدد السعر عملياً في السوق الموازي، وهو ما يتنافى مع جوهر الفلسفة التي يقوم عليها النظام المعلن.

أدوات السياسة النقدية الحالية

يقتصر تدخل المصرف المركزي السوري على أدوات كمية وإدارية داخلية، تشمل:

تقييد السيولة بالليرة عبر حبس الكتلة النقدية المتداولة.

فرض سقوف على السحب والتحويلات للحد من السيولة الورقية.

ترك تسعير القطع الأجنبي للسوق الموازي بحكم غياب القدرة على الاستقطاب.

هذه الأدوات، وإن كانت قد تخفف جزئياً من الطلب على الدولار، إلا أنها تؤدي إلى نتائج جانبية سلبية أبرزها: الانكماش الاقتصادي- تراجع الثقة بالنظام المصرفي- وزيادة الاعتماد على النقد الأجنبي والدولرة الرسمية وغير الرسمية.

التأثيرات الاقتصادية المترتبة

بداية يمكن عرض بعض التأثيرات السلبية على الإنتاج الصناعي، ومنها:

ارتفاع تكاليف الاستيراد، فمع غياب قدرة المركزي على توفير القطع الأجنبي، تعتمد المصانع على السوق الموازي، ما يرفع تكاليف استيراد المواد الأولية والآلات.

صعوبة التمويل والمتمثلة بالقيود على السحب والسيولة التي تحد من قدرة الصناعيين على تمويل دورات الإنتاج.

انكماش الإنتاج وهو النتيجة الطبيعية لتقليص خطوط الإنتاج أو توقف بعضها، وهو ما ينعكس بانخفاض العرض المحلي وارتفاع الأسعار.

أما على الإنتاج الزراعي فيمكن عرض بعض التأثيرات التي نلخصها بالآتي:

ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية «أسمدة، بذور، محروقات» بسبب ارتباطها بالدولار.

ضعف القدرة على التمويل الموسمي نتيجة سياسات حبس السيولة.

تراجع الإنتاجية ما يؤدي إلى انخفاض المعروض من السلع الزراعية، وزيادة اعتماد السوق على الاستيراد في ظروف شح القطع الأجنبي.

وعلى الاقتصاد الكلي فتتكثف التأثيرات السلبية بما يلي:

انكماش اقتصادي، فنتيجة لتراجع الإنتاجين الصناعي والزراعي، يتقلص الناتج المحلي الإجمالي.

تسارع التضخم وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج ونقلها إلى المستهلك النهائي.

توسع السوق الموازي كبديل عن النظام الرسمي، ما يقوض فعالية السياسة النقدية.

تعمق الدولرة، إذ يسعى الأفراد والمؤسسات إلى التحوط من انهيار الليرة عبر التعامل بالدولار أو الذهب.

وأخيراً التأثيرات السلبية على المواطن التي نلخصها بالنقاط الآتية:

انخفاض القوة الشرائية، فالتضخم المتسارع يقلص من قدرة الأجور على تلبية الاحتياجات الأساسية.

تراجع فرص العمل، فمع انكماش النشاط الصناعي والزراعي، يزداد معدل البطالة.

انعدام الثقة بالعملة، حيث يفضّل المواطنون تخزين القيمة بعملات أجنبية أو سلع عينية.

تدهور مستويات المعيشة، حيث يتحول العبء النقدي إلى عبء اجتماعي يتجلى في الفقر واتساع الفجوة بين الدخول والأسعار.

بغياب الإصلاحات الشاملة سيستمر عدم الاستقرار

تشير الدراسات والأبحاث الاقتصادية والتجارب الدولية إلى أن التعويم المدار يتطلب احتياطيات أجنبية معتبرة، بينما السياسة المطبقة في سورية تعتمد على أدوات تقييد السيولة فقط.

هذا التوجه انعكس سلباً على الإنتاج الصناعي والزراعي والاقتصاد الكلي والمواطن، في ظل تضخم متصاعد وفقدان الثقة بالعملة.

أما إصدار عملة جديدة مع حذف الأصفار، فهو إجراء إداري ونفسي أكثر من كونه إصلاحاً نقدياً حقيقياً.

ومن دون إصلاحات عميقة وشاملة، فإن السيناريو الأرجح هو استمرار عدم الاستقرار النقدي وتوسع السوق الموازي.

التوجه نحو إنشاء شركة قابضة للنفط في سورية والأبعاد الاقتصادية والسيادية

يُعدّ قطاع النفط والغاز من الركائز الأساسية للاقتصاد السوري، نظراً لأهميته في تأمين موارد الطاقة والإيرادات العامة، فضلاً عن كونه قطاعاً سيادياً له انعكاساته الأمنية والسياسية المباشرة.

في هذا السياق، أعلن وزير الطاقة السوري مؤخراً عن نية الحكومة تأسيس شركة قابضة للنفط تضم شركات متخصصة بالاستخراج والتكرير والتوزيع. ورغم أن الإعلان لم يحسم بعد مسألة ملكية هذه الشركة وما إذا كانت ستبقى حكراً على الدولة أم ستشهد دخولاً للقطاع الخاص، إلا أن هذا التوجه يثير جملة من التساؤلات حول المخاطر والفرص المرتبطة به.

البعد الاقتصادي لإنشاء الشركة القابضة

إن تأسيس شركة قابضة يمكن أن يُقرأ من زاويتين:

جانب إعادة الهيكلة وتحقيق الكفاءة، فالواقع الحالي في إدارة شركات النفط يبدو أنه يعيق الفعالية ويضعف التنسيق، فيما قد يتيح النموذج القابض مرونة أكبر في توجيه الموارد وتحسين الأداء.

الجانب المرتبط بجذب التمويل والتكنولوجيا، فبسبب العقوبات وضعف القدرات الوطنية، قد يُنظر إلى إشراك القطاع الخاص، المحلي أو الأجنبي، على أنه وسيلة لتأمين استثمارات وخبرات تقنية تساهم في تحديث البنية التحتية.

البعد السيادي والسياسي

يطرح إدخال القطاع الخاص في قطاع نفطي استراتيجي إشكاليات عميقة نلخصها بالآتي:

السيادة على الموارد الطبيعية، وخاصة الموارد الاستراتيجية التي يجب أن تبقى تحت السيطرة المباشرة للدولة لضمان استقلالية القرار الوطني.

مخاطر النفوذ الخارجي المتمثلة بمشاركة شركات أجنبية، حتى لو عبر عقود تشغيلية، قد تمنحها أدوات ضغط على الدولة المضيفة.

توزيع الريع النفطي، فمشاركة القطاع الخاص في الأرباح سيحد من قدرة الدولة على توظيف العائدات في تمويل الخدمات العامة والتنمية الوطنية.

نماذج المقارنة الدولية

ربما بهذا الصدد يمكن الاستفادة من تجارب دول أخرى:

النموذج الخليجي، حيث بقيت ملكية النفط سيادية بالكامل، بينما اقتصر دور القطاع الخاص على عقود الخدمات.

النموذج الروسي، حيث سمح الانفتاح الواسع للقطاع الخاص والأجنبي في التسعينيات بتراجع السيطرة الوطنية على النفط، قبل أن يُعاد تأميمه تدريجياً.

النموذج اللاتيني «فنزويلا مثلاً»، حيث فُتح القطاع بشكل محدود، مع إبقاء الدولة المالك الرئيسي وضبط عقود الشراكة بصرامة.

مقاربة توازنية مقترحة

للتوفيق بين الحاجة إلى التطوير والحفاظ على السيادة، يمكن اقتراح:

ضرورة الإبقاء على ملكية الدولة للشركة القابضة مع فتح المجال أمام القطاع الخاص في عقود خدمية أو تشغيلية محدودة.

تطوير الإطار التشريعي والرقابي بما يضمن الشفافية والمساءلة في أي صيغة شراكة.

تعزيز القدرات الوطنية في مجالات البحث والتطوير والتكنولوجيا النفطية لتقليل الاعتماد على الخارج على المدى الطويل.

الحفاظ على السيادة الاقتصادية والسياسية شرط وطني

إن التوجه نحو إنشاء شركة قابضة للنفط في سورية يمثل خطوة بنيوية في إدارة قطاع حيوي، لكنه في الوقت ذاته يضع صانع القرار أمام معادلة صعبة، الحاجة إلى استثمارات وتكنولوجيا جديدة من جهة، والحفاظ على السيادة الاقتصادية والسياسية من جهة أخرى.

إن صياغة نموذج تشاركي متوازن، يحصّن السيادة الوطنية ويستفيد من مزايا القطاع الخاص في حدود مدروسة، هو الشرط الأساسي لنجاح هذه المبادرة وتجنب مخاطرها على المستوى الوطني.

بين البهرجة والواقع... المهرجانات كقناع للأزمة السورية

في المشهد السوري الراهن، تكثر المعارض والمهرجانات والاحتفالات الرسمية والشعبية، مصحوبة بحملات دعائية وإعلامية ضخمة، تَسوَّق بوصفها مؤشراً على «العودة إلى الحياة» و«تجسيداً للنصر». غير أن هذه الفعاليات، بكل ما يرافقها من ألوان وبهرجة وخطاب ترويجي، تكشف عن فجوة متزايدة بين ما يعرض على الشاشات واللافتات، وبين ما يعيشه المواطن في تفاصيل يومه.

الاقتصاد في حالة انهيار

من الناحية الاقتصادية، تعيش البلاد حالة شبه شلل. الليرة السورية فقدت معظم قيمتها، والأسعار ترتفع بوتيرة تجعل الرواتب عاجزة عن تغطية أبسط الحاجات. البنية الإنتاجية، سواء الصناعية أو الزراعية، تراجعت بشكل كبير، في ظل غياب حقيقي لأي برامج إصلاح أو خطط تنموية جادة.

هذا الانهيار الاقتصادي لم يعد حدثاً طارئاً، بل تحوّل إلى بنية دائمة للأزمة، تُعيد إنتاج نفسها عبر التضخم، وغياب فرص العمل، واتساع رقعة الفقر.

البطالة والفقر كقدر يومي

الشباب السوري يقف في مواجهة مأزق حاد، إمّا الهجرة بحثاً عن فرص حياة أفضل، أو البقاء في الداخل بلا عمل ولا أفق.

فالبطالة باتت حالة عامة، ليست مرتبطة بفئة محددة، بل تمتد من حملة الشهادات العليا إلى العمال المهرة. ومع البطالة يأتي الفقر، الذي لم يعد يقتصر على «الطبقات الدنيا»، بل طال شرائح واسعة من المجتمع كانت تُعتبر سابقاً جزءاً من الطبقة الوسطى. لقد تحوّل الفقر من ظرف اجتماعي إلى قدر يومي يعيشه أغلب الناس.

غياب الأفق السياسي والاجتماعي

إلى جانب الأزمة الاقتصادية، يعيش السوريون فراغاً سياسياً قاتلاً. الحلول غائبة، الأفق مسدود، والانتظار أصبح سيّد الموقف. وفي ظل هذا الغياب، يفقد المجتمع تدريجياً ثقته بالخطابات الرسمية والشعارات الكبرى، لأنّها لم تعد قادرة على الإجابة عن أسئلة الناس البسيطة: كيف نعيش؟ كيف نعمل؟ كيف نخطط لمستقبل آمن؟

المهرجانات كأداة إلهاء

في هذا السياق، تأتي المهرجانات والمعارض والاحتفالات. بدلاً من أن تكون منصات حقيقية للنقاش والإنتاج والتبادل، تتحوّل إلى أدوات تجميل للواقع، ووسيلة لصناعة صورة زائفة عن التعافي. لتقدَّم الخطابات والتصريحات والإنارة والدعاية كبديل عن السياسات الاقتصادية، وكأن الفرح المصطنع يمكن أن يحل محل الخبز المفقود.

لكنّ هذه الفعاليات لا تغيّر من الواقع شيئاً، بل على العكس، تساهم في تكريس الإحباط، لأنها تُظهر الفجوة الهائلة بين ما يُسوَّق إعلامياً وما يُعاش واقعياً. إنها لا تعبّر عن حاجات المجتمع، بل عن حاجة السلطة إلى صناعة واجهة خطابية، تحجب الانهيار وتعيد إنتاج الوهم.

ما يحتاجه السوريون حقاً

الحقيقة أن السوريين لا يبحثون عن مهرجان جديد ولا عن حملة دعائية أخرى. حاجتهم الأساسية اليوم هي سياسات جادة تضع حداً للانهيار الاقتصادي، وتوفّر فرص عمل، وتستعيد كرامة العيش. حاجتهم هي إلى أفق سياسي يُعيد لهم ثقتهم ببلدهم، ويمنحهم أملاً بمستقبل أفضل.

بهذا المعنى، يمكن النظر إلى المهرجانات ليس كرمز للاحتفال، بل كمرآة تكشف المفارقة، بلد يعيش في العمق انهياراً شاملاً، فيما يُقدَّم على السطح كرنفالاً دائماً.

إنها مفارقة بين واقع مأزوم وصورة مُبهرة، وبين مجتمع يبحث عن لقمة الخبز وكرامة العيش، وسلطة تكتفي بمنحه مشاهد احتفالية لا تُسمن ولا تُغني.

محصول الذرة ... تراجعٌ متواصل لصالح الاستيراد

استقبل ميناء طرطوس في يوم 30 آب الباخرة BC Amer»» المحمّلة بأكثر من 36 ألف طن من الذرة وكسبة فول الصويا الأرجنتينية. وقد أشار مكتب العلاقات العامة للمنافذ البرية والبحرية إلى هذه الخطوة بوصفها بداية جديدة لحركة الاستيراد المباشر.

■ فرح شرف

ولكن هل بالفعل يُعدّ ذلك انطلاقة في عمليات التوريد وتأمين احتياجات السوق المحلية، أم إن الشحنة هي حلقة جديدة في مسلسل طويل من التفكيك المنظم للزراعة المحلية، ودفع المزارع نحو الإفلاس؟

بين إنتاج العام الماضي وإمكانيات اليوم

بالعودة قليلاً إلى الوراء، نجد أن الإنتاج المحلي من الذرة للعام الماضي قُدر بـ 338 ألف طن، ما يشير إلى حجم إمكانات يمكن تعزيزها وتنميتها. ولكن عندما يُقابل الإنتاج المحلي باستيراد كميات من الذرة، حتى لو كانت جزءاً من 36 ألف طن من المواد المستوردة، فإن ذلك يبعث برسائل متعددة.

فالمزارع الذي يكد ويكدح يتوقع أن يجد سوقاً لمنتجه بأسعار عادلة، وأن يحظى منتجه بالأولوية، وإلا سيفقد الأمل في الاستمرار. أما استيراد الدولة لموادَّ قادرة بقليل من الدعم أن تغطي الاستهلاك المحلي، فهو أشبه بالتوجه نحو إفلاس متعمّد في دعم القطاع الزراعي.

علاج المشكلة أم الاستيراد؟ ... الاستيراد طبعاً!

تمثلت أزمة المزارعين في السابق بنقص المجففات، والتي تحولت من خدمة أساسية تقدمها الدولة لدعم الفلاحين، إلى «هبة» تُمنح للقطاع الخاص، الذي فرض تكاليف باهظة، التهمت أي هامش ربح قد يحققه المزارع، ما اضطر بعضهم إلى تجفيفه طبيعياً، عبر نشر المحصول في الشوارع وعلى الأسطح.

وبدلاً من خفض التكاليف والمساهمة في زيادة الناتج المحلي، استمر النهج نفسه في تكريس الأمر الواقع. بحيث يجد المزارع نفسه بين فكيّ كماشة، فمن جهة يواجه كلَف إنتاج مرتفعة «كالبذار والأسمدة»، ومن جهة أخرى لم يعد قادراً على تسويق وبيع محصوله بعد أن تحول التجفيف إلى أداة تُستخدم ضده، ما يعطي ذريعة لفتح باب الاستيراد.

الذرة أكثر من مجرد محصول

يحمل التوجه نحو استيراد الذرة كحل سريع لسد الفجوات مخاطر كثيرة تهدد الأمن الغذائي والاقتصادي، لكونها تدخل في قطاعات حيوية متعددة.

فتشكل الذرة المكون الأساسي لأعلاف الحيوانات والدواجن، ما يعني أنها تدخل مباشرة في إنتاج اللحوم والبيض والألبان، وهذه المنتجات ليست سلعاً كمالية، بل جزءاً أساسياً من السلة الغذائية للسوريين. وبالتالي يصبح الاعتماد على الاستيراد لأغراض الأعلاف محورياً في إبقاء غذاء السوريين رهناً بالتقلبات العالمية، والأخطر من ذلك، رهناً بالسماسرة وحيتان الاستيراد!

ويتجلى الدور الاستراتيجي للذرة في القطاع الصناعي؛ من دقيق الذرة والزيت والنشاء والمحلّيات الصناعية والبلاستيك وغيرها الكثير. أي إنه يُسهم في خلق قيمة مضافة هائلة، ويوفر مليارات الليرات التي تُهرب سنوياً لاستيراد هذه المنتجات.

من ينتصر؟

في هذه المعادلة هناك طرفان، المزارع السوري والأمن الغذائي للبلاد والاقتصاد المُنتج، وهو الطرف الذي تدفعه سياسات الإهمال وتراكم الصعوبات إلى الخسارة بشكل متواصل. والطرف الثاني المكوّن من تحالف الفساد ومن يدور في فلكه من حيتان الاستيراد وأصحاب الأرباح والسماسرة المرتبطين به، وكل من يستفيد من تحويل سورية إلى سوق استهلاكية دائمة للمنتج المستورد.

الزيتون والزيت محصول استراتيجي مهدد

تبدأ الاستعدادات لموسم قطاف الزيتون مع اقتراب موعده لهذا العام، فهو ليس مجرد محصول زراعي، بل رافداً حيوياً وهاماً للاقتصاد السوري، ومكوناً أساسياً على المائدة ضمن العادات الاستهلاكية للسوريين، ناهيك عن أنه مصدر رزق لآلاف العائلات التي تنتظره بلهفة لما سيوفره من مردود يبدد شقاء وعناء عام كامل.

■ رهف ونوس

فالقطاف في الحقول بمثابة احتفال شعبي مصغر يجمع العائلة والأقارب والجيران لتبادل المسؤوليات والقصص لتخفيف ثقل الوقت وتحويل التعب إلى أجواء من البهجة، لكن على ما يبدو فالمشهد سيتلاشى هذا الموسم مفتقراً إلى البهجة المعهودة والمردود الكافي!

موسم معاومة ولكن...

موسم الزيتون لهذا العام، هو موسم معاومة حيث تنخفض فيه كميات الإنتاج وهو أمر طبيعي ومتعارف عليه كظاهرة، مما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلك.

لكن المفاجئ والمؤلم، هو الأضرار نتيجة التغيرات المناخية ولا سيما الجفاف الذي تعاني منه سورية وينعكس سلباً على المواسم الزراعية، وخاصة على المحاصيل البعلية التي تعتمد على مياه الأمطار التي تشكل 80% من زراعته.

حيث قُدر الإنتاج لهذا العام، حسب تصريح لمدير الاقتصاد والتخطيط الزراعي في وزارة الزراعة «سعيد إبراهيم»، بنحو 600 ألف طن، وهو متراجع مقارنة بالعام الفائت الذي سجل ما يقارب 780 ألف طن، والمساحة المزروعة تُقدر بنحو 510 آلاف هكتار وتحوي 100 مليون شجرة. ويخصص عادة 20% من الإنتاج لزيتون المائدة، والجزء الأكبر للعصر، ويمكن أن ينتج عنه بمتوسط تقريبي 65 ألف طن زيت زيتون هذا الموسم.

الخسارة على حساب الفلاح والمستهلك!

أن يكون الموسم معاومة أمر مُدرَك بالنسبة للفلاحين ولم يكن مفاجئاً، لكن الجفاف وارتفاع درجات الحرارة زاد الطين بلّة، خاصة في مرحلة حرجة من نمو الثمار مع عدم وجود ساعات كافية من البرودة وخاصة في المناطق الساحلية.

ورغم أن شجرة الزيتون تُعرف بمقاومتها للجفاف لكن في الحالات الشديدة تضحّي بالثمار لتحمي نفسها، ولم ينته الأمر هنا، بل جاءت الإصابات الحشرية أيضاً، كذبابة ثمار الزيتون، حفار ساق التفاح ومرض تبقع عين الطاووس الذي أصاب الأشجار في مناطق مختلفة، مع ارتفاع أسعار الأدوية والمبيدات، وعدم فعاليتها حسب أحد المزارعين من مدينة بانياس، فيلجأ إلى المستورد وتزيد الأعباء.

ناهيك عن ارتفاع تكاليف الإنتاج بدءاً من زراعته وتسميده إلى القطاف ومستلزماته والري والنقل والعصر، كذلك أجور اليد العاملة التي تراوحت العام الفائت بين 100–200 ألف يومياً، والتي قد تتقلص فرصها بسبب تراجع الإنتاج الذي وصل إلى نسبة 40% عن العام القات.

فضلاً عن الضرر الأكبر الذي لحق بالأشجار نتيجة الحرائق في السنوات الثلاث السابقة وتسبب بتراجع الإنتاج، وصولاً إلى حرائق هذا العام حيث تضررت نحو 47 ألف شجرة مثمرة، ومنها أشجار زيتون.

والخسارة تطال المستهلك أيضاً، فقد أشارت التقديرات إلى أن معدل استهلاك الفرد لن يتجاوز 2 كغ سنوياً حسب ما أشارت إليه حركة التداول لزيت الزيتون في الأسواق بعدما وصل العام الفائت إلى 5–6 كغ، كما ارتفع سعر الكيلو غرام الواحد من زيت الزيتون الجيد إلى أكثر من 100 ألف ل.س على الرغم من وجود كميات وفيرة مخزنة من الموسم الفائت، ما يشير إلى انخفاض حجم الاستهلاك المحلي وتراجع القدرة الشرائية.

محصول يتطلب مزيد من الاهتمام الحكومي

على الرغم من أهمية هذا المحصول، فالسياسات الحكومية لم تأخذ بعين الاعتبار أهميته الاستراتيجية والوطنية، لا على مستوى دعمه وتحسينه أو على مستوى تصنيع منتجاته ولا الاستفادة من القيمة المضافة إليها وخاصة فيما يتعلق بالتصدير.

فجُلّ قراراتها تتمثل بالسماح فقط، أو منع التصدير ولصالح حيتان التجارة والمحتكرين والمهربين، مما ينعكس سلباً على الفلاح المفقر وتراجع الإنتاج وارتفاع التكاليف، وكذلك الأسعار على المستهلك وتراجع قدرته الشرائية، وبالتالي يقلل معدل استهلاكه أو حتى انعدامه تماماً!

مقابل مزيد من الأرباح لصالح التاجر «على حساب الفلاح ومن جيب المستهلك»، فهو يشتري المادة من الفلاح بالليرة ويُصدّرها بالعملة الصعبة والحكومة تسمح لشركات التصدير والتعبئة لسحب كميات أكبر من السوق المحلي لتتجاوز المحدد لها، وبالتالي ارتفاع الأسعار، وهكذا يُعاد السيناريو كل عام وسط السياسات الظالمة والإهمال الرسمي المتعمد.

إغلاق عدد من المخابز الخاصة في طرطوس... تحقيق للعدالة أم عقوبة جماعية؟

أكد مدير التجارة وحماية المستهلك في طرطوس عبد الوهاب سفر، في 28 من آب، أن قرار إغلاق عدد من المخابز الخاصة في مختلف أنحاء المحافظة، هو نتيجة ارتكاب هذه المخابز لمخالفات جسيمة في الإتجار والتصرف بالطحين التمويني، وإنقاص وزن ربطة الخبز وعدد الأرغفة.

■ سلمى صلاح

وفي حين أن التلاعب بالمواد التموينية وبحجم ووزن ربطة الخبز هي ممارسات تستحق اتخاذ إجراءات صارمة، لما فيها من استنزاف للموارد، وضرر يمس قوت المواطن بشكل مباشر، يثير قرار الإغلاق تساؤلات حول منهجية العقاب وفاعليته.

نتائج عكسية

رغم تأكيد سفر على وضعهم خطة لتغطية احتياجات القرى والأحياء المتأثرة بالإغلاق، إلا أن ذلك يصطدم مع تصريح سابق للمؤسسة العامة للمخابز، في 19 من كانون الثاني، كشفت فيه عن حاجة سورية إلى أكثر من 160 مخبزاً جديداً، حاجة طرطوس منها 4 مخابز.

ما يعني أن قرار الإغلاق قد يؤثر سلباً على المواطن قبل أن يؤثر على المخالفين. أولاً من ناحية الازدحام الذي ستشهده المخابز نتيجة الضغط الجديد، وما يترتب على ذلك من وقوف في الطوابير لساعات، وثانياً، انعكاس هذا القرار على الأسعار في السوق السوداء، وبالتالي زيادة في الأعباء على الأسر.

مفارقات تعمّق المشكلة

في ظل الحاجة لزيادة أعداد المخابز، يصبح الإغلاق خطوة تتنافى مع الأهداف المعلنة. ويثير هذا التناقض تساؤلات حول مدى التنسيق والتخطيط في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

فبدلاً من إغلاق المخابز، كان الأجدى البحث عن حلول بديلة تُمكن المخابز من الاستمرار في عملها، أو تقديم الدعم اللازم لتلبية المعايير المطلوبة، وحتى إعادة تأهيلها، بحيث تحقق العقوبة هدفها في حماية المجتمع وتحقيق العدالة، لا التسبب بضائقة جديدة.

فساد أعمق

وجود مخبز مخالف أو اثنين قد يكون مشكلة تُحل بعقوبات تصاعدية مالية وإدارية، أما الحديث عن «عدد» من المخابز داخل محافظة واحدة هو مؤشر على أن المشكلة ليست استثناء ولا فردية، بل ظاهرة منظمة تتطلب معالجة جذرية وشاملة تتعدى الإجراءات العقابية.

وانتشار المخالفات بهذه الكثافة هو مؤشر على وجود بيئة حاضنة للفساد، أي إن القضية لا تقتصر على «عدد» من المخابز في طرطوس فقط، بل هي ظاهرة عامة في جميع المحافظات، يلمس المواطن دلالتها بالنظر إلى التراجع الكبير في جودة رغيف الخبز.

مكافحة الفساد

لا تعد الأساليب العقابية التي تزيد من معاناة المواطنين حلاً ناجعاً. فالأجدى تطبيق نظام متدرج للعقوبات يبدأ بالغرامات والإخطارات، وتعزيز الرقابة، وإشراف مباشر على توزيع الطحين، وإنشاء نظام شكاوى فعال للمواطنين، والأهم الإعلان عن المخالفين بشكل شفاف.

فالهدف من العقوبة يجب أن يكون رادعاً وتصحيحياً، أي ردع المخابز عن ارتكاب المخالفات، وفي الوقت نفسه، تصحيح آلية العمل ومعالجة الأسباب التي أدت إلى ارتكاب المخالفة. ولكن عندما تؤدي العقوبة إلى حرمان المواطنين من حق أساسي مثل الخبز، تفقد العقوبة جزءاً كبيراً من مبررها وتتحول إلى مصدر معاناة للمواطنين.

مزارعو البطاطا... تعددت الأسباب والخسائر متزايدة!

ملف المحاصيل الزراعية لم ينتهِ بعد، بل يفتح في كل مرة صفحة جديدة من المعاناة تحت اسم وتوقيع خاسر وحيد، هو المزارع المفقر الذي يقف ضعيفاً مكتوف الأيدي ولا حول ولا قوة له.

■ رشا عيد

وفي الطرف المقابل، الذي يُفترض أنه المعني الأول بحماية المزارعين والحفاظ على حقوقهم، تقف الجهات المسؤولة وسط مزيد من التصريحات الإعلامية «فقط» والتي تؤكد على خططها لدعم القطاع الزراعي وأهميته في مساندة الاقتصاد الوطني، لكن على ما يبدو أن هذا الكلام لا يتجاوز إطار التصريحات.

فالواقع عكس ذلك ويراوح مكانه، لا بل يتراجع وخسائر المزارع تزداد والمصاعب تتضاعف، اعتباراً من إلقاء البذار في الأرض إلى التسويق وبيع المحصول، وهذا ما يواجهه مزارعو البطاطا لهذا العام.

الإنتاج متفاوت

مع موسم جني البطاطا لهذا العام بدت الصورة متناقضة بين المحافظات، فمنها ما حققت إنتاجية مقبولة نوعاً ما وأخرى شهدت تراجعاً وخسائر لعوامل متعددة.

فقد أظهرت البيانات المجمعة من عدة مصادر رسمية وإعلامية، أن إنتاج سورية في سنوات قريبة وصل إلى نحو 600 ألف طن، مما جعلها من الدول جيدة الإنتاج إقليمياً، لكن المؤشرات الحالية متفاوتة، فمثلاً:

في درعا، أعلن عن إنتاج يقارب 62 ألف طن، ووصف بالمقبول «فهي تعرف بجودة إنتاجها» ولكن هناك تراجع في المساحات المزروعة نتيجة ارتفاع التكاليف وضعف التسويق.

وكذلك في حمص فقد وصل الإنتاج إلى نحو 34 ألف طن مع تناقص في المساحات المزروعة مقارنة بالعام الفائت.

أما المحافظات الشمالية الشرقية «دير الزور والرقة» فسجلتا نحو 1,638 طن ضمن مشروع دعم المزارعين، وبمعدل إنتاجية مرتفع وصل إلى 30 طناً في الهكتار الواحد.

هذه الأرقام لا تؤكد وجود تراجع أو وفرة، بل إن الإنتاج منخفض إلى حد ما، فالأمر يرتبط بمكان الزراعة وظروفه، ولكن المؤكد أن المزارع يعيش ضغوطاً مشتركة في جميع المحافظات.

صعوبات وتحديات والمزارع الخاسر الوحيد!

الظروف المناخية القاسية «الجفاف» وغير المناسبة لهذا العام، كانت العامل الرئيسي في تراجع الإنتاج، حيث انخفضت معدلات الهطول المطري وهذا انعكس بدوره على انخفاض مياه الآبار التي تعد مصدراً وحيداً للري في محافظة درعا مثلاً، كما موجات الحرارة الشديدة التي تزامنت مع فترة نمو البطاطا، مما يضطر المزارع إلى شراء صهاريج من المياه في مناطق أخرى.

كذلك ارتفاع التكاليف من بذار وأسمدة، كما الأدوية الزراعية والمبيدات وغيرها من مستلزمات الإنتاج، وأعباء الأعمال المكلفة كالتعشيب والعناية الدائمة، فأسعار البذار التي تباع بالدولار من المصرف الزراعي وغير الكافية ليشتريها المزارع من التاجر وبسعر مرتفع وجودة متدنية، أما العقبة الأكبر فتكمن في تسويق المنتج في ظل انخفاض سعر الكيلو غرام «بالجملة» إلى 2000 ل.س ومنافسة المستورد الذي أغرق به السوق بالرغم إصدار قرار بتوقفه خلال شهر أيلول وذلك في إطار دعم المنتج المحلي، لكن الواقع يقول على لسان أحد المزارعين وغيره كُثر «بعنا المحصول بخسارة ومين يعوضنا؟!»

وقد أوضح نائب رئيس لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه بدمشق محمد العقاد في تصريح «للوطن» أنه رغم صدور قرار من وزارة الاقتصاد بإيقاف استيراد بعض أنواع الخضر والفواكه خلال شهر أيلول الجاري فوجئنا باستمرار استيراد بعض المواد من التجار وامتلاء أسواق دمشق ببعض الأنواع الممنوعة من الاستيراد مثل الثوم والبطاطا والليمون.

أين الدعم الحكومي؟!

«كنا نتمنى لو أن الجهات المعنية مدت يد العون وساهمت في التخفيف لما لحق بمواسمنا من أضرار انعكست سلباً علينا»!

بهذه الكلمات اختصر أحد المزارعين المعاناة وغياب الدور الحكومي والدعم ضمن مسلسل خسائر المزارع التي لا تنتهي والذي لم يعد يعرف هامش ربح!

فجاء الرد من مؤسسة إكثار البذار حول شكوى المزارع عن عدم وفرة كمية البذار «أن البذار متوفرة وبسعر 7000 ل.س والمستورد مرتفع، فلجوء المزارع إليه أمر لا نحدده نحن».

لا يكفي التنصل من المسؤولية بهذه الكلمات، فما الذي يدفع مزارعاً مفقراً ليضع نفسه تحت رحمة التاجر وشراء البذار بسعر مرتفع وتحمل أعباء جديدة إذا كانت البذار متوفرة؟!

المطلوب اليوم، دعم القطاع الزراعي والمزارعين فعلاً لا قولاً، وذلك بمنح القروض الميسرة، وخاصة من أجل الطاقة البديلة في ظل غياب الكهرباء، وتوفير المحروقات بسعر مدعوم، وكذلك البذار المدعومة وعالية الجودة والموثوقة، وإعطاء المنتج المحلي أولوية وخاصة في الوضع الحالي.

فما يجري اليوم أزمة زراعية واسعة في ظل وفرة إنتاجية ممكنة ولكن سياسات زراعية وتسويقية مرتبكة تدفع المزارع إلى التخلي عن زراعة البطاطا، وبالتالي ليس إغلاق باب الرزق لآلاف العائلات فقط، إنما انعكاس سلبي على الأمن الغذائي والاقتصاد الوطني.

الدولرة أكلت الليرة.. والتاجر أكل المواطن!

يا جماعة صرنا ببلد كل شي فيه محسوب بالدولار... حتى الكوسايا والبندورة والبقدونس!

يعني مو بس الموبايلات والسيارات والقطع المستوردة... لأ... حتى الإنتاج المحلي يلي طالع من أرضنا وعرق فلاحينا ما عاد ينحسب بالليرة.

بتروح عالسوق بتسأل البياع: قديش الكيلو؟ بيقلّك: «هالأسعار طالعة عالدولار... شو بدنا نعمل؟».

طيب يا أخي... إذا الدولار طلع بتغلي السعر... بس إذا نزل ليش الأسعار ما بترجع؟!

بيكون الدولار نزل 10%... بس الأسعار بتضل محلها... وإذا نزل أكتر... بيضحكوا علينا بنزلة خجولة بكم ليرة... يعني كأنن عم يتصدّقوا عالناس.

المشكلة مو بس بالدولرة... المشكلة إنو المواطن السوري صار يعيش تجربة اقتصادية قاسية بدون ما يدرس اقتصاد، بيعرفها بنزلتو عالسوق... بمعاشو آخر الشهر... بفاتورة الكهربا والماء والغاز... صار يعرف معنى التضخم مو من الكتب... بس من صحن الأكل الفاضي... من البراد الخالي... من اللحم يلي صار مثل الذهب.

والأمرّ من هيك إنو السوق «محرر» يعني متروك على الله... لا رقابة... لا تسعير لا محاسبة، والدولة بتعمل حالها ما بتشوف.

التجار صاروا هنن الدولة... بيحددوا السعر متل ما بدهن... والمواطن مسكين... محشور بين الحاجة وبين الجشع.

لك إذا ما اشتريت بتجوع... وإذا اشتريت بتدفع دم قلبك.

والناس... لك والله ما عاد في عندها قدرة... الكل عم يخفّض استهلاك للحدود الدنيا... نص كيلو بدل الكيلو... بيضة بدل الصحن... فنجان زيت بدل التنكة... الترشيد صار ضرورة مفروضة فرض مو اختيار.

حتى الخضرة يلي كانت تُعتبر أكل الفقير... صارت حلم عند كتير عالم.

يعني عن جد صرنا ببلد الغريب فيه بيموت من الغلاء... وأهل البلد بيموتوا من الفقر.

لك ولاد العالم عم تكبر بلا بروتين... بلا فيتامينات... بلا أمل.

والناس صارت تضحك مرارة... تقول شو ناقصنا؟ ناقصنا نشتري الهوا كمان بالدولار

يا ترى لحد إمتى بدها تضل هالمهزلة؟

إمتى في حدا رح يحاسب؟

ولا متل العادة... المواطن هو يلي بينداس... والتاجر بيبقى فوق... والدولة غايبة متل العادة؟

سورية وتوزيع الثروة: حالة استثنائية

يواجه الاقتصاد السوري أزمات اقتصادية حادة تجعل من المستحيل على الكثير من السوريين تلبية احتياجاتهم المعيشية الضرورية. فالإنتاج المحلي لا يكفي فعلياً لتغطية احتياجات السكان. لكن الأسوأ من ذلك هو التوزيع المجحف وغير الإنساني للموارد السورية القليلة المتاحة الذي يزيد من حدة التناقض الطبقي والظلم الاجتماعي في البلاد. رغم أن توزيع الدخل والناتج حول العالم يتسم بعدم العدالة في كثير من الأحيان، إلا أن الحالة في سورية تتسم بظلم استثنائي فريد من نوعه ولا يطاق.

■ أحمد الرز

يعرف السوريون عبر تجربتهم ومعاناتهم اليومية أن هناك ظلماً كبيراً في توزيع الثروة في بلادهم، لكن غالباً ما تظل الأرقام الدقيقة لهذا الظلم مجهولة بالنسبة لهم. يعود ذلك إلى الطوق المحكم الذي فرضه النظام السابق على البيانات الوطنية في سورية، مما جعل الحصول على المعلومات والأرقام مهمة شبه مستحيلة في ظل غياب الأرقام الرسمية والإعلانات الدورية عن تحديثات هذه البيانات، لهذا، يجد المواطن السوري نفسه محاطاً بحجاب من الغموض الذي يمنعه من فهم مدى التفاوت الحقيقي في توزيع الثروة. وبعد سقوط السلطة، لا تزال المعلومات المرتبطة بتوزيع الثروة في سورية معدومة، في ظل غياب شبه تام لأي رقم إحصائي يمكن الاستناد إليه.

ما هي حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؟

في ظل غياب الأرقام الرسمية، ليس في مقدورنا سوى الاعتماد على تقديرات المؤسسات الدولية للناتج المحلي الإجمالي السوري، ففي عام 2023، قدّر البنك الدولي هذا الناتج بنحو 6,2 مليار دولار. في المقابل، تقدّر مؤسسات الأمم المتحدة عدد السكان داخل سورية خلال الربع الأول لعام 2023 بنحو 16,76 مليون نسمة.

وبعملية قسمة بسيطة، يظهر لنا أن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هي نحو 369,9 دولار للفرد سنوياً.

بالمقارنة مع عام 2011 فإن متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سورية كان يبلغ 2,700 دولار سنوياً، ما يعني أن حصة الفرد داخل سورية قد تراجعت بنحو سبعة مرات ونصف خلال 12 عاماً، ذلك رغم تراجع عدد سكان سورية من أكثر من 22 مليون نسمة إلى 16,76 مليون نسمة.

154 دولار لعائلة كانت تحتاج بالحد الأدنى 554,3 دولار!

المقارنة الأهم في تقييم حصة الفرد السنوية هي في قيمتها الفعلية وقدرتها على تأمين احتياجات المواطن داخل بلاده. فمع افتراض أن دخل الفرد السنوي يبلغ 369,9 دولار، وبتقسيم حصة الفرد السنوية على عدد أشهر السنة، يتبين أن حصته الشهرية لا تتجاوز 30,8 دولار، أي ما يعادل حوالي 452,760 ليرة سورية «وفق معدلات عام 2023». وإذا كانت الأسرة تتكون من خمسة أفراد ويحصل كل فرد منها على 452,760 ليرة شهرياً، فإن إجمالي دخل الأسرة الشهري يبلغ 2,263,800 ألف ليرة «نحو 154 دولار».

لكن هذه القيمة هي أقل بكثير من المبلغ الذي كان مطلوباً لتأمين الحاجات الأساسية للأسرة: وفق حساب أجراه «مؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة» في تلك الفترة، فإن الحد الأدنى لتكاليف معيشة أسرة سورية مكونة من خمسة أفراد يعادل 8,148,347 ليرة سورية «نحو 554,3 دولار شهرياً»، أما وسطي تكاليف المعيشة فيصل إلى 13,037,356 ليرة سورية «نحو 886,8 دولار شهرياً»، ما يعني أن حصة العائلة من الناتج المحلي الإجمالي لا تغطي سوى 27,7% من الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة، و17,3% من وسطي التكاليف.

حصة الفرد داخل سورية تراجعت بنحو سبعة مرات ونصف خلال 12 عاماً رغم التراجع في عدد سكان سورية

هذا يعني أن الناتج السوري السنوي، أي ما تنتجه البلاد من قيم اقتصادية جديدة سنوياً، هو قليل بشكل كارثي. وعلى افتراض أنه تم توزيع هذا الناتج بالتساوي وبالعدل على كل السوريين الموجودين داخل البلاد، فإنه عملياً لن يكون كافياً لتأمين دخل يلبي الاحتياجات الضرورية للأسر، فكيف الحال ونحن نعلم أن هذا الدخل المحدود يوزع بطريقة مجحفة وغير عادلة على نحو استثنائي؟

النظام السابق يعترف بإجحافٍ غير عادي

قبل بضعة شهور من هروب بشار الأسد، أصدرت هيئة التخطيط والتعاون الدولي التابعة لرئاسة مجلس الوزراء في سورية «الاستعراض الوطني الطوعي الثاني عن أهداف التنمية المستدامة – 2024» والذي أفصح عن بعض الأرقام التي لم يكن قد جرى تحديثها منذ زمن بعيد «بعض الاقتصاديين المتحمسين نظر إلى مجرد نشر هذه الأرقام بوصفه إنجازاً على طريق الشفافية، علماً أن ملاحظات كثيرة يمكن وضعها حول هذه الأرقام وطرق حسابها وغياب المهم منها».

ما يهمنا هنا هو الرقم الذي أعلنته الهيئة في «استعراضها» حول حصة العمل من الناتج المحلي الإجمالي، أي حصة أصحاب الأجور من الناتج، والتي أكدت أنها لم تتجاوز 9,2%. بعبارة أخرى، فإن حصة أصحاب الأرباح تصل إلى 90,8%.

بالعودة إلى تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023، والبالغة نحو 6,2 مليار دولار، فإن حصة أصحاب الأجور الذين يشكلون الأكثرية الساحقة من المجتمع السوري لا تتجاوز 570 مليون دولار، بينما تتجاوز حصة أصحاب الأرباح 5,6 مليار دولار!

سورية: حالة استثنائية في نهب أصحاب الأجور

المفارقة هي أنه حتى في الولايات المتحدة الأمريكية، معقل السياسات الرأسمالية المتوحشة، فإن حصة العمل من الناتج

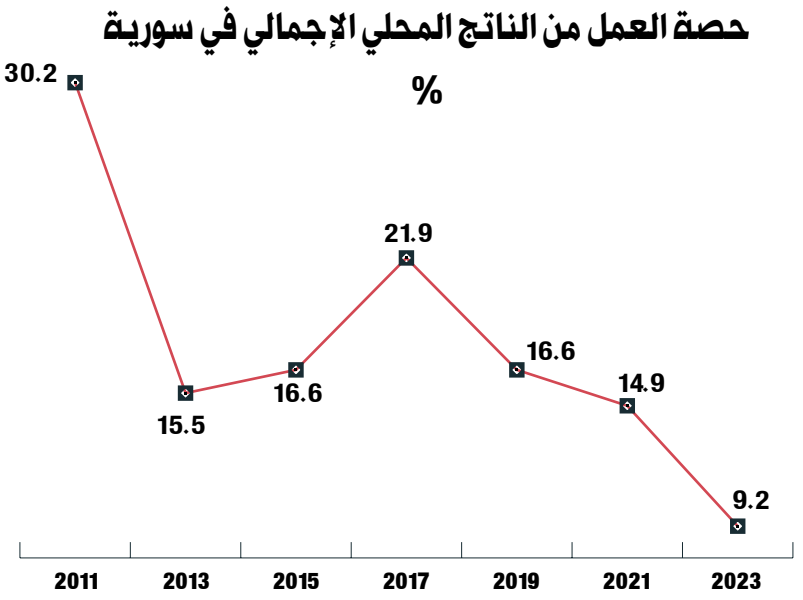

في القهر الاجتماعي اللاإنساني

30,8

بتقسيم حصة الفرد السنوية على عدد أشهر السنة، يتبين أن حصته الشهرية لا تتجاوز 30,8 دولار، أي ما يعادل حوالي 452,760 ليرة سورية

17,3

حصة العائلة من الناتج المحلي الإجمالي لا تغطي سوى 27,7% من الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة، و17,3% من وسطي التكاليف

570

حصة أصحاب الأجور الذين يشكلون الأكثرية الساحقة من المجتمع السوري لا تتجاوز 570 مليون دولار، بينما تتجاوز حصة أصحاب الأرباح 5,6 مليار دولار

حصة العمل من الناتج المحلي الإجمالي في سورية

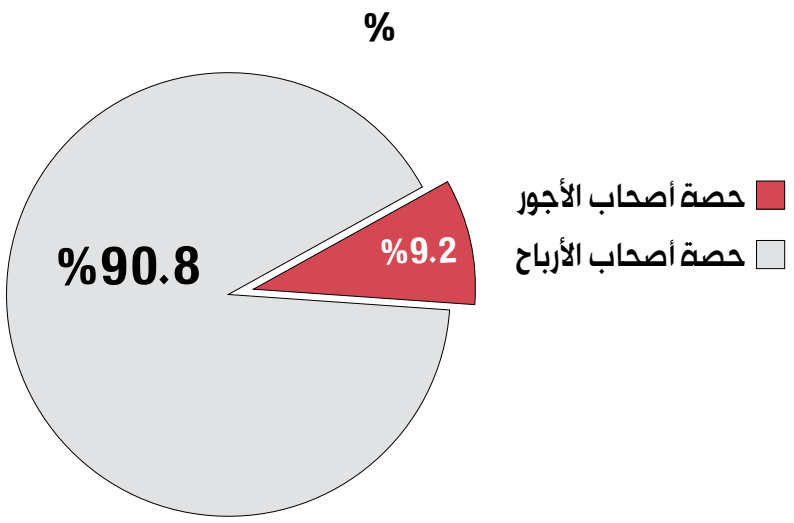

المحلي الإجمالي تصل إلى 60%. أما الوسطي العالمي لهذه النسبة فهو 53,8% أي ما يقارب ستة أضعاف النسبة في سورية.

ويمكننا أن نلقي نظرة على هذه النسبة في بعض الدول لنستدرك حجم الظلم الجائر الذي يرزح تحته السوريون: تركيا 35,7%، العراق 45,3%، الأردن 45%، لبنان 46,3%، مصر 43,6%، الجزائر 39,5%، روسيا 54,3%، إيران 39,8%.

ويجدر التذكير بأن حتى هذه النسبة التي أعلنتها آخر حكومة سورية في عهد الأسد مشكوك في صحتها، فقد جرت العادة على تضخيم رقم حصة العمل بشكل لا يعكس حقيقة الإجحاف في توزيع الثروة. إذ يُعتمد في إعداد هذه الأرقام على معايير وطرق حسابية لا تأخذ بعين الاعتبار حقيقة الأمور على الأرض.

وعند النظر إلى التطور التاريخي لهذه النسبة، وفق ما تدعيه الحكومة، نجد أن حصة العمل من الناتج المحلي الإجمالي شهدت تراجعاً مستمراً على مر السنين. ففي عام 2010، ووفقاً لـ«الاستعراض الوطني»، كانت حصة العمل تبلغ 30,2%، ومع تصاعد الحرب في البلاد، انخفضت هذه النسبة بشكل كبير إلى 15,5% في عام 2013.

وفي عام 2015، سجلت النسبة ارتفاعاً طفيفاً إلى 16,6%، ثم في عام 2017، وصلت حصة العمل إلى 21,9%، وهو ما يمكن اعتباره ذروة قصيرة الأمد في هذا الاتجاه التراجعي. حيث عادت النسبة لتتدهور مرة أخرى، فوصلت إلى 16,6% في عام 2020، تلاها انخفاض آخر إلى 14,9% في عام 2021. وأخيراً، شهد عام 2023 انخفاضاً حاداً إلى 9,2%، مما يُظهر جزئياً مدى تفاقم الظلم الاجتماعي والاقتصادي الذي يعاني منه السوريون. حيث يعكس هذا الانخفاض المستمر على مدى السنوات تزايد الفجوة بين أصحاب الأجور وأصحاب الأرباح، ويبرز مدى الإجحاف في توزيع الثروة، حيث يستحوذ أصحاب الأرباح على النصيب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي بينما تتراجع حصة العمال والأجراء بشكل مستمر. لكن تبقى الأسئلة الأهم: ما هو الوضع اليوم بعد سقوط السلطة السابقة؟ ومتى سيتم الكشف عن أرقام إحصائية حقيقية يمكن من خلالها قياس التغيرات التي طرأت على توزيع الثروة في البلاد؟

توزيع الدخل والناتج حول العالم يتسم بعدم العدالة لكن سورية تتسم بظلم استثنائي فريد من نوعه ولا يطاق

حصة العمل من الناتج المحلي الإجمالي

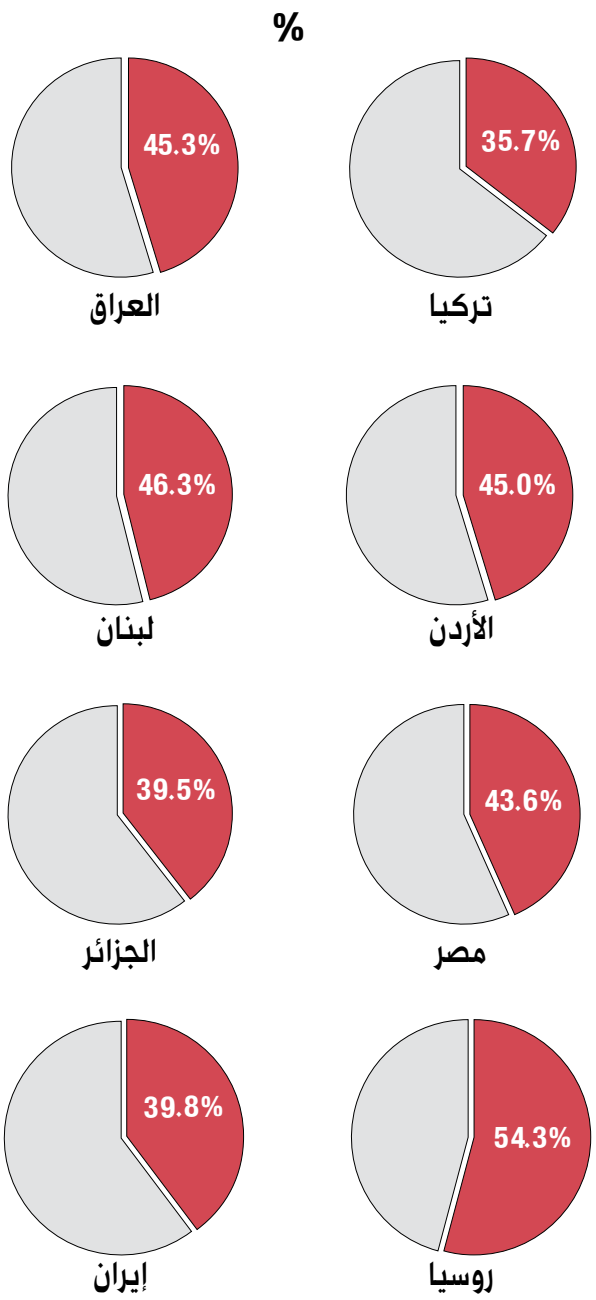

رفع الحد الأدنى للأجور - مضار

تضاعف الحد الأدنى للأجور في المكسيك بأكثر من ضعفين بالقيمة الحقيقية خلال السنوات الست الماضية. وهذا ليس إنجازاً بسيطاً، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أنّ هذه السياسة لم تؤدِّ إلى فقدان الوظائف كما كان يُخشى، ولا إلى زيادات في الأسعار. ويعود ذلك جزئياً إلى أنّ الحد الأدنى للأجور في المكسيك كان أدنى بكثير من مثيله في دول أخرى من أمريكا اللاتينية. ومع الزيادة الأخيرة، أصبح الحد الأدنى للأجور في المكسيك الآن أعلى من نصف دول المنطقة. وكل زيادة متعاقبة ساعدت مزيداً من الناس ـ ففي السنة الأولى، استفاد 13,3 % من القوة العاملة الرسمية، وبحلول عام 2025 ارتفعت النسبة إلى 37,4%، أي ما يقارب 8,4 ملايين عامل.

■ لويس مونغويا
ترجمة: أوديت الحسين

مع التحول الجذري في سياسة الأجور المكسيكية، فإنّ هذه الزيادات الأخيرة في الحد الأدنى للأجور– رغم أنها ترجمت إلى نمو متوسط للدخل بنسبة 25% بالقيمة الحقيقية وانخفاض ملحوظ في معدلات الفقر وعدم المساواة– لم تبدأ سوى بخدش سطح القوة المؤسسية للشركات. فقد ارتفعت حصة الأجور بشكل طفيف فقط، بينما يشير الانخفاض الضئيل في البطالة والتضخم إلى وجود اختلالات كبيرة في العلاقة بين أصحاب العمل والعمال. فسوق العمل المكسيكي شديد الميل نحو «الاحتكار الشرائي monopsony» جزئياً، بسبب قلة عدد الشركات الكبرى، وأيضاً نتيجة ضعف تطبيق قوانين العمل وضعف النقابات. فالممارسات العمالية الشائعة في المكسيك تتيح للشركات ممارسة قدر أكبر من القوة في تحديد الأجور، بما يقل كثيراً عمّا سيكون عليه في سوق تنافسي كامل، مما أدى إلى وفرة في الأرباح على حساب ظروف العمل.

إنّ تحليل التطور التاريخي للحد الأدنى للأجور في المكسيك أمر أساسي لفهم كيف تحولت سياسة الأجور المكسيكية إلى نموذج ناجح ومبتكر. فقد أدى تطبيقها إلى تقليص الفقر لملايين الأشخاص، وحقق نمواً غير مسبوق في دخل الأسر، متحدياً التوقعات التقليدية التي ربطت زيادة الحد الأدنى للأجور بالتضخم الجامح والبطالة.

في عام 1976، وبعد نحو ثلاثة عقود من النمو التدريجي، وصل الحد الأدنى للأجور إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند 20,76 دولار يومياً «بأسعار معادلة لعام 2025». لكن في العام التالي، واجهت البلاد أزمة اقتصادية اتسمت بفرط التضخم وبطالة جماعية. وردّت السلطات حينها بتجميد تعديلات الأجور دون مواكبة التضخم، وهو ما أدى، مع ربط أجور أخرى بالحد الأدنى، إلى فقدان 75% من القدرة الشرائية خلال العقود التالية.

بعد الأزمة وفي التسعينيات، تبنت المكسيك نموذجاً اقتصادياً قائماً على السياسات النيوليبرالية، متمحوراً حول تحرير التجارة، والاندماج في الاقتصاد العالمي، وتعميق الروابط مع أمريكا الشمالية. ومن أجل المنافسة دولياً، اختارت الحكومة إبقاء الأجور منخفضة بشكل مصطنع، حيث جُمّد

> **بعد الأزمة وفي التسعينيات تبنت المكسيك نموذجاً اقتصادياً قائماً على السياسات النيوليبرالية متمحوراً حول تحرير التجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي وتعميق الروابط مع أمريكا الشمالية**

الحد الأدنى اليومي للأجور عند نحو 5,25 دولار «معدّل بالقيمة الحالية» بين عامي 1990 و2017. ولم يُكسر هذا الجمود إلا بزيادة ضئيلة بلغت 4% بالقيمة الحقيقية في نهاية الفترة، نتيجة تراكم الضغوط الاجتماعية التي أدّت إلى فصل الحد الأدنى للأجور عن أحكام قانونية مختلفة.

وجاءت نقطة التحول في عام 2018، خلال حكومة أندريس مانويل لوبيز أوبرادور. فبمواجهة تنامي مطالب المواطنين بتحسين الأجور، قيّم فريق من الاقتصاديين من «كلية المكسيك» التقدمية إمكانية رفع الحد الأدنى للأجور دون زعزعة الاقتصاد. وسعياً للتوفيق بين العدالة الاجتماعية والاستقرار الكلي، طُبقت استراتيجية تدريجية ومستدامة تقنياً لاستعادة القدرة الشرائية المفقودة خلال سبع سنوات.

بدأ تطبيق السياسة الجديدة في كانون الأول 2018، لتشهد المكسيك أول زيادة مزدوجة الرقم في الحد الأدنى. فقد ارتفع الحد الأدنى بنسبة 16,2% على مستوى البلاد، باستثناء المنطقة الحدودية الشمالية. وتسمى هذه المنطقة من قبل «اللجنة الوطنية للأجور الدنيا– كوناسامي»: «منطقة الحد الأدنى العام للأجور – ZSMG».

نُفذت الزيادات على مرحلتين.

المرحلة الأولى: بدأت عام 2016، حين أُقرت إصلاحات دستورية «لفك الارتباط بين الحد الأدنى للأجور والمؤشرات القانونية الأخرى». اتُّخذ هذا الإجراء استجابة لتحذيرات القطاع الخاص وبعض الأصوات النقابية، التي جادلت بأنّ رفع الحد الأدنى للأجور غير ممكن بسبب خطر إطلاق دوامة تضخمية. وكان لهذا القول شيء من الصحة، إذ في المكسيك كانت العديد من مكونات الاقتصاد الأساسية مرتبطة بالحد الأدنى للأجور، مثل: الغرامات والقروض الخاصة وبعض قروض مؤسسة «إنفونافيت»، وحتى اتفاقيات العمل الجماعية.

لذلك كان من الضروري فك هذا الارتباط. ففي عام 2014، وبعد ضغط شعبي هائل، قدّمت حكومة مكسيكو سيتي أول وثيقة تُبرز الحاجة لزيادة الحد الأدنى وفك ارتباطه بالمؤشرات الأخرى. وبعد عام، قدّم مشرّعون يساريون، بقيادة حزب الثورة الديمقراطية، مقترحاً رسمياً بهذا الخصوص، بدعم من ممثلي العمال في «كوناسامي». وأخيراً، في 2016، جرى فصل الحد الأدنى عن تلك المؤشرات، مما مهد الطريق لزيادات لاحقة. ومع ذلك، ففي 2017، ورغم الإعلان عن زيادة «تاريخية»، لم تتجاوز الزيادات 3,2 و4,7% بالقيمة الحقيقية.

المرحلة الثانية: كانت أعقد، لأنها جمعت بين النظرية الاقتصادية وسنوات من المناصرة والنضال الشعبي لتشكيل سياسة أجور ناجحة. وقد أظهرت الأدبيات الاقتصادية، أنّ زيادة الحد الأدنى للأجور بمعزل عن غيرها قد تضرّ بالتوظيف، كما حدث في كولومبيا، بينما في البرازيل لم يكن لها أي أثر. لذلك أجرت الحكومة المكسيكية سلسلة دراسات لتوقع جميع السيناريوهات. واتُّفق على أنّه في السنة الأولى، سيتضاعف الحد الأدنى في منطقة ZLFN شمالاً، بينما سيرتفع بنسبة 16,2% في باقي أنحاء البلاد.

عندها عارض القطاع الخاص فوراً مضاعفة الأجور شمالاً، مدعياً أنها قد تولد ضغوطاً تضخمية، لكنه كان في الأرجح يسعى لحماية مكاسبه الرأسمالية. فقررت وزارة المالية والرئاسة إنشاء منطقة ZLFN مع حزمة حوافز ضريبية، مثل: خفض ضريبة الدخل، وضريبة القيمة المضافة. وكان الهدف أن تترجم مضاعفة الحد الأدنى إلى فوائد مباشرة

ومنافع: المكسيك نموذجاً

للعمال. وقد خدمت ZLFN في النهاية كمنطقة اختبار لتقييم آثار السياسة الجديدة.

وبعد السنة الأولى، اقترحت الحكومة زيادات طفيفة فوق التضخم في المنطقة الشمالية للتعويض عن «ضغط الأجور» الناتج عن المضاعفة. أما في بقية البلاد، فقد رفعت الزيادة بنسبة 16,2% الحد الأدنى لأول مرة فوق خط الفقر. وكان الهدف هو رفعه لاحقاً بمعدل 20% سنوياً تقريباً، مع تجاوز 100% بحلول نهاية الفترة الرئاسية.

وقد نجحت الخطة، وأثبتت النماذج دقتها. فرغم المخاوف الشديدة لدى القطاع الخاص، أقرت الزيادات في السنة الأولى، ولدهشة الكثيرين، أظهرت البيانات الأولية في الشمال انخفاضاً في الأسعار. بل استمر التضخم أقل بشكل كبير في تلك السنة شمالاً مقارنة ببقية البلاد. وقد دحضت هذه النتيجة بشكل نهائي أسطورة أنّ رفع الحد الأدنى يقود دوماً إلى التضخم.

كوناسامي والتنظيم العمّالي

تغير توازن القوى بين الحكومة وعوامل الإنتاج لعدة أسباب.

أولاً: الصرامة التقنية لـ «كوناسامي– اللجنة الوطنية للأجور الدنيا» الجديدة، التي ساعدت في دحض حجج القطاع الخاص التي لا سند لها. فقد تحولت «كوناسامي» في السنوات الأخيرة من هيئة هادئة إلى مؤسسة حكومية تصدر أكبر عدد من الدراسات والتقارير سنوياً.

ثانياً: اكتسبت الطبقة العاملة والنقابات زخماً، مع تقدم الأجندة العمالية بسرعة.

ثالثاً: الإرادة السياسية، وصعود الثقة في حكومة يسارية كبحت مصالح المنتجين.

وقد ملأت تقارير مجلس «كوناسامي» فجوة في النقاش المستند إلى الأدلة، وهو ما أعاق التقدم سابقاً. ففي البداية، كرر القطاع الخاص فقط مقولة: إنّ رفع الحد الأدنى سيسبب تضخماً. لكن مع استمرار البيانات في إظهار تضخم منخفض، أو حتى أقل في مناطق الأجور الأعلى، فقدت حجتهم المصداقية. وبالمثل، أثبتت الأدلة أنّ سوق العمل المكسيكي احتكاري شرائي، وأنّ للحد الأدنى صفراً في الأثر على التوظيف. ومع كل زيادة، قاومها القطاع الخاص لأنها رفعت تكاليف العمالة، رغم استفادته غير المباشرة من زيادة الاستهلاك. ومع توافر البحوث، اقتنع القطاع في مناسبات عدة بفوائد تقوية السوق الداخلي عبر تحسين دخل العمال.

أما النقابات، فكانت «خجولة وحذرة» في البداية، لكنها مع مرور الوقت صارت أكثر «مقاتلة»، حتى أنها قدمت مقترحات تطالب بزيادات أعلى من التقديرات الرسمية.

وبحلول 2025، بدا سوق العمل مختلفاً جذرياً. فقد شهدت النقابات انتعاشاً، إذ ارتفعت نسبة العمال المنضوين في النقابات من 12% في 2018 إلى 12,8% في 2024، أي زيادة تقارب مليون عامل نقابي. كما أنّ كل الحركات النقابية، حتى تلك المرتبطة تاريخياً بقوة الشركات والدولة، صارت تدعم زيادة الحد الأدنى، بعدما عارضتها لسنوات. واليوم تطالب أيضاً بزيادة أيام العطلات، وتحسين الضمان الاجتماعي، وتقليص ساعات العمل القانونية.

وأخيراً، شكّل فوز الرئيس لوبيز أوبرادور عام 2018 نقطة تحول. فقد كان مقتنعاً بضرورة التغييرات الجذرية في العمل والتوظيف. وعيّن مسؤولين حكوميين أكفاء من خلفيات عمالية. وخلال المفاوضات، تدخّل هو و «كوناسامي» ووزارة العمل مراراً لترجيح

كرر القطاع الخاص مقولة إنّ رفع الحد الأدنى سيسبب تضخماً لكن مع استمرار البيانات في إظهار تضخم منخفض أو حتى أقل في مناطق الأجور الأعلى فقدت حجتهم المصداقية

الكفة لصالح زيادات أكبر.

محكّ الدراسات

على مستوى العالم، يمثل الحد الأدنى للأجور قضية مثيرة للجدل في السياسات العامة. فمنذ دراسة «كارد وكروجر 1994»، تباينت الأدلة التجريبية حول أثره على التوظيف. هناك دراسات أظهرت آثاراً سلبية، وأخرى إيجابية، وأخرى معدومة. وبالرغم من الإجماع على أن رفع الحد الأدنى يحسن دخل من ينالونه، فإنّ مسألة الآثار السلبية المحتملة على التوظيف ما زالت مطروحة.

طرح اقتصاديون فرضيات عدة لتفسير تناقض الأدلة، منها: أسلوب اقتصاد قياسي، وأساليب قانونية، وأخرى تدرس الفوارق بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي. كما برز اتجاه يدرس أثر «الاحتكار الشرائي».

وفي المكسيك، تزايدت الدراسات عن أثر السياسة الجديدة. ما يثير الاهتمام، هو أنّ الحد الأدنى صار يمس شريحة أكبر من العمال: 13,3% عام 2019، 24,3% عام 2020، 27,8 % عام 2021، 29,4% عام 2022، 28,8% عام 2023، و38,6% عام 2024. هذا يعني أنه يقترب تدريجياً من معدل الأجر العام.

وتظهر أحدث النتائج، أنّ الحد الأدنى لم يؤثر على التوظيف. ويرى الباحثون أن قدرة المكسيك على رفعه دون آثار سلبية تعود إلى تركّز السوق. فقد أظهر حساب «مؤشر هيرفيندال–هيرشمان» لمستويات التشغيل في البلديات أنّ المتوسط الوطني بلغ 0,81، مقابل 0,58 في أمريكا، ما يعني أنّ العرض الوظيفي محدود للغاية في معظم البلديات.

وتظهر النظرية، أنّ الأسواق الاحتكارية الشرائية تؤدي إلى أجور أدنى، ووظائف أقل، وأرباح فائضة للشركات. كما أنّ الإنتاجية تبتعد عن الأجور. وفي المكسيك، ارتفعت إنتاجية القطاع الصناعي أكثر من 160%، بينما لم ترتفع الأجور سوى 13,2% معظمها بفضل الزيادات الأخيرة.

وتبين دراسة حديثة، أن الحد الأدنى لا يؤثر على التوظيف في الأسواق التنافسية، لكنه يؤثر إيجاباً وبقوة في الأسواق الاحتكارية. فزيادة بنسبة 100% رفعت التوظيف 69,7% أكثر في تلك الأسواق مقارنة بالتنافسية. كما زادت الأجور بمعدل أعلى هناك.

ولّدت زيادات الحد الأدنى فوائد اجتماعية واقتصادية مهمة، خاصة للفئات الأضعف، دون أن تثير تضخماً أو تقلل الوظائف. فقد استفاد 8,4 ملايين عامل من الزيادة الأخيرة وحدها. وارتفع متوسط الأجر الحقيقي للمؤمن عليهم في «المؤسسة المكسيكية للتأمين الاجتماعي» بنسبة 25,6% فوق التضخم منذ 2018، مما زاد الاستهلاك المحلي.

كما خفّض الحد الأدنى الفقر: من أصل 5,1 ملايين خرجوا من الفقر بين 2018 و2022، خرج 4,1 ملايين حصراً نتيجة تحسين الأجور. وساعد في تقليص الفجوات التاريخية: فبين 2019 و2024، ارتفع دخل العمال الأدنى بنسبة 204,6% في الشمال و115% في بقية البلاد، فانخفض عدم المساواة 19,7%. كما تراجع الفارق بين الجنسين في الأجور 29% وطنياً و66% في مناطق النساء الأفقر.

لكن التحديات مستمرة. أهمها: رفع الحد الأدنى إلى مستوى «كريم» يكفي لتغطية 2,5 «سلة استهلاك أساسية» بحلول 2030.

ثانياً: تحديث «الأجور المهنية» لتعزيز قيمة عمل النساء.

ثالثاً: تحويل «كوناسامي» إلى «المؤسسة الوطنية للأجور الكريمة» بمهمة أوسع لمحاربة الاحتكار الشرائي، ورصد الممارسات التعسفية، وفرض العقوبات.

الغرب ينبش قمامتَه يائساً لتخفيف أزمة المعادن النادرة

بينما تواصل الصين تعزيز موقعها المهيمن في ملفّ المعادن النادرة الاستراتيجي، ظهرت الأسبوع الماضي عدة أنباء تستحق التوقف عندها لما تعطيه من مؤشر لتفاقم نزعة محدَّدة عالمياً يمكننا وصفها كالآتي: بينما تزداد مبادرات عدة دول آسيوية لاستخراج المزيد من العناصر الأرضية النادرة من مواردها الطبيعية، يبدو أنّ الغرب «الولايات المتحدة وأوروبا الغربية» يضطر أكثر فأكثر إلى إعادة تدوير هذه العناصر من الأجهزة الإلكترونية المُصنّعة، وإيقاف أو تأجيل الكثير من عمليات الإنتاج في عدة مجالات، وهذا يعكس أزمة انحطاط غربي في الصناعة والابتكار ناتجة بالعمق عن الإدمان الاستعماري المزمن على نهب الآخرين.

■ إعداد: د. اسامة دليقان

تمكّنا من رصد الأنباء الآتية في أبرز المستجدات الأسبوع الماضي حول العناصر الأرضية النادرة:

1- الصين تقدّم عرضاً لماليزيا لتوفير الدعم الفني في معالجة احتياطيّاتها الكبيرة من العناصر الأرضية النادرة، والمقدرة بنحو 16،2 مليون طن متري «بقيمة تقارب 175 مليار دولار». وشدّدت الصين على أن الشراكة ستكون بشكل رئيسي مع الشركات الماليزية المملوكة للدولة.

2- روسيا تخطط لتوسيع إنتاجها من العناصر الأرضية النادرة، حيث وجّه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الحكومة الروسية في «المنتدى الاقتصادي الشرقي» لوضع برنامج شامل لتطوير قطاع العناصر الأرضية النادرة في روسيا بحلول تشرين الثاني المقبل «2025»، مستفيداً من كون روسيا خامس أكبر دولة من حيث الاحتياطي.

3- الهند تكشف عبر مسوحات جيولوجية جديدة في منطقة سفوح الهيمالايا «شمال شرقي البلاد» عن وجود أكثر من 70 مليون طن من العناصر الأرضية النادرة غير المستغلَّة، مما يمكن أن يعزز الصناعات المحلية وتقليل اعتماد الهند على الاستيراد. كما أعلنت شركة «كول إنديا» الحكومية عن وجود عناصر أرضية نادرة في حقول الفحم بمنطقة سينغراولي بولاية ماديا براديش. وتدرس الحكومة حالياً مدى جدوى استخراج هذه العناصر تجارياً.

4. أما في الولايات المتحدة، فتعقد وزارة الحرب «البنتاغون» وشركة «آبل» اتفاقيات كبرى مع شركة «م.ب ماتيريالز» MP Materials وهي الشركة الصناعية الوحيدة للعناصر الأرضية النادرة في أميركا، حيث وقّعت اتفاقاً بقيمة 500 مليون دولار مع شركة آبل لإنتاج مغناطيسات من مواد معاد تدويرها تُستخدم في أجهزة آيفون ابتداءً من عام 2027. في الوقت نفسه، استثمر البنتاغون 400 مليون دولار في الشركة ليصبح أكبر مساهم فيها، مع ضمان شراء المغناطيسات لعشر سنوات قادمة.

الشرق يُنتج ويبتكر والغرب «يعيد التدوير»

وهكذا يبدو أنّ هناك ميلاً في تطوير المعادن النادرة يلعب فيه الشرق/آسيا «الصين، روسيا، الهند، ماليزيا وغيرها» ولو بنسب متفاوتة بالطبع «حيث الصين هي العملاق الأكبر بلا منازع»، الدور الأساسي وحتى شبه الحصري في الاستخراج والتعدين للعناصر الأرضية النادرة، مركّزاً على استغلال الاحتياطيات الطبيعية، وفتح مناجم جديدة، وضمان السيطرة طويلة الأمد على موارد الخام، مما يضمن استمرار الهيمنة على سوق العناصر الأرضية النادرة عالمياً. وبالمقابل يتجه الغرب «الولايات المتحدة وأوروبا» أكثر نحو إعادة التدوير واستعادة العناصر عبر ما يعرف بالاقتصاد الدائري، وذلك من الإلكترونيات المستعملة، وتوربينات الرياح، والبطاريات، والنفايات الصناعية.

ومع أنّ هذا يمكن عزوه جزئياً إلى «الحظ والنصيب» الطبيعي الجيولوجي والجغرافي الذي جعل هناك تفاوتاً في هذه الثروة الطبيعية بين القارات، ولكن ليس هذا السبب الوحيد، حيث يتحمل الغرب مسؤولية عن أزمته في هذا الملف بسبب طبيعته الاستعمارية والنهّابة لعقود طويلة اعتمد فيها على الصين، وبالتالي دخل في حالة من «الراحة المُفسدة» والكسل في الابتكار التكنولوجي والتطوير الصناعي للبنية التحتية والعملية المناسبة لتحسين جدوى الاستخراج، ليستفيق الغرب على مأزق الاعتماد المفرط في صناعاته التكنولوجية «السيارات الكهربائية، الهواتف الذكية، الأنظمة الدفاعية، الطاقة المتجددة» على مواد يهيمن عليها الشرق.

وفي السنوات الأخيرة، اعترفت مراكز البحث الغربية بوجود أزمة خطيرة في إمدادات المعادن النادرة، والتي تُعد أساسية لصناعة الأسلحة الحديثة أيضاً، ففي المجال العسكري «تُستخدم في أنظمة التوجيه الصاروخي، الرادارات، الطائرات المقاتلة وخاصة الشبحية «مثل F-35»، والأسلحة دقيقة التوجيه، والغواصات، والنظارات الواقية من أشعة الليزر. وأهميتها في هذا المجال، تجعل منها عنصراً استراتيجياً للأمن القومي للدول الكبرى». «المصدر: مركز دراسات قاسيون – من العصر الحجري إلى عصر العناصر النادرة...كعب أخيل الأمريكي/الغربي!».

تُظهر الأزمة الحالية في إمدادات المعادن النادرة مدى هشاشة سلاسل الإمداد الغربية لهذه المواد الحسّاسة والحاسمة في كثير من الصناعات الحديثة ولا سيما في القطاع العسكري والتكنولوجيا الحديثة

وتسيطر الصين على «34% من احتياطي العناصر الأرضية النادرة، و69% من تعدينها، و87% من تكريرها النهائي، وأكثر من 99% من تكرير العناصر الأرضية النادرة الثقيلة» «المصدر نفسه».

وهذا يمنح الصين نفوذاً استراتيجياً كبيراً على سلاسل الإمداد الغربية. ففي عام 2025، فرضت الصين قيوداً على تصدير هذه المعادن إلى الشركات الدفاعية الغربية، مما أدى إلى تأخيرات كبيرة في الإنتاج وارتفاع حاد في الأسعار، حيث ارتفعت بعض الأسعار إلى 60 ضعفاً مقارنة بالمستويات السابقة.

الغرب يضطر إلى إيقاف أو تأجيل عمليات الإنتاج

شركة آبل أعلنت مؤخراً عن تأجيل بعض خطوط إنتاج آيفون في مصانعها بآسيا، مع زيادة واضحة في البحث عن موردين جدد لمكونات حساسة. السبب يرتبط إلى حد كبير بتقلب أسعار وإمدادات معادن نادرة مثل النيوديميوم والتربيوم، الضرورية للمغناطيسات الدقيقة داخل المحركات والعدسات والكاميرات.

أما إنفيديا الأمريكية، الرائدة في صناعة وحدات معالجة الرسوميات «GPUs»، فقد واجهت ضغوطاً في تلبية الطلب المتزايد من أسواق الذكاء الاصطناعي والألعاب. هذه الشرائح تعتمد على عناصر نادرة مثل الإيتريوم واللانثانوم في المكونات الإلكترونية والمغناطيسات عالية الكفاءة. ومع تزايد القيود الصينية على التصدير في 2025، تجد الشركة نفسها مضطرة لإعادة هيكلة سلاسل التوريد وربما نقل جزء من التصنيع أو الاستثمار في إعادة التدوير لتعويض النقص.

في محاولة لتقليل الاعتماد على الصين، استثمرت وزارة الحرب الأمريكية «البنتاغون» 400 مليون دولار في شركة MP Materials، وهي الشركة الصناعية الوحيدة للمعادن النادرة في الولايات المتحدة، لتطوير منشأة لتصنيع المغناطيسات الدائمة. ولكن ليس من المتوقع أن تبدأ هذه المنشأة عملياتها قبل العام 2028، أيْ بعد 3 سنوات من الآن، في وقت يشهد فيه الصراع الاقتصادي والجيوسياسي العالَمي استعاراً تاريخياً غير مسبوق قد يجعل كلّ تأخير حتى لو بالأشهر مشكلةً كبيرة، فما بالك بسنوات؟ بالإضافة إلى ذلك، تعمل الولايات المتحدة مع حلفائها، مثل كندا وأستراليا، على تطوير سلاسل إمداد بديلة للمعادن النادرة، من خلال إنشاء مراكز معالجة وتكرير في هذه الدول. ورغم هذه الجهود، لا تزال هناك تحديات كبيرة أمام الغرب في تأمين إمدادات مستقرة من المعادن النادرة. تشمل هذه التحديات ارتفاع تكاليف التعدين والمعالجة، والمخاوف البيئية، والاعتماد على دول ذات استقرار سياسي محدود مثل ميانمار.

وهكذا تُظهر الأزمة الحالية في إمدادات المعادن النادرة مدى هشاشة سلاسل الإمداد الغربية لهذه المواد الحسّاسة والحاسمة في كثير من الصناعات الحديثة، ولا سيما في القطاع العسكري، مما يجعل تأمين إمدادات مستقرة منها أمراً بالغ الأهمية للأمن القومي الغربي.

«شنغهاي» والأساس المادي للعالم الجديد

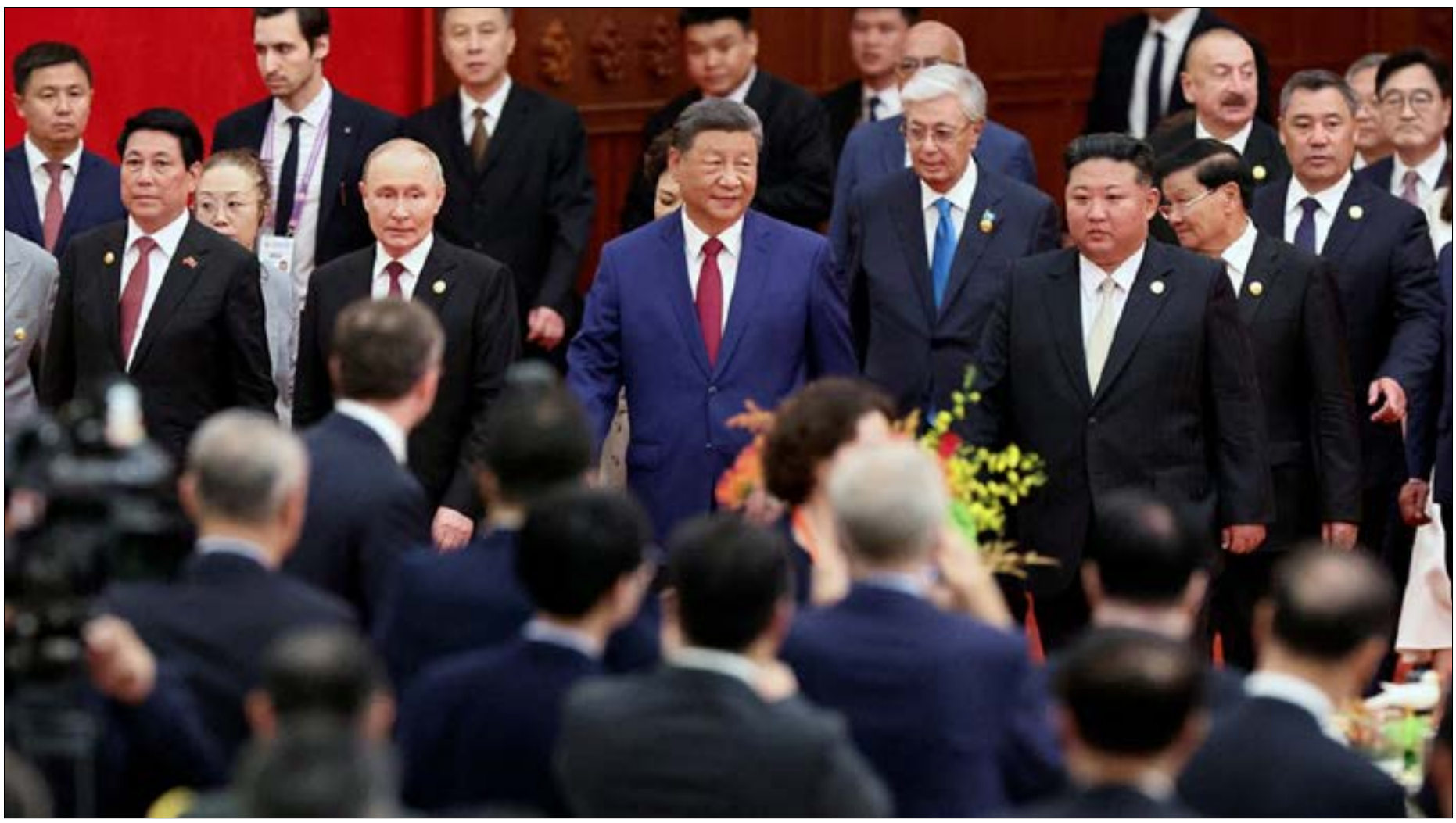

في تيانجين الصينية، أنهت دول منظمة شنغهاي للتعاون قمتها الرئاسية الـ 25، وليس من المبالغة القول: إنها ستكون نقطة فارقة في تاريخ المنظمة، بل ستتعدى ذلك لتصبح حجراً أساسياً في بناء عالم جديد، ينهي الهيمنة الأمريكية، ويعيد ضبط البوصلة لتكون «دول الجنوب العالمي» في مركز العالم كما كانت تاريخياً.

■ علاء أبوفرّاج

حمل اختيار تيانجين رمزية مهمة كون المدينة الواقعة على الساحل الصيني الشمالي الشرقي ارتبطت بالذاكرة الصينية طويلاً، وكانت مسرحاً مهماً في تشكيل التاريخ الصيني الحديث، تيانجين كانت خاضعة لنفوذ 9 دول أجنبية، وتحوّلت في الحرب العالمية الثانية إلى مركز أساسي للقوات اليابانية الغازية، ثم أصبحت أحد ميادين الصراع بين القوميين الصينيين والشيوعيين الذين سيطروا على المدينة بشكل ناجز في عام 1949 وتحولت تيانجين إلى رمز لاستقلال الصين، ما جعل من المناسب اختيارها لعقد قمة منظمة شنغهاي، والمرافق للذكرى الثمانين لانتهاء الحرب العالمية الثانية.

لمحة عامة

حملت المنظمة منذ نشأتها بعداً أمنياً عسكرياً، فقد كانت تطويراً لما عرف باسم «مجموعة شنغهاي الخمس» التي تشكّلت في 1996 وضمت الصين وروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان بهدف تعزيز الثقة العسكرية، وحل النزاعات الحدودية بين هذه الأطراف، ثم تأسست منظمة شنغهاي للتعاون «SCO» عام 2001 لتتوسع عضويتها لتشمل أوزبكستان والهند وباكستان وإيران التي كانت آخر المنضمين في 2023 ومن المرجح قبول عضوية بلاروسيا في 2025 كما تضم المجموعة دولاً أخرى بصفة مراقبين أو شركاء حوار، من بينهم أفغانستان وتركيا والسعودية والإمارات ومصر، وتمتد القائمة لأكثر من 12 دولة، ورافق هذا التوسع الجغرافي توسعاً في عمل المنظمة إلى مجالات الاقتصاد والطاقة والبنية التحتية، حتى أصبحت منظمة مكتملة الأركان قادرة على أداء الدور المنوط بها في بناء عالم جديد، وهذا ما بدا واضحاً في القمة الأخيرة.

ما سر القمة الـ 25؟

لم يكن الحديث عن بناء عالم جديد طارئاً، بل ظل حاضراً طوال سنوات، وكانت النوايا واضحة في هذا الخصوص، لكن ومع ذلك لاحظنا تباينات فيما بين الدول المعنية، على الأقل في السرعة المطلوبة لأداء المهمة، وكيفية تفكيك الهيمنة الأحادية التي سادت العالم منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، وكانت مجموعة دول البريكس واحدة من الأطر الأساسية لهذا الطرح، لكنّها بدت إطاراً للحوار السياسي، وانصب اهتمامها على الجوانب الاقتصادية، وتفكيك البنى الغربية في القطاع المصرفي والمالي، ورغم أهمية ذلك لم تعلن المجموعة عن كيفية فرض هذا الواقع الجديد المنشود، في المقابل، ظهرت قمة تيانجين الأخيرة كخطوة أشمل، كون مستوى التوافق بين أطرافها أعلى، ويشترك جميعهم في حاجته الملحة لتسريع عملية التحول، فضلاً عن أن العرض العسكري الصيني المهيب الذي تلا القمة أعطى مخرجاتها وزنا واضحاً، سُمع صداه بقوة في الغرب والولايات المتحدة، لكن ذلك لا يكفي وحده لفهم أهمية قمة شنغهاي.

رأب الصدع

تتمتع أطر دولية كهذه بقدرة عالية على احتواء الخلافات البينية بين أعضائها، وكان لحضور رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي دلالة مهمة في هذا السياق، كونها الزيارة الأولى للصين منذ 2018 واتسمت العلاقة بين الهند والصين خلال تلك الفترة بمستوىً عالٍ من التوتر، بسبب النزاع الحدودي القائم بينهما، لكن الهند بهذه الخطوة تكون قد أعلنت نيتها الوصول لتفاهمات مع الجانب الصيني، والذي بدأنا نرى ملامح حلّه مؤخراً بعد زيارة وزير الخارجية الصيني إلى الهند في آب الماضي، والأهم، أن عودة الحديث عن حل هذه الخلافات بين بلدين بهذا الحجم يعني قدرة المثلث الروسي– الصيني– الهندي على فرض وزن كبير في الساحة الدولية، وفي مجمل مجالات التعاون المشتركة، فبناء شراكة راسخة بين هذه الأطراف والتخلص من الشوائب يجعل فرص فرض قواعد جديدة على الغرب أقرب من أيّ وقتٍ مضى، وهو ما سعت الولايات المتحدة لمنعه طوال سنوات.

إن كان المشاركون فيه دفنوا فعلياً محاولة التفرقة الأمريكية بينهم فقد أكدوا أيضاً أنّهم يملكون الذراع العسكرية الكافية لحماية هذا المشروع

دفن «نيكسون المعكوسة»

تحدثت صحف عالمية كثيراً ومنذ ولاية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الأولى عمّا عرف باسم «نيكسون المعكوسة» والتي عنت محاولة أمريكية لاستمالة روسيا ودفعها بعيداً عن الصين في مقاربة جديدة لما حققه مستشار الأمن القومي الأسبق هنري كيسنجر في أثناء ولاية الرئيس الأمريكي نيكسون في سبعينيات القرن الماضي، فكان الهدف في حينه استمالة الصين والاستفراد بالاتحاد السوفييتي، وهو ما سهل عملية تفكيكه في تسعينيات القرن الماضي، لكن التجربة التاريخية والعلاقات الثنائية الصينية– الروسية التي جرى تطويرها منذ تلك الفترة لم تعد قابلة للكسر، وبدا كما لو أن المحاولات الأمريكية بتحريض دول، مثل: الهند والصين وروسيا ضد بعضهم البعض، عبر إغراءات شكلية أقرب إلى الوهم منها إلى الواقع، ورغم أن المسألة ظلّت موضع تجاذبات، إلا أن ما شهدناه في قمة شنغهاي كان بمثابة النقيض لاستراتيجية «نيكسون المعكوسة» فبدلاً من أن تفرق واشنطن بين هذه الأطراف وجدتهم في صف واحد، بينما بقيت هي على الضفة الأخرى وحيدة تنتظر مصيرها المحتوم، حتى أن الصحف الأمريكية قدّمت تعليقات واضحة في هذا الخصوص فـ «نيويورك تايمز» رأت أن «دفء مودي الواضح مع شي وبوتين» لا يتسق مع ما وصفته بالـ «البيروقراطية الهندية المتحفظة على المخاطر» معبرةً أن سلوك ترامب وفرضه للرسوم على الهند هو السبب في خلق هذا الواقع! أما المعلق السياسي الأمريكي فان جونز، فقد وصف المشهد في شنغهاي بأنه تحول من وضع «الولايات المتحدة والصين معاً وروسيا وحدها» إلى وضع «الجميع ضدنا».

في تكثيف شنغهاي

إذا أردنا تكثيف المسألة، يظهر لنا أن مستوى التوافق السياسي عالٍ جداً بين هذه الأطراف، وهم يشكلون وزناً اقتصادياً وبشرياً لا يستهان به أبداً على المستوى العالمي، إلى جانب أن المنظمة تبنت رسمياً مبادرة الحزام والطريق التي اقترحتها الصين، وأعلنت دعمها في القمة، ولم يكتف المجتمعون بالتنديد بالسياسات والعقوبات الأحادية، بل وضعوا أطراً ملموساً لكيفية تجاوز ذلك، من خلال التبادل بالعملات المحلية، وزيادة دور عملة اليوان الإلكترونية، وأعلنوا عن إنشاء بنك تنموي خاص للمنظمة قادر على أداء دور في تمويل المشاريع ليكون إطاراً جديداً للتعاون في القطاع المالي والمصرفي إلى جانب الاتحاد المشترك بين بنوك دول شنغهاي.

ولكي تتضح الصورة أكثر، اعتمدت المنظمة استراتيجية شاملة بخطوات ملموسة تحت عنوان استراتيجية تنمية منظمة شنغهاي 2035 التي ستكون بمثابة خطة عمل ملزمة للدول الأعضاء، فضلاً عن طرح الصين لمبادرة الحوكمة العالمية «GGI» التي تعني فعلياً إنهاء الهيمنة الأمريكية بشكل كامل، عبر إنشاء إطار جديد يكون مركزه القانون الدولي والأمم المتحدة بعد إصلاحها بالشكل المطلوب.

الحديث عن أهمية المنظمة ودورها اللاحق يطول، وليس من السهل الإحاطة به، لكن المنظمة باتت الآن إطاراً مكتمل الأركان، ويرى في نفسه نواة حقيقة لعالم جديد، بعد أن قدّم نموذجاً للتعايش السلمي، وحل الخلافات بين أطرافه، وإن كان المشاركون فيه دفنوا فعلياً محاولة التفرقة الأمريكية بينهم، فقد أكدوا أيضاً أنّهم يملكون الذراع العسكرية الكافية لحماية هذا المشروع، ففي حين ظلت السمة العامة سابقاً لـ «شنغهاي» المرتبطة بكونها منظمة أمنية، كانت بريكس إطاراً اقتصادياً، أما اليوم يمكن أن تتحول منظمة شنغهاي مع بنك التنمية الجديد والأطر الاقتصادية والمالية الأخرى، وإلى جانب التفاهمات الأمنية بين أطرافها، ووجود قوى نووية كبرى ضمن صفوفها لتكون جوهر عملية فرض العالم الجديد، وتتحول بريكس إلى إطار أوسع يثبت هذا المسعى، فالثالوث الأساسي لقيام هذا العالم «السياسي– الاقتصادي–العسكري» مع المنصة التقنية المتقدمة، والقاعدة الصناعية الأعظم في العالم، كلّها تعد الأساس المادي اللازم لتحقيق أهداف عظيمة، مثل: بناء نظام عالمي جديد، وهذا تحديداً ما شكّل صفعة حقيقية للولايات المتحدة التي ظهرت مصدومة أمام مشهد تجمّع فيه قادة دول عظيمة، وهم عاقدوا العزم للسير باتجاهٍ طال انتظاره.

كيف يساهم أسطول الصمود العالمي في حفر قبر الصهيونية؟

يومياً، يتعرض الشعب الفلسطيني للقتل الوحشي رجالاً، ونساءً وأطفالاً. ناهيك عن استخدام الكيان الصهيوني التجويع كوسيلة في الحرب، متسبباً في مجاعة أقرت بها الأمم المتحدة «أخيراً» في 22 آب معلنة على لسان أمينها العام أنطونيو غوتيرش انهيار الأنظمة الضرورية للبقاء على قيد الحياة في غزة.

■ ديمة النجار

حجم بربرية هذا الاستعمار الاستيطاني الصهيوني وصلت جميع أصقاع الأرض، فكان أسطول الصمود العالمي مبادرة دولية تضم خمسين سفينة وقارباً، تحمل ناشطين من 44 دولة حول العالم لكسر الحصار، وتم توزيع المشاركين على السفن بحيث تضم كل منها مجموعة من الشخصيات البارزة إعلامياً.

ما الجديد في أسطول الصمود العالمية

منذ بدأ الحصار «الإسرائيلي» على قطاع غزة عام 2007، حاولت أكثر من 37 سفينة كسر الحصار، ونجحت منها المحاولات الخمس الأولى في الوصول إلى شواطئ القطاع. في حين تعرضت باقي الحملات إلى الاعتراض والقرصنة من قبل الجيش الصهيوني، وكانت آخرها سفينتي مادلين وحنظلة، حيث تم اعتقال المشاركين وترحيلهم إلى بلدانهم.

خلال رحلة قارب مادلين، وفي اتصال مع غزة، بين تياغو آفيلا الناشط البرازيلي وبيسان عودة الغزاوية الحائزة على جائزة «أفضل قصة إخبارية قصيرة»، قالت له: «كلما تحدثنا عنكم هنا نقول: قارباً أو اثنين لا يكفي، إن جاءت القوارب بالعشرات سيكون الاحتلال في موقف لا يحسد عليه». من غزة ولدت فكرة تطوير الأسطول، من شعب لا يستهزئ بأي جهد مقاوم بل يُعمل الفكر بالخطوة الإضافية التي قد ترفع الفعالية، لا مكان للإحباط لأن المقاومة قضية بقاء ووطن.

مبادرات محاولة كسر الحصار برياً عبر «المسير الدولي إلى غزة» و «قافلة الصمود المغاربية» مهدتا الطريق لتعارف الناشطين الأمميين وعملهم المشترك على مشروع عالمي لإسناد غزة، فتوحدت هذه المبادرات مع أعضاء مجموعة سفينة مادلين في أسطول الصمود الذي انضم إليه لاحقاً الأسطول الماليزي.

تم توزيع السفن المشاركة بحيث يضم كل قارب مجموعة من الشخصيات البارزة إعلامياً إلى جانب أطباء وصحفيين وحقوقيين وناشطين. ومن بين الأسماء العالمية التي تحظى بمتابعة واسعة، الناشطة البيئية الشهيرة غريتا ثونبرغ، والنائبة البرتغالية ماريانا مارتاغوا، إضافة إلى عمدة برشلونة السابقة آدا كولاو التي ارتبط اسمها بتاريخ نظيف في خدمة المدينة وحظيت بمحبة سكانها. كما يشارك عدد من الفنانين المعروفين، مثل:

الممثلة الأمريكية الحائزة على الأوسكار سوزان ساراندون، والممثل الأيرلندي ليام كانينغهام أحد نجوم مسلسل Game of Thrones، والممثل السويدي غوستاف سكارسغارد. وعلى الصعيد العربي، يبرز حضور خالدية أبو بكرة، عضو الهيئة التنفيذية لحركة المسار البديل الفلسطينية، وسيف أبو كشك رئيس «التحالف الدولي ضد الاحتلال»، إلى جانب وائل نوار القيادي في حركة القافلة المغاربية إلى غزة، وزاهر بيراوي رئيس «اللجنة الدولية لكسر الحصار عن غزة"، وبرلمانيين من موريتانيا وتونس والجزائر.

أبرز ردود فعل الكيان الصهيوني جاءت على لسان وزير الأمن إيتمان بن غفير الذي وصف المشاركين في الأسطول بالمتعاونين مع حماس، وقدم خطة للتعامل مع الأسطول تتضمن مصادرة السفن المشاركة، وتحويلها لملكية الشرطة «الإسرائيلية» وسجن النشطاء في ظروف مشابهة لأسر من سماهم الأسرى الأمنيين داخل سجني كتسيعوت، حيث يأسر المقاومون في صحراء النقب والدامون، وحيث تؤسر المقاومات ولفترات طويلة الأمد. في موازاة ذلك، كشف تحليل رقمي للجزيرة عن أكثر من 3600 حساب على شبكات التواصل يروّج للرواية الصهيونية مستخدماً عبارات، مثل: «داعموا حماس» و«الإرهاب»، مع تركيز خاص على شخصيات بارزة، مثل: زاهر البيراوي، وغريتا ثونبرغ.

يضم أسطول الصمود العالمي مركباً يحمل اسم الشهيدة الصحفية شيرين أبو عاقلة خُصص لحقوقيين وباحثين في شؤون الإبادة الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي

للأسطول أثر سياسي ثقيل

تحديد هدف أي مشروع سياسي أثناء الإعداد له يعتبر من الأهمية بمكان للتقييم اللاحق لنجاحه. ولئن كان وصول شواطئ غزة فيزيائياً هو أحد الأهداف، إلا أن وصول صوت فلسطين إلى العالم يفوقه أثراً. إن مجرد انطلاق الأسطول يمثل نجاحاً سياسياً، لأنه يؤكد أن فلسطين قضية عالمية، وأن رفض الإبادة الجماعية موقف تتبناه شعوب العالم بفاعلية. إنْ نجح الأسطول بالوصول إلى غزة، فسيُسجَّل كخطوة أممية كبرى في دعم القضية الفلسطينية، ويمثل وقوداً لمبادرات لاحقة. أما إذا تعرض لهجوم، فإن العواقب السياسية دولياً على الكيان الصهيوني ستكون أثقل من أي مكاسب عسكرية أو أمنية يتصورها بعنجهيته المفرطة.

ولنأخذ مثالاً إيطاليا، فقد بادر عمال ميناء جنوا بالتهديد بإيقاف حركة النقل البحري في كل أوروبا إن تعرض رفاقهم إلى هجوم. كذلك أعلنت قيادات في الحركة الطلابية الإيطالية بأنها ستغلق الجامعات إن مُس الأسطول بأذى. هذه الضغوط جعلت كلفة التحالف مع «إسرائيل» باهظة على رئيسة الوزراء جورجيا ميلوني. ورغم أنها لا تبدي اهتماماً بالقضية الفلسطينية وتتشابه أيديولوجياً مع نتنياهو، إلا أن أولويتها تبقى سرديتها الداخلية القائمة على شعار "إيطاليا أولاً". لذا صرحت بأنها ستعمل على حماية المواطنين الإيطاليين المشاركين، مُرسلة رسالة واضحة بأن أي أذى لهم سيقوّي التعاطف مع فلسطين داخل المجتمع الإيطالي.

التحالف مع أي دولة يُحسب بمنطق الربح والخسارة. سياسات الكيان الصهيوني باتت خاسرة في ميزان معظم حلفائه التقليديين، ما دفع عدة دول أوروبية لإبداء مواقف غير مألوفة ضده مؤخراً، أسطول الصمود يرفع هذه الكلفة أكثر، لأنه يجعل التحالف مع الكيان قضية أمن قومي داخلي لكل دولة يشارك مواطنوها في الأسطول. ولهذا تسعى حكومات عديدة إلى إدارة الأزمة بحذر.

أهمية التوثيق ومركب شيرين أبو عاقلة

يضم أسطول الصمود العالمي مركباً يحمل اسم الشهيدة الصحفية شيرين أبو عاقلة، خُصص لحقوقيين وباحثين في شؤون الإبادة الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي. تتمثل مهمة هذا المركب في توثيق ردود أفعال الاحتلال تجاه السفن المشاركة، وفي حال الوصول إلى غزة، رصد وتوثيق أوضاع السكان هناك.

لقد أثبت التاريخ أن وجود حليف قوي، كما هو حال الكيان الصهيوني المدعوم أمريكياً، قد يؤخر مساءلته أمام محكمة العدل الدولية أو غيرها من الهيئات القضائية. غير أن التوثيق المنهجي للانتهاكات يظل رصيداً يتراكم، ويعود للواجهة كلما تبدّل ميزان القوى الدولي، ليُعاد إحياء القضايا ومحاسبة الجناة. وفي حالة «إسرائيل»، فإن ملف انتهاكاتها يزداد ثقلاً يوماً بعد يوم، فيما الولايات المتحدة تكافح للحفاظ على موقعها المتفوق في النظام الدولي دون أفق واضح للنجاح. ومن هنا، يبدو أن الغد لناظره قريب جداً.

ليبيا... هل تتمكن من كسر الاستعصاء وبناء التوافق الوطني؟

تمر ليبيا بمرحلة حاسمة من مسارها السياسي، تتقاطع فيها التحديات الأمنية والاقتصادية مع تطلعات شعبية متزايدة نحو استقرار حقيقي، وحل شامل ينهي أكثر من عقد من الانقسام المؤسسي والانقسام الجغرافي.

■ معتز منصور

منذ سقوط النظام السابق عام 2011 وتدخل الناتو في حينه، الذي شكل الأساس الفعلي لما تشهده ليبيا من انقسام وتفتيت، لم تنجح البلاد في بناء مؤسسات دولة موحدة، وظلت تعاني من تعدد السلطات التنفيذية والتشريعية، وتداخل النفوذ بين الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين.

ورغم التحركات المتكررة لحلحلة الأزمة، تظل المساعي السياسية عالقة في دوامة من التحفظات المتبادلة، وغياب الثقة بين الأطراف، وتداخل المصالح المحلية مع التدخلات الخارجية، التي لا تزال تشكل أحد أبرز معوقات التقدم نحو تسوية شاملة.

توترات ميدانية تهدد الاستقرار

على الصعيد الميداني، لا يزال الوضع الأمني في ليبيا هشاً، خاصة في العاصمة طرابلس، حيث شهدت الأسابيع الماضية تحركات عسكرية متعددة، وتصاعداً في التوتر بين المجموعات المسلحة الموالية للحكومة المؤقتة. وشمل ذلك اشتباكات محدودة في ضاحية تاجوراء، بالقرب من مقر القوة المشتركة، إضافة إلى هجوم بسيارة مفخخة على معسكر تابع للواء 444 في بني وليد، وتفجير مخازن أسلحة في مصراتة.

هذه التطورات تُعدّ مؤشرات خطيرة على تصاعد الصراع بين الميليشيات المسلحة، وتعطيل أي مساعٍ حقيقية لتثبيت وقف إطلاق النار، أو بناء جيش وطني موحد. كما تُظهر أن السلاح المنفلت لا يزال أداة ضغط سياسية، تُستخدم لفرض وقائع ميدانية.

غياب الشرعية وازدواجية القرار

أحد أبرز تحديات المرحلة الانتقالية هو فقدان الشرعية الشعبية لأغلب الهيئات القائمة. فلم تعد أي من الحكومتين، ولا البرلمان، ولا المجلس الأعلى للدولة، تنبع من تفويض انتخابي مباشر، أو نتيجة لتوافق بين القوى السياسية. وقد فشلت جميع المبادرات السابقة في إنجاز انتخابات شاملة، ما جعل المؤسسات السياسية رهينة للانقسامات الداخلية، وعرضة لضغوط القوى الإقليمية والدولية، التي لا تزال تلعب دوراً محورياً في تشكيل التحالفات، وتحديد موازين القوى.

محاولة جديدة للعودة للمسار السياسي

أعلنت المبعوثة الخاصة للأمم المتحدة إلى ليبيا، السيدة هانه تيتيه، عن خطة عمل تهدف إلى كسر الجمود السياسي، ووضع البلاد على مسار انتقالي واضح ومدروس. تعتمد الخطة على توصيات اللجنة الاستشارية الليبية المكونة من 20 خبيراً ليبياً، والمُشَكّلة وفق دعم دولي، ترتكز الخطة إلى رؤية متكاملة تقوم على بناء توافق وطني من خلال ثلاث دعائم محورية.

أولاً: العمل على إعداد إطار انتخابي متماسك من الناحية الفنية وقابل للتطبيق على الأرض، يجمع بين التعديلات الدستورية والتشريعية الضرورية، ويُراعي الحساسيات السياسية والمجتمعية في مختلف مناطق البلاد.

ثانياً: تشكيل حكومة تنفيذية موحدة تُنهي حالة التعدد المؤسسي، وتتولى مهمة دمج المؤسسات الموازية في الشرق والغرب، وتسيير شؤون الدولة خلال المرحلة الانتقالية.

ثالثاً: إطلاق حوار وطني مهيكل يشمل ممثلين عن مختلف المكونات السياسية، والقبلية، والمدنية، بهدف معالجة القضايا الشائكة التي طالما عطّلت المسار السياسي، لا سيما في المجالات الأمنية والاقتصادية والانتخابية.

ويُفترض أن تُنفّذ هذه المراحل ضمن جدول زمني مقترح، يبدأ بإعادة تشكيل مجلس المفوضية العليا للانتخابات خلال الشهرين المقبلين، تزامناً مع إقرار التعديلات الدستورية والقوانين المنظمة للعملية الانتخابية. تليها مرحلة تشكيل الحكومة الموحّدة، كخطوة عملية نحو توحيد مؤسسات الدولة. وترافق هذه التطورات عملية حوار وطني شامل، وبناء توافق حقيقي حول مستقبل ليبيا، بعيداً عن الصراعات أو المصالح الضيقة.

هل تَفتح نافذة الأمل؟

رغم تعقيد المشهد، تُعدّ هذه الخطة فرصة حقيقية لكسر الجمود، شرط أن تُدار العملية من قبل الليبين أنفسهم، وأن تُعطَى الأولوية لمصلحة الشعب الليبي، لا لمصالح الأطراف أو الدول الداعمة. فالحل لا يمكن أن يُفرض من الخارج، ولا أن يُقرّر في غرف مغلقة، بل يجب أن ينبثق من تفاهم ليبي – ليبي، يُعيد بناء الثقة، ويُرسّخ مبدأ المواطنة والمساواة. الفرصة قائمة، ولكنها هشّة. والاختبار الحقيقي سيكون في قدرة الأطراف الليبية على التنازل عن المكاسب الآنية، والانخراط في مسار يُعيد لليبيا وحدتها، ويُنهي معاناة شعبها.

إعاقة أوروبا لمفاوضات أوكرانيا تدفع باتجاه الحسم عسكرياً...

بات من الواضح، أن الدول الأوروبية تفعل ما بوسعها لعرقلة أي جهود سلام وتسوية في الملف الأوكراني، مناقضة أدعاء إدارة ترامب نيتها وقف هذه الحرب، بل وتدفعها على الدوام للاستمرار بالانخراط والتصعيد، ليدور حديث أوروبي جديد حول نشر «قوات طمأنة أوكرانيا».

■ ملاذ سعد

عقد «تحالف الراغبين» الداعم لإدارة زيلينسكي في أوكرانيا– والذي يضم 30 دولةً معظمها أوروبية– اجتماعاً يوم الخميس 4 أيلول في العاصمة باريس، البعض بالحضور الحيّ وآخرون عبر الفيديو، واتفقت 26 دولة منها على منح أوكرانيا ضمانات أمنية تتضمن رغبة بإرسال قوات أوروبية سميت «قوات طمأنة أوكرانيا» خلال مرحلة «الهدنة» المتوقعة، أو لمرحلة ما بعد «محادثات السلام» واتفاقاتها.. في المقابل، لم توافق ألمانيا على هذا الطرح، على الأقل سياسياً– إعلامياً، بل وأكثر من ذلك صرح المستشار الألماني فريدريش ميرتس، أن الأوروبيين لا يضطلعون حالياً بالدور الذي يرغبون في القيام به في العالم، أي أنه إقرار بتراجع أوروبا على الساحة الدولية.

علاوة على ذلك فإن «تحالف الراغبين» هذا لا يضم الولايات المتحدة الأمريكية، ليقرّ المجتمعون أن المعيق أمام نشر مثل هكذا قوات هي واشنطن نفسها، طالبين منها ما وصف بـ «شبكة أمان» لتحقيق هذا الهدف، بما يعنيه موافقة أمريكية وانخراط سياسي وأمني لنشر القوات الأوروبية في أوكرانيا خلال المرحلة المقبلة، وهو ما يمثل ضغطاً سياسياً جديداً تمارسه قوى الحرب الأوروبية على إدارة ترامب في الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة بعد قمة ألاسكا.

في المقابل، ردت موسكو بحزم على هذه المقترحات، وحذر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن أي قوات غربية في أوكرانيا ستكون هدفاً مشروعاً للجيش الروسي، وأكدت موسكو أن توسع الناتو قرب حدودها هو أحد الأسباب «الجذرية» للصراع الجاري، وعليه ترفض بشكل قاطع هذه المقترحات. وأكدت موسكو، أنه لا يمكن ضمان أمن أوكرانيا على حساب أمن الدول المحيطة بها، وخاصة روسيا الاتحادية، وعليه فإن هذه المسألة تخضع للنقاش والتفاهمات بما يفضي بالمحصلة لضمان أمن الجميع، وليس أوكرانيا وحدها.

وفيما يتعلق بالمحادثات، أعلن الرئيس الروسي استعداده للقاء نظيره الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، معتبراً أن موسكو هي المكان الأمثل لهذا اللقاء، ومؤكداً أن روسيا ستضمن أمن الوفد الأوكراني 100% معرباً في الوقت نفسه عن شكوكه حيال الإرادة السياسية للقيادة الأوكرانية بهذا الأمر، ومشيراً إلى العراقيل القانونية التي قد تعيق مثل هكذا لقاء، وهو ما يعني رئاسة زيلينسكي غير الشرعية حالياً... ويهدف هذا الموقف لإحراج الولايات المتحدة نفسها التي تتذرع على الدوام برفض موسكو إجراء محادثات السلام.

أمام هذه التوترات والتشابكات السياسية، لا يبدو أن مفاوضات حل الملف الأوكراني يمكن أن تتقدم مستقبلاً، وعليه تشير روسيا إلى أن فشل المفاوضات السياسية قد يدفع أكثر باتجاه حسم الصراع عسكرياً على الأرض.

اقتصاد السوق الحر بين الشعار والواقع... الفقراء هم الضحية

بعد سقوط سلطة الأسد، أعلنت الحكومة الانتقالية في سورية أنها ستعتمد شعار «اقتصاد السوق الحر التنافسي». في الظاهر، هذا الشعار يَعِدُ بتحسين المعيشة- تشجيع الاستثمار- وفتح فرص عمل جديدة. لكن عندما ننظر إلى الواقع السوري اليوم، نجد أن هذا التوجه لم ينعكس إيجاباً على حياة الناس، بل زاد من أعباء الفقراء.

اقتصاد الظل... الدولة الخفية

خلال سنوات الحرب، نشأ وتضخم ما يعرف باقتصاد الظل، تجارة غير رسمية- تهريب- سوق سوداء للمحروقات والمواد الغذائية- تحويلات مالية غير منظمة.

هذا الاقتصاد بات اليوم أقوى من الاقتصاد الرسمي، تديره شبكات مصالح و«تجار حرب» وميليشيات، وغالباً بعيداً عن رقابة الدولة.

عندما رفعت الحكومة شعار السوق الحر، كان من المفترض أن تدخل المنافسة لتحمي المستهلك وتخفض الأسعار. لكن ما حصل هو العكس:

أصحاب اقتصاد الظل هم أول من استغل هذا الانفتاح.

تحولت المنافسة إلى احتكار، والسلع الأساسية بقيت بيد قلة تتحكم بالعرض والأسعار.

كيف انعكس ذلك على الفقراء؟

غلاء فاحش، ففتح السوق دون رقابة ولا دعم اجتماعي أدى إلى ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة. والأسر الفقيرة التي كانت تعتمد على دعم الدولة أصبحت عاجزة عن تأمين احتياجاتها الأساسية.

وظائف بلا أمان وفصل تعسفي، فبدل أن تفتح الحكومة باب التوظيف في مرحلة انتقالية حرجة، لجأت إلى إجراءات فصل تعسفي في بعض المؤسسات الرسمية، ما زاد من أعداد العاطلين عن العمل. ومعظم فرص العمل الجديدة «على قلتها ومحدوديتها» تتركز في القطاعات غير الرسمية، أي بلا ضمان اجتماعي أو صحي. وهذا يعني أن العامل البسيط يظل معرضاً للاستغلال أو الطرد في أية لحظة.

اتساع الفجوة الاجتماعية وتزايد الفقر، فبينما يزداد ثراء كبار التجار والمحتكرين، تتراجع الطبقة الوسطى، وتتضاعف أعداد الفقراء. والإحصاءات الميدانية تشير إلى أن نسبة كبيرة من السوريين باتت تحت خط الفقر، فيما يزداد الاعتماد على المساعدات والتحويلات الخارجية.

تغييب دور الدولة

في النظريات الاقتصادية، اقتصاد السوق الحر لا يعني غياب الدولة، بل تحول دورها إلى ضبط المنافسة وحماية الفئات الأضعف.

لكن في سورية، بدا أن الشعار ترافق مع انسحاب فعلي لدور الدولة، فلا حماية من الفصل التعسفي، ولا رقابة على الأسعار، ولا دعم حقيقي للسلع الأساسية.

بهذا الشكل، تحول «السوق الحر» إلى سوق منفلت، يدار لصالح الأقوياء، بينما تُرك المواطن العادي وحيداً في مواجهة الأزمات.

بين النظرية والواقع

من الناحية النظرية فإن اقتصاد السوق الحر التنافسي يفترض وجود:

قوانين عادلة تحمي المنافسة.

مؤسسات قوية تراقب الاحتكار.

شبكات أمان اجتماعي للفئات الأضعف.

لكن في سورية، هذه الشروط غائبة. وبالتالي، ما حصل لم يكن «اقتصاد سوق حر تنافسي»، بل انتقالاً من سيطرة الدولة الشكلي السابق إلى سيطرة شبه مطلقة لاقتصاد الظل، مع تغييب كامل لمؤسسات الدولة التي يُفترض أن تحمي الناس.

الشعارات التي تبقي السوريين تحت رحمة اقتصاد الظل

ربما يبدو الشعار جميلاً، لكن الواقع مُرّ. فتبنّي اقتصاد السوق الحر في بلد يهيمن عليه اقتصاد الظل، ويعاني من الفصل التعسفي وتزايد البطالة والفقر، جعل الفقراء أكثر فقراً، والمهمشين أكثر تهميشاً.

ولذلك، فإن أي إصلاح اقتصادي حقيقي لا يمكن أن ينجح ما لم يبدأ أولاً بـ:

محاربة الفساد والاحتكار.

وقف سياسات الفصل التعسفي وتوسيع فرص العمل المنتظم.

تنظيم السوق ودمج اقتصاد الظل في الاقتصاد الرسمي.

حماية الفئات الأضعف بشبكات دعم فعالة.

من دون ذلك، ستبقى الشعارات مجرد حبر على ورق، وستبقى حياة السوريين العاديين رهينة بيد قوى الظل وغياب الدولة.

خبز بالدَّين... رغيفٌ يُطاردنا كظل الجوع

أيُّ زمن هذا الذي صار فيه الخبز ديناً، والكرامة سطوراً في دفتر معتمد؟ أيُّ وطن هذا الذي تُقاس فيه حياة الإنسان بربطة خبز مؤجلة، يُسجَّل ثمنها كدين على الفقير، كأننا أسرى في سوق بلا رحمة؟

رغيفٌ مثقوب بالديون

في قرى الساحل، صار الرغيف حملاً ثقيلاً. أرغفةٌ محبوسة في دفاتر الديون، تُسجَّل بالرصاص على الورق، كأنها جراح جديدة على جسد مثخن.

بعضُ المعتمدين غرقوا حتى عشرات الملايين من الديون، والسمانة يملكون دفاتر أطول من لائحة الجوعى. لكن سقف الصبر لن يبقى مفتوحاً إلى الأبد، وسيأتي يومٌ ينغلق فيه الباب حتى بوجه المستدين. وحينها، لن يجد الفقير من يقرضه حتى لقمة يسدّ بها رمق أطفاله.

حرائق الأرض وحرائق الروح من أين يسددون؟

المواسم أُحرقت. الزيتون صار رماداً، والبرتقال نثرته النار، والتبغ تبخر مع الريح.

الأرض التي كانت ملجأهم الأخير، لم تعد سوى شاهد على الخراب.

فوق ذلك، جاء التسريح التعسفي ليقتلعهم من وظائفهم، كأنما يُقال لهم: لا عمل، لا أرض، ولا خبز إلا بالدَّين. وكأن النار لم تكتفِ بالأشجار، بل امتدت لتحرق أرواحَ الناس وآمالهم.

الجوع فوق الانتهاك

ولم يتوقف الأمر عند الفقر والحرائق والبطالة. بل زادت الجراح مع الجرائم والانتهاكات التي طالت الناس في حياتهم وأمنهم وأرضهم. جوعٌ فوق إذلال، وانكسار فوق عوز. أيّ قلب يحتمل كل هذا الثقل؟ أيُّ جسد يبقى واقفاً أمام هذا الطوفان؟

حكومة الغياب

الحكومة التي تتحدث عن «التنمية» و«الازدهار»، هل تنظر في عيون الذين يستدينون رغيفاً؟

هل تسمع صوت النساء وهنّ يطلبن من البائع أن «يسجّل حتى الغد»؟

هل تدرك أن المواطن صار يُطارد يومه كمن يُطارد سراباً في صحراء؟

الحكومة التي لم تعد قادرة على حماية لقمة الخبز، فقدت حقها في أن تُسمّى حكومة.

مبادرات كشموع في عاصفة

نعم، هناك مبادرات فردية، أياد خيّرة تحاول أن تُسدّد بعضَ الثغرات. لكنها مثل شموع في وجه العاصفة، تضيء لحظة وتخبو أمام هول الريح.

فهي لا تعالج الجرح، بل تُخفي نزيفه قليلاً، ريثما ينفجر من جديد.

المجاعة القادمة

اليوم يُستدان الخبز. غداً لن يجد الناس حتى من يستدينون منه.

هذه ليست نبوءة، بل حقيقة تسير إليها البلاد بخطاً واثقة. وما لم تُبْنَ شبكة أمان اجتماعي حقيقية، وما لم يُعاد النظر في السياسات التي سرّحت وشردت وأحرقت، فإن المجاعة ستصبح وجه الصباح في بيوت الساحل وكل سورية.

صرخة الرغيف

أيها المسؤولون: الرغيف ليس سلعة تُدار بقرارات باهتة.

فالرغيف حياة، والرغيف كرامة، والرغيف الذي يُستدان اليوم، هو شهادة إدانة عليكم جميعاً.

فإن لم تسمعوا صرخته الآن، فسيأتي يوم يكتب فيه التاريخ أنكم جعلتم السوري يستدين حتى لقمة عيشه، وتركتموه يموت واقفاً على باب الفرن.

الرأسمالية والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين: صراع القوة وارتفاع عدم المساواة

في محاضرة روبرت هيلبرونر التي ألقيت في مدرسة نيويورك للبحوث الاجتماعية في نيسان 2025، قدمت الاقتصادية جياتي غوش رؤية عميقة ومقلقة حول تطور الرأسمالية في القرن الحادي والعشرين وعلاقتها المتوترة بشكل متزايد مع الديمقراطية. تستند غوش في تحليلها إلى إطار نظري يجمع بين التقليد الماركسي ومدرسة التنظيم الفرنسية، مع إضافة رؤى جديدة حول تحول الرأسمالية إلى نظام يهيمن عليه السعي إلى تحقيق الريوع الاقتصادية بدلاً من الأرباح الإنتاجية التقليدية.

العلاقة الجدلية بين الرأسمالية والدولة

تجادل غوش بأن الرأسمالية لم تكن أبداً نظاماً يعتمد على «السوق الحرة» فقط، بل كانت دائماً تعتمد على الدولة بشكل أساسي. فمنذ نشأتها، اعتمدت الرأسمالية على الأطر القانونية والمؤسسية التي تخلقها الدولة وتدعمها، خاصة فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الخاصة. هذا التناقض بين الخطاب السائد حول السوق الحرة والواقع القائم على تدخل الدولة يشكل أحد الأسس التي تبني عليها غوش تحليلها.

تطورت هذه العلاقة عبر مراحل تاريخية مختلفة من مرحلة تمكين رأس المال الخاص من قبل الدولة، إلى مرحلة دعم الأرباح في ظل مرحلة الاحتكارات، وأخيراً إلى مرحلة استيلاء رأس المال على الدولة في عصر التمويل. في كل هذه المراحل، تبقى الدولة لاعباً أساسياً، لكن طبيعة وشدة تدخلها تتغير وفقاً لاحتياجات رأس المال المسيطر.

تركيز الثروة وتآكل الديمقراطية

أحد أهم الاستنتاجات التي تصل إليها غوش هو أن الرأسمالية تعمل بشكل متأصل على تقويض الديمقراطية، لا بمفهومها الانتخابي الضيق فقط، بل كممارسة تسمح للمواطنين بالتعبير الحر والمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم. وتظهر بيانات صندوق النقد الدولي التي تستشهد بها غوش انخفاضاً مطّرداً في حصة الدخل الوطني التي تذهب إلى العمال في معظم الاقتصادات الرأسمالية على مدى نصف القرن الماضي.

لكن الأكثر إثارة للقلق، كما توضح غوش، هو أن عدم المساواة لا يقتصر على الفجوة بين رأس المال والعمل، بل يمتد ليشمل تفاوتاً متزايداً داخل طبقة رأس المال نفسها. حيث تستحوذ الشركات متعددة الجنسيات العملاقة– وخاصة تلك المقيمة في الولايات المتحدة– على الحصة الأكبر من الأرباح العالمية. هذا التركيز الهائل للثروة يؤدي بدوره إلى تركيز هائل في السلطة، مما يمكّن كبار أصحاب رأس المال من التأثير على قرارات الدولة وتشكيل القوانين واللوائح لصالحهم.

طفرة «الرأسمالية الريعية» وتداعياتها

تقدم غوش مفهوم «الرأسمالية الريعية» كتطور نوعي في طبيعة النظام الرأسمالي. هنا، تستند فكرتها إلى مفهوم ماركس حول «ريع الأرض المطلق»، لكنها توسعه ليشمل أشكالاً أخرى من الملكية والسيطرة. فبينما ركز ريكاردو على الندرة كمصدر للريع، أكد ماركس على أن الاحتكار الناجم عن حقوق الملكية الخاصة يسمح باستخلاص فائض إضافي.

في الرأسمالية المعاصرة، كما ترى غوش، لم يعد الريع يقتصر على ملكية الأرض أو الموارد الطبيعية، بل امتد ليشمل السيطرة على الأصول غير المادية مثل الملكية الفكرية، الفضاء الإلكتروني، وحتى البيانات. والأهم من ذلك، أن الريع لا ينشأ من قوة السوق الاحتكارية فقط، بل من القدرة على التأثير في مؤسسات الدولة وسياساتها. هذا الشكل من الرأسمالية الريعية يقود إلى تفاوت متزايد، وركود في الاستثمار والابتكار، ونمو اقتصادي بطيء، وتآكل في الحقوق الديمقراطية، واستقطاب اجتماعي حاد.

مقارنات مع مفاهيم نقدية أخرى

يذكر أن تحليل غوش يتقاطع مع تحليلات أخرى نقدية للرأسمالية المعاصرة. على سبيل المثال، يانيز فاروفاكيس يتحدث عن «التقنية–الإقطاعية» حيث يصبح أصحاب شركات التكنولوجيا الكبرى أقرب إلى السادة الإقطاعيين الذين لا يسيطرون على الأسواق والبيانات فقط، بل وعلى عقولنا أيضاً. لكن غوش توسّع النقاش إلى ما وراء المجال الرقمي، مشيرة إلى أن الرأسمالية الريعية تمتد إلى مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية.

هذا التحليل يجد صدىً أيضاً في عمل جوزيف ستيغليتز الذي يشير إلى أن عدم المساواة أصبحت مصدراً لفقدان الثقة في الديمقراطية الليبرالية، حيث إن القوة الاقتصادية المفرطة في أيدي قلة تمكنها من تحويل السياسات لصالحها على حساب الصالح العام.

تداعيات على النظام العالمي والديمقراطية

النتيجة الحتمية لهذا التحول في طبيعة الرأسمالية هي أزمة الديمقراطية نفسها. عندما تتحكم أقلية صغيرة في معظم الثروة والموارد، وتتمكن من خلال هذه السيطرة من تشكيل عمل الدولة لصالحها، تفقد الديمقراطية مضمونها الحقيقي. وتصبح القدرة على تنظيم العمليات الرأسمالية لخدمة المصلحة الاجتماعية مهمة أكثر صعوبة من أي وقت مضى.

هذه الديناميكية ليست محدودة في نطاق الدولة القومية، بل تمتد إلى المستوى العالمي. حيث تؤدي هيمنة الشركات متعددة الجنسيات والدول الغنية التي تستضيفها إلى تفاقم عدم المساواة العالمية، وإفقار معظم سكان العالم، وتقويض إمكانية وجود ديمقراطية حقيقية على المستوى العالمي.

مستقبل الديمقراطية في مواجهة الرأسمالية الريعية

في تحليلها لتأثير الرأسمالية الريعية على المجتمع، تخلص جياتي غوش إلى أن الآليات الموصوفة تفضي حتماً إلى تفاقم عدم المساواة على المستويين الجغرافي والاجتماعي، حيث تستفيد المناطق الأكثر ثراءً ونفوذاً سياسياً على حساب تلك الأكثر فقراً، كما يستفيد رأس المال على حساب العمال، بل وتتفوق الشركات العملاقة داخل الطبقة الرأسمالية نفسها على المنافسين الأصغر حجماً. تؤدي هذه الديناميكية إلى حلقة مفرغة حيث تولّد القوة الاقتصادية نفوذاً سياسياً، يعزز بدوره المكاسب الاقتصادية، مما يضع المواطنين تحت رحمة التحالف غير المقدس بين الثروة والسلطة.

لا يقوض هذا التحول العدالة الاقتصادية والحقوق الاجتماعية الأساسية فحسب، بل يمتد تأثيره السلبي ليهدد أسس الديمقراطية السياسية ذاتها. فغياب الديمقراطية الاقتصادية الجوهرية يضعف الثقة في المؤسسات السياسية، ويعزز الاستقطاب المجتمعي، ويمهد الطريق لصعود نمط من القادة الشعبويين الذين يعلنون معاداة النظام لكنهم في الواقع يدعمون استمرار هيمنة الرأسمالية الريعية وتعزيز قوة الكبار فيها.

وتعارض غوش الرأي السائد الذي يرى في الرأسمالية والديمقراطية توءمين متلازمين، مشيرة إلى أن العديد من كبار الرأسماليين، خاصة في العصر الرقمي، يعلنون صراحة أن حرية رأس المال لم تعد متوافقة مع الديمقراطية، ويسعون إلى خلق أطر قانونية جديدة تزيد من نفوذهم وتقلص حقوق العمال.

هذا التحليل يتطلب إعادة نظر جذرية في كيفية فهمنا للرأسمالية والديمقراطية، ويدعو إلى بحث علمي وسياسي جاد حول أشكال جديدة للتنظيم الاقتصادي والسياسي تكون أكثر ديمقراطية ومساواة. فكما لاحظ بول سويزي، أحد مؤسسي مجلة Monthly Review، فإن جوهر الحرية هو قدرة الناس على التحكم في مصيرهم الجماعي. وفي عالم تهيمن عليه الرأسمالية الريعية، أصبحت هذه القدرة مهددة بشكل لم يسبق له مثيل.

بالاعتماد على محاضرة جياتي غوش التي ألقتها في 29 نيسان 2025 في مدرسة نيويورك للبحوث الاجتماعية، كما نشرت في مجلة Review Monthly في 1 أيلول 2025.

إن جوهر الحرية هو قدرة الناس على التحكم في مصيرهم الجماعي وفي عالم تهيمن عليه الرأسمالية الريعية أصبحت هذه القدرة مهددة بشكل لم يسبق له مثيل

يوم النصر... يوم العار!

لماذا تَظهر النخبُ السياسية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اشمئزازاً تجاه الاحتفالات التي تُحيي ذكرى النصر على الفاشية، وخاصةً في روسيا والصين؟ ينطلق الباحث والمثقّف البرتغالي هوغو ديونيزيو من هذا السؤال، محاولاً البحث عن الإجابة في بعض الجذور التاريخية والثقافية ذات الصلة، اعتباراً من ضحايا الفاشية القديمة وصولاً إلى غزة الفلسطينية حيث تتجلّى جرائم الاحتلال الصهيوني المتواصلة كواحدةٍ من أحدث وأفظع التجلّيات المعاصرة لإرث الفاشية وإجرام القوى الصهيونية والإمبريالية المتعفّنة. ويتبنّى الكاتب اتجاهاً تقدّمياً ووجهة نظر منحازة إلى الشعوب المظلومة والطبقة العاملة والكادحين، من موقعه أيضاً كرجل قانون وباحث في اتحاد نقابات العمال البرتغالي.

■ هوغو ديونيزيو
تعريب وإعداد: ياسمين دمشقي

ليس الأمر مجرَّد جحود... يا ليته كان كذلك! إنّ الأسباب الحقيقية للازدراء وسوء الفهم والرفض والاشمئزاز الذي تظهره النخب الغربية تجاه احتفالات يوم النصر – اليوم الذي أنهى فيه الاتحاد السوفييتي أحد أبشع الأنظمة التي وُلدت في أعماق التاريخ البشري، والذي يُمثل بلا شك شاهداً على ذروة الوحشية الغربية التي تغذّيها الجذور الاجتماعية والاقتصادية للرأسمالية والإمبريالية – هي أسبابٌ أعمق بكثير.

لذا، ينبغي أن يُطلق على يوم النصر أيضاً اسم «يوم العار»، اليوم الذي هاجمت فيه دولة معادية للإمبريالية والاستعمار، أعنف صنيعة للرأسمالية الغربية – الإرهاب النازي الفاشي – فقدت 27 مليوناً من خيرة أبنائها وبناتها لإنقاذنا جميعاً من وحش لا ذنبَ لها إطلاقاً في اختلاقه. لا ينتهي عارُ الغرب بالجرائم التي ارتكبتها الفاشية ضد الإنسانية؛ فروسيا تُجبر الغرب على أن يعيش ويستعيد، عاماً بعد عام، اعترافه بأنه هو أيضاً قد نجا – من نفسه – وعلى يد مَن؟ على يد ضحيّة عدوانه بالذات!

تُفسّر هذه الثنائية الكثيرَ من الاستياء المُعلَن، والعار المُستتر لدى البعض، وحزن آخرين تجاه تاريخ الحرب العالمية الثانية. كيف يُمكن أن يكون النظام الشيوعي، وهو أكثر ما تعرَّض للتشويه والذمّ من قبل أكثر أشكال الرأسمالية «تقدّماً» – الرأسمالية الغربية – هو نفسه النظام الذي ساهم أكثر من غيره في مكافحة قوة قمعية وُلدت داخل الأنظمة الغربية نفسها التي تتشدّق بأنها «معتدلة، وديمقراطية، ومتحضرة»؟

هذا تجسيد مثالي لمقولة «الحقيقة كالزيت؛ تطفو دائماً إلى السطح». هذا الإيثار الهائل لشعوب الاتحاد السوفييتي، ليس فقط بطرد المعتدي من موطنهم، بل ببذل أقصى ما في وسعهم لهزيمته نهائياً؟

كيف لألمانيا الحديثة، التي يحكمها أحفاد من شكّلوا مخالب الوحش النازي، أن تتعايش مع الصدمات التي نُضطر لمواجهتها عندما نواجه صوراً مروّعة لبقايا بشرية مُكدّسة، مُحترقة ومُجرّدة من كل كرامة؟ صورٌ تصل الآن إلى شاشات تلفزيوننا، تُبثّ من غزة، ويُخفيها الغرب – الغرب بأكمله – تحت السجادة التي تُخفي جرائمه التاريخية التي لا تُحصى؟

كيف يمكن لأولئك الذين يدعمون النسخة الثانية من الرايخ الثالث، التي أعيد إحياؤها من البقايا التاريخية للفرقة الرابعة عشرة في غاليسيا وحُفظت في بعض المدن الأكثر امتيازاً و«تحضراً» في الحضارة الليبرالية العظيمة، أن يمحوا من التاريخ الصورَ الحية التي لا ينبغي أن تثير سوى العار والندم الشديدين . تماماً كما يفعلون مع قتلى العراق وأفغانستان وليبيا وسوريا، أو إعادة إنتاج الإرهاب النازي بالألوان الحية في القرن الحادي والعشرين، والتي ارتكبها هذه المرة أولئك.

أوروبا الغربية، الرحم الخصيب للفاشية في النصف الأول من القرن العشرين، والتي تم إنشاؤها وتغذيتها تحت رعاية أبرز النخب الأنكلوساكسونية، وتغذيتها من قبل النَّسل الأمريكي الأكثر فخراً، والتي اعتادت على اختيار أبطالها وإخفاء شياطينها – عندما لا تكون تحت ضوء التعافي الذي يوفّره التحريف المُشين للتاريخ – مضطرة إلى التعايش مع أولئك الذين لن يسمحوا لها بإخفاء جرائمها وذنْبها الهائل.

بعد كل شيء، بالنظر فقط إلى الوزن الديموغرافي للوفيات السوفييتية في الحرب العالمية الثانية، يُقدَّر أن البلاد فقدت نحو 26,6 إلى 27 مليون شخص خلال الحرب، وهو ما يمثل نحو 13,7% من سكانها في عام 1940. وشملت هذه الخسائر العسكريين والمدنيين، حيث قُتل قرابة 8,7 مليون جندي، بينما كان الباقي بسبب المجازر والمجاعة والأمراض والعمل القسري وغيرها من العواقب المباشرة للصراع – معظمهم مدنيون أبرياء، مثل أولئك الذين يموتون اليوم في غزّة على أيدي أولئك الذين دافع عنهم بشدة أحفادُ أولئك الذين مارسوا مثل هذا الإرهاب البغيض ضد الاتحاد السوفييتي.

مع فقدان 13,7% من السكان، لا ينبغي أن يكون من الصعب تخيّل أنه لم يكن هناك مواطن سوفييتي واحد، ولا مواطن سوفييتي سابق واحد، وبالتأكيد لا يوجد روسي أو بيلاروسي واحد لم يحمل في بنيته العقلية والعائلية والاجتماعية والجسدية وطأة المأساة التي انتهت في 9 أيار 1945. لا أحد. وإذا جاهد أحدٌ في تصور هذا الدمار والمجازر، فلن يحتاج إلى النظر بعيداً في الزمن؛ فأمامنا اليوم مشاهد مباشرة وبالألوان، في قطعة أرض صغيرة، كمثال على الأشياء نفسها التي لا بدَّ أنَّ الإرهاب النازي قد أذاقَها للاتحاد السوفييتي آنذاك؛ فمع ما يقرب من 100,000 شهيد فلسطيني ومثلهم من المفقودين، أباد الجيش الصهيوني ما بين 10% و15% من سكان غزة بالفعل. فهل يمكن لأحد أن يطلب من مواطن من غزة ألّا يشعر بمثل هذه المأساة العظيمة؟ لمن يريد أن يفهمَ ما كلّفه الإرهاب النازي الشعبين الروسي والسوفييتي، فليشاهدوا التلفاز؛ ليشاهدوا غزّة اليوم!

المشكلة هي أنّ الإرهاب النازي، الربيب المدلَّل للفاشية والأخ الشقيق للصهيونية . كما أظهر كلٌّ من سينثيا تشونغ وماتيو إيريت بعمق في أعمالهما . ليس سوى فصل واحد، وهو الأكثر فظاعة، من المعاناة التي سعى بها المعسكر الإمبريالي الغربي إلى معاقبة شعب تجرأ على إنتاج شيء عظيم مثل الثورة الروسية، وعدم الاكتفاء بذلك، بل حمل أعمق التحولات الاجتماعية التي شهدها العالم في مثل هذا الوقت القصير.

عندما يكون التكرار التاريخي سمةً للجرائم في الثقافة الأنكلوساكسونية الغربية فهذا يعني أنها ليست عابرة في تاريخهم بل سمة متأصلة يجب تذكُّرها دوماً

بسبب تجرؤهما على تحدي الإمبريالية الغربية التي كبّلتْ روسيا ما قبل الثورة، اضطرّ الشعبان الروسي والسوفييتي إلى تحمّل غزوات متتالية لأراضيهما من قبَل 14 قوة إمبريالية «1917–1922». وبعد أن نجا من هذا التهديد المميت وما تلاه، مُتخفّياً في أشكال متعددة، كان التهديد النازي–الفاشي هو الأكثر استعداداً وشراسة.

لا يمكن فهم الكراهية والغضب والتعسف والشهوة العنيفة للدم التي «كافأ» بها الجيش النازي الشعبَ السوفييتي إلّا في ضوء الإحباط والإذلال اللذين اضطر الغرب إلى إطعامهما الوحش النازي، ليقذفه على الوطن السوفييتي الشاب آنذاك. لقد تحول التهديد بفقدان الجائزة المنشودة إلى كراهية عميقة كتلك التي تسعى الآن إلى عزل الاتحاد الروسي. النازيّون، أمثال باندييرا، كلهم أولاد هذا الجشع، وأبناء هذه الكراهية.

إنَّ الغضب العارم الذي ينظر به الغرب، من خلال أعين شخصيات حمقاء، إلى احتفالات يوم النصر المهيبة، هو أمرٌ مُبرَّر بقدر ما هو مُضرّ. عاماً بعد عام، تمنع روسيا الاتحادية الغرب من نسيان الشرّ الذي ارتكبه، الشر الذي ألحقه بالعالم والبشرية. وبهذا تذكّر الإمبريالية باستمرار بطبيعتها الإجرامية المتأصلة.

وفي الاتحاد الأوروبي تأتي تهديدات كايا كالاس بمعاقبة قادة الدول المرشحة للانضمام الذين يحضرون احتفالات موسكو، نرى أن أوروبا تريد نسيان جرائمها، ومحو الحقائق والتاريخ الذي يُسبب لها هذا الإحراج الكبير. ومن اللافت للنظر كيف أن أورسولا فون دير لاين ورفاقها، عندما يواجهون هذا التاريخ المهم، يتصرفون كمن يُذكَّر بجذوره المشينة. وبدلاً من إظهار التواضع والمغفرة، يحاولون التحرر منها بأبشع الطرق: من خلال النسيان والهجوم على الضحايا!

عندما يكون التكرار التاريخي سمةً من سمات الجرائم الغربية «النهب، العبودية، الحروب العالمية، العقوبات، الحظر، الحروب بالوكالة، الثورات الملونة، تدمير الدول»، فهذا يعني أن الجريمة ليست حادثة عابرة في تاريخ الغرب الذي تهيمن عليه الثقافة الأنكلوساكسونية. إنها سمة متأصلة يجب تذكُّرها دوماً.

صعبة ولكنها ليست مستحيلة!

في لحظات مفصلية ووسط الزحام السوري المربك، غالباً ما تكون صياغة المواقف من أصعب المسائل ليس على العامة فقط، بل حتى بين النخب الثقافية والسياسية والأكاديمية وغيرها.

■ إيمان الأحمد

قد يكون هذا طبيعياً بعد غياب طويل للحريات السياسية استمر إلى عقود، كان من نتائجه عرقلة التطور الطبيعي للحياة السياسية والثقافية في البلاد على أقل تقدير، وفي ظل غياب لغالبية مؤسسات الدولة الفاعلة، وخاصة الإعلام، الوطني، الرسمي، الذي يفترض أن تطرح من خلاله المشاريع المتنوعة لبناء سورية الجديدة، وبمشاركة كل السوريين، ليتوافقوا على مشروع وطني جامع يكون جسراً نحو حلول متوازنة، وطريق للخروج من الأزمات المتعددة التي تغرق بها البلاد في الوقت الراهن.

ثمة همروجة إعلامية تتصدر المشهد اليوم، تحاول تعويم فكرة أن السوريون عاجزون، من خلال تعويم شخصيات «مؤثرة» مبتذلة وتافهة من مجانين وجهلة وحمقى، يكتسحون الساحة على وسائل التواصل وبعض المنصات الإعلامية، في محاولة لتسفيه بنية المجتمع السوري وتظهير «مجتمع الكركوزات» هذا، على أنه أحد نماذج بنية المجتمع، على أقل تقدير. يبذل أصحاب هذه الهمروجة جهوداً وأموالاً طائلة، في محاولة مستميتة لصناعة «مزاج سوري يومي»، بغية التأثير في الراي العام، حسب ما يتوهمون، وتوجيهه. ينسى أو يتناسى هؤلاء قدرات وامكانيات الشعب السوري العريقة والعميقة الظاهرة منها والكامنة، والارث الوطني والمعرفي والسياسي والتاريخي لهذا الشعب، وجبروته المتأصل في مواجهة الغزاة والطغاة، على مر التاريخ.

ليس ثمة حيادية في السياسة، يعرف صناعها ذلك تماماً ويعونه، فعندما يجري إغراق الناس بالأزمات، أزمة سياسية وأخرى معاشية واقتصادية، وأمنية، وثقافية فكرية، وأخلاقية...إلخ، أزمة بكل تفصيل من تفاصيل الحياة، بحيث تبدو سورية كمستنقع آسن، تستنزف فيه قوى المجتمع الفاعلة وتدفع الناس إلى حالة من اليأس والشعور بالعجز ومن ثم اللا مبالاة تجاه ما يحدث من خراب، فيصبحوا تائهين، يتعلقون بقشة، مهما كانت، ويرضون بما يملى عليهم خارجياً وداخلياً.

قرارات تصدر كل يوم وبيانات وكلمات تتكرر، عن مستقبل مليء بوعود برّاقة، بينما الواقع على الأرض يسير باتجاه معاكس تماماً. ثمة محاولة لتثبيت الواقع، وربما الزمن أيضاً، من خلال السيطرة على أفق التوقعات، والقدرة على الحلم بغدٍ أفضل، فكلما تعمقت الأزمات وطال أمدها، ضاق أفق المستقبل، وتحوّل إلى إعادة إنتاج للحاضر. وهو ما يؤكده غرامشي في شرحه لمفهوم «الهيمنة»: حيث لا يكفي أن تفرض السيطرة بالقوة، بل يجب أن تجعلها تبدو وكأنها المسار الطبيعي للحاضر والمستقبل.

يتعلم الناس من تجربتهم، حتى من كان في حالة ضعف معرفي أو سياسي منهم، يساهم تسارع أحداث التجربة وقساوتها أحياناً في فهم الواقع ومعرفته، وليس معايشته فقط، وسرعان ما يعي الناس الخلاصات اللازمة للخروج من المأزق، وابتداع حلول حقيقية وواقعية لبناء مستقبلهم ومستقبل بلادهم.

أخبار ثقافية

«أرصفة زقاق»

يقدّم مسرح «زقاق» الدورة الثالثة من برنامج «أرصفة زقاق – برنامج الجامعات»، الذي يحاول تقديم مساحة فريدة لطلاب وطالبات المسرح وخريجيه من مختلف الجامعات اللبنانية، لتطوير مشاريعهم الفنيّة وتقديم أعمالهم مباشرة أمام الجمهور. في عروض تمتد على يومي 6 و7 أيلول الحالي، في مقر المسرح. حيث ستعرض مسرحية «طيري يا طيّارة» ومسرحية «المهاجران» ومسرحية «الطابور». يحاول البرنامج توفير أرضية للتلاقي والتواصل بين الأجيال المسرحيّة الناشئة والجمهور، وللتجريب الفني ويمنح المواهب الصاعدة منصّة للانطلاق والتعبير عن رؤاها المسرحية.

كما يواصل مهرجان «سطوح الوصل» نشاطاته الفنية والثقافية، أيضاً في بيروت، ويقدم مسرحية «عصفور طل من الشباك» كتابة وإخراج محمد فوعاني، مساء 12 أيلول الحالي، التي تسلّط الضوء على حقبة الحرب اللبنانية، عبر طلاب يمثلون عصافير ينتمون إلى بيئات متنوعة، اجتمعوا في غرفة واحدة فيها شباك واحد يطل على العالم الخارجي. ويقدمون قصة عن العيش المشترك في ظروف الحرب في محاولة لإعادة إحياء الذاكرة الجماعية عبر المسرح، وتحويل التجارب الفردية إلى خطاب فني وإنساني جامع.

حوار الثقافات نحو ثقافة الحوار

تحت شعار «حوار الثقافات نحو ثقافة الحوار» انطلقت في 5 \9\2025 فعاليات الدورة 21 لمهرجان قازان السينمائي الدولي في جمهورية تترستان الروسية، شارك فيه نحو67 دولة منها روسيا الهند اندونيسيا والصين وإيران والمملكة العربية السعودية وتركيا وألمانيا والمغرب وماليزيا والسنغال وأوزبكستان وسورية ومصر وغيرها.

وأكد نائب وزير الثقافة بجمهورية تتارستان أن ما يميز الدورة الحالية انعقاده عشية اختيار قازان لتصبح العاصمة الثقافية للعالم الإسلامي عام 2026. وتزامن الافتتاح مع انعقاد قمة منظمة شنغهاي للتعاون في الصين، «لتؤكد هذه الفعاليات ضرورة وحتمية مشاركة دول الجنوب والشرق العالمي ليس في الاقتصاد والسياسة الدولية فقط، وإنما في المشهد الثقافي العالمي المتعدد الثقافات والمسارات» حسب تعبيره.

من جهة أخرى دعت أوزبكستان إلى «استحداث حوار ثقافي يهدف إلى تعزيز التنوع الثقافي وترسيخ قيم عائلة شنغهاي» بين مكونات طريق الحرير العظيم حسب ما وصفه رئيسها شوكت مرضيايف، في كلمة ألقاها بالاجتماع الموسع لمنظمة شنغهاي للتعاون، وأكد أن: «توسيع التعاون في المجالين الثقافي والإنساني، يسهم في تقريب شعوبنا الصديقة»

كانوا وكنا

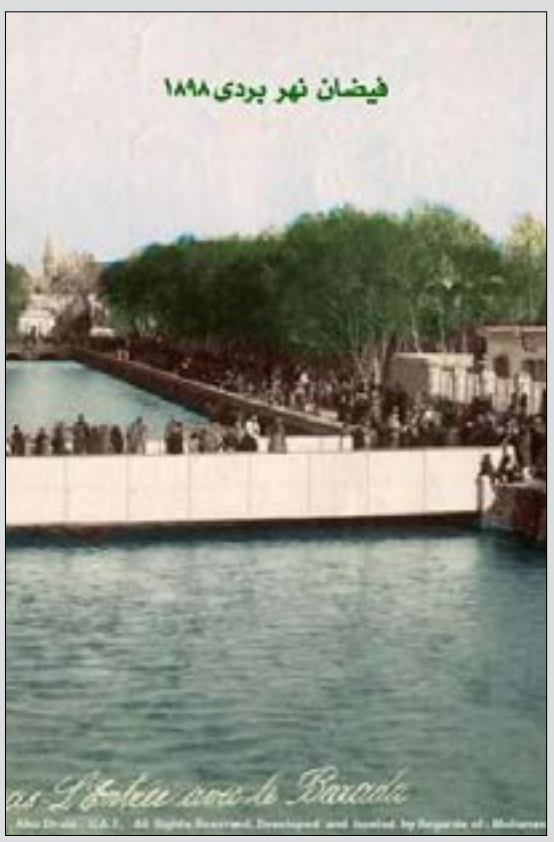

فيضان نهر بردى عام 1898

كيف نكسر حالة الاستعصاء القائمة في الوضع السوري؟

يظهر في الشارع السوري رأيان متطرفان ومتناقضان، تجري تغذيتهما عبر الإعلام الرسمي وغير الرسمي، الداخلي والخارجي.

الرأي الأول: يمكن اختصاره بالعبارة المعروفة: «سورية بخير»، ويحاول تصوير الأمور في البلاد أنها تسير إلى الأمام رغم كل الصعوبات، بما يشبه حملة «علاقات عامة» تستند إلى جملة من الاستعراضات الإعلامية.

الرأي الثاني: يقول «سورية خلصت وفشلت» وهي ذاهبة للتقسيم والتفتت، ولا إمكانية إطلاقاً لإعادة توحيدها، أو للسير بها نحو الأمام باتجاه الاستقرار والازدهار.

الحقيقة، هي أن كلا الرأيين خاطئ ومبالغ به. والحقيقة الأكثر جوهرية، هي أن وجود هذين الرأيين وسطوتهما إعلامياً، يعبر بشكل ملموس عن الاستعصاء القائم في الملف السوري، وعن الاستقطاب الحاد الذي يكاد يكون تكراراً للاستقطابات السابقة المدمرة قبل 2024/12/8، حين أصرت الأطراف المختلفة على أنه لن يكون هناك حل من أي نوع كان إلا عبر قضاء أحد الأطراف على الأطراف الأخرى، قضاءً مبرماً، عبر «الحل العسكري/الأمني»... وهو ما تم جزئياً عبر سقوط سلطة الأسد، ولكن الواقع يقول: إن هذا الإسقاط لم يحل الأزمة، بل نقلها إلى مكان آخر، وبقيت مهمة تغيير النظام تغييراً جذرياً وعبر الحل السياسي والتوافق بين السوريين، كل السوريين، مهمةً قائمة على جدول الأعمال، لا يمكن لأحد القفز فوقها، لا عبر القوة ولا عبر الالتفاف الشكلي على الاستحقاقات.

معاينة الأمر الواقع...

إذا حاولنا تقييم وضع البلاد في هذه اللحظة، بعيداً عن المبالغات بأي اتجاه، نجد أنفسنا أمام جملة من المعطيات السلبية بمعظمها، وعلى رأسها:

1- تقسيم الأمر الواقع الذي كان قائماً منذ عام 2016 تقريباً، وحتى لحظة سقوط الأسد، ما يزال قائماً كما هو تقريباً؛ وأصبح أشد خطورة في بعض الأماكن، كما هو الأمر في السويداء مثلاً.

2- حجم ونوعية التدخلات الخارجية بات أكبر مما كان عليه في السابق، ولعل أبرز ما يمكن تسجيله في هذا المجال هو التوغل الصهيوني في مساحات من الجنوب السوري، إضافة للتدمير شبه الكامل للمقدرات العسكرية السورية، والتدخلات السياسية العلنية في مختلف الملفات، بما في ذلك الدفع باتجاه الاقتتال الداخلي والتقسيم. ومن جانب آخر، فإن درجة الاعتماد على الخارج آخذة في التصاعد بشكل كبير، وصولاً حتى إلى اعتمادية كبيرة في صرف رواتب الموظفين وفي تأمين الخدمات الأساسية.

3- العقوبات الأمريكية والغربية، ورغم كل الأحاديث عن رفعها، فإن الوقائع تقول: إنها لم ترفع حتى اللحظة، وما تزال تستخدم بوصفها عصاً اقتصادية لتحقيق غايات وشروط سياسية، أمريكية بالدرجة الأولى، وضمناً «إسرائيلية».

4- الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للغالبية الساحقة من السوريين، مستمرة بالتدهور بوتائر متسارعة؛ وتبرز ضمن هذا السياق الأمور التالية: رفع الدعم بشكل كامل عن الخبز والمحروقات، كان كفيلاً وحده بتدمير القدرة الشرائية لـ90% من السوريين، الذين باتوا مضطرين لدفع كامل أجورهم تقريباً فقط لتأمين الخبز والمواصلات، ناهيك عن الاحتياجات الملحة، مثل: الكهرباء والماء والطبابة وإلخ. وفي المجال الاقتصادي العام، سمح فتح الحدود أمام البضائع الأجنبية مع الارتفاع الإضافي لتكاليف الإنتاج المحلي، بإغلاق عدد هائل من الورشات والمصانع الصغيرة في البلاد، التي تم سحقها أمام المنافسة مع المنتج الأجنبي، على سبيل المثال للحصر: معامل وورشات الألبسة والأحذية والأقمشة وحتى على مستوى معامل الغذائيات والتغليف بمختلف أنواعها... الأمر الذي ألقى بمزيد من العمال وعائلاتهم في هوة البطالة، وألقى بصناعيين وتجار وحرفيين نحو الإفلاس.

5- الوضع الأمني ما يزال مضطرباً في مناطق متعددة من البلاد، بين ما يمكن اعتباره ضمن حدود الجنايات، عبر السرقة والقتل والخطف وغيرها من الأعمال الإجرامية التي لا تحمل أهدافاً سياسية، وإنما إجرامية بحتة، وبين ما يمكن اعتباره اضطراباً أمنياً سياسياً، متمثلاً في المشكلات الكبرى والجرائم والمجازر التي تم ارتكابها في الساحل السوري وفي السويداء، إضافة إلى الانتهاكات المتنقلة على أسس «فردية» وخلفيات سياسية وطائفية.

6- عملية توحيد الشعب السوري، بوصفها المهمة الأهم والمدخل الأساسي لمواجهة مختلف أنواع الأزمات والمشكلات، لم يجر السير بها إلى الأمام، بل على العكس، تم السير فيها إلى الخلف في كثير من الملفات، خاصة مع محاولات الدفع السياسي نحو تقسيم الشعب السوري سياسياً/دينياً/طائفياً، ضمن مقولات «الأكثرية» و«الأقليات»، ومع التحريض الخارجي والداخلي المتعاظم بهذا الاتجاه المدمر نفسه.

7- العملية السياسية الشاملة، بما تعنيه من مشاركة وتوافق وحريات سياسية، هي الأخرى مشلولة، وتعيش حالة استعصاء عملي، رغم الإجراءات الشكلية عبر الإعلان الدستوري، ومؤتمر الحوار، ومجلس الشعب وإلخ، والتي بقيت حتى اللحظة أقرب إلى ديكور ضروري لتمرير أمر معاكس لها تماماً، هو عدم المشاركة والاستئثار.

يمكن أن نضيف لهذه البنود بنوداً أخرى عديدة، ولكنها كافية لتكوين صورة عن مدى صعوبة الوضع الذي نعيشه، وعن الاستعصاء الذي تعيشه البلاد، والذي يحمل مخاطر كبرى بكل الاتجاهات، ليس على الأطراف السياسية المختلفة فحسب، بل على الشعب السوري والدولة السورية بالدرجة الأولى.

يتطلب إرساء فكرة المواطنة المتساوية التي يكون فيها السوري مساوياً للسوري بالحقوق والواجبات بعيداً عن أي انتماء آخر ديني أو قومي أو طائفي أو عشائري أو جنسي

وما هو المخرج؟

لا يمكن الادعاء بأن حل كل هذه المصائب المتراكمة، والتي تعود بجزئها الأعظم إلى الإرث الثقيل الذي تركته سلطة الأسد، هو حل بسيط أو سريع. ولكن الأكيد هو أن هنالك مدخلين لا غنى عنهما في الوصول إلى المخرج، وأن عدم السير فيهما يعني حكماً الانزلاق نحو مزيد ومزيد من الاستعصاء، بما في ذلك الانزلاق نحو الاحتمالات الأكثر خطراً، بما فيها تجدد الاقتتال وتوسعه، بل وتهديد وحدة البلاد بشكل غير مسبوق.

المدخلان هما:

أولاً: توحيد الشعب السوري

وهذا يتطلب أولاً وقبل كل شيء إرساء فكرة المواطنة المتساوية التي يكون فيها السوري مساوياً للسوري بالحقوق والواجبات بعيداً عن أي انتماء آخر، ديني أو قومي أو طائفي أو عشائري أو جنسي وإلخ. وعملية التوحيد هذه تبدأ بالمشاركة السياسية الحقيقية والتخلي عن عقلية الاستئثار؛ أي عبر تطبيق حقيقي للحل السياسي الذي يرسم جوهره القرار 2254، ويتضمن جسم حكم انتقالي شامل ومؤتمراً وطنياً عاماً، وصولاً إلى دستور دائم وانتخابات حقيقية حرة ونزيهة، يقرر فيها الشعب السوري مصيره بنفسه.

ثانياً: موازنة التدخلات الخارجية

ينبغي أن ننسج علاقاتنا الخارجية على أساس فهم عميق للتوازنات الدولية الواقعية، ودون أيّ أوهام حول سيطرة وهيمنة غربية هي في الحقيقة في طور التراجع المتسارع. أي أن علاقاتنا الخارجية ينبغي ألا تبنى على الأمل بالأمريكي أو التبعية له، ولا على الأمل بأي أحد آخر والتبعية له... ينبغي أن نوسع دائرة علاقاتنا الخارجية لتشمل الصين وروسيا وكامل الحلف المضاد للأمريكي، بحيث نتمكن من موازنة الضغوط والوصول إلى الوضع الأمثل بما يحمينا من التغول «الإسرائيلي» وبما يؤمن منصة انطلاق واقعية لعمليات إعادة الإعمار التي لم تبدأ بعد، ولن تبدأ قبل استقرار سياسي حقيقي مبني على توحيد الشعب السوري عبر الحل السياسي الشامل...